(محمد اديب الحوراني)

هـــ ذا مجيب الندا الى شرح
قطر الندا للعالم المحقق
والامام المدقق الشيخ
الفاكهاني
رحمه الله
تعالى
آمين
م

قد ملك هذا الكتاب بالشراء
الراجي الفقير الى الله تعالى
[redacted]

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين * وآله وصحبه أجمعين * الحمد لله الرافع من انخفض لعزه وسلطانه * المفيض على من نحاه وقصده * سحائب عفوه وغفرانه * المغني بواسع فضله * من افتقر لجوده واحسانه * الفاعل لما يشاء فلا معاند له في فعله * ولا مماثل له في شأنه * والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي بعثه الله من خلاصة العرب بالآيات والمعجزات الجمه * ونصبه لتمييز أحوال العباد وبيان أحكامهم في الحل والحرمه * ونعته بصفات الكمال وأكد ذلك بنطقه بفصل الخطاب والحكمه * وعطف على الانام عموما بارساله فكان كما أخبر للعالمين رحمه * وخص من

آمن

آمن به فجعل له بدل الحسنه عشرة أمثالها فيا أشمل جوده وما أعمه ❁ فحصل لامته به تسهيل الفوائد بعد الصعوبه موصولا بالسعادة الابديه والامن من العذاب والعقوبه ❁ صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه المقتفين ❁ لاوضح المسالك أئمة الهدى صلاة وسلاما دائمين ❁ عدد حبات الارض وقطر الندا (وبعد) فهذا شرح لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة فى علم العربيه المسماة بقطر الندا وبل الصدا للعالم المحقق والامام المدقق امام هذه الصنعة وعالمها وقاضى شريعتها وحاكمها ابن عبد الله جمال الدين محمد بن يوسف ابن هشام الانصارى رحمة الله عليه يتكفل بحل ألفاظها وتبيين معانيها ممتزجا بكلماتها مع الاتيان بدليل المسائل وتعليلها فى الغالب جانبت فيه الايجاز المخل والاطناب الممل حرصا على التقريب لفهم مقاصدها والحصول على جملة فوائدها وسميته مجيب الندا الى شرح قطر الندا وبالله أعتصم وعليه أتوكل واليه أضرع وأتوسل ان ينفع به طالبه وان يجعله خالصا لوجهه الكريم وسببا لافوز بجنات النعيم وان يبلغنى أحسن الامل ويوفقنى فى القول والعمل انه خير موفق ومعين لارب غيره ولا مأمول الا خيره (مقدمة) اعلم ان من أراد الخوض فى علم من العلوم على الوجه الاكمل ينبغى له ان يتصور أولا حقيقته بحده أو رسمه ليكون على بصيرة فى طلبه فان من ركب متن عمياء خبط خبط عشواء وان يعرف موضوعه وهو ما يبحث فى ذلك العلم عن عوارضه الذاتية اللاحقة له وان يعرف غايته وهى الثمرة التى لاجلها يطلب ليصون سعيه عن العبث فحد هذا العلم الذى نحن بصدده علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية

لانه يبحث فيهما عن الحركات الاعرابية والبنائية وغايته الاحتراز عن الخطأ فى اللسان والاستعانة على فهم معانى الكتاب والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم لبعض ولما كان موضوع هذا العلم الكلم العربيه وكان البحث فى كل علم عن أحوال موضوعه بدأ المصنف ببيان الموضوع فقال بعد الابتداء بالبسملة تبركا باسمه القديم واقتداء بالكتاب الكريم وعملا بقول النبى العظيم كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر أى اقطع (الكلمة) بفتح الكاف وكسر اللام أفصح من فتحها وكسرها مع اسكان اللام فيهما وهى لغة تقال للجمل المفيدة كقوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها وكلمة الله هى العليا وتمت كلمة ربك وهو من اطلاق الجزء مرادا به الكل واصطلاحا (قول) أى مقول تحقيقا أو تقديرا استعمالا للمصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفردا كان أو مركبا مفيدا كان أو غير مفيد واللفظ ما يتلفظ به الانسان مهملا كان أو مستعملا فالقول أخص منه لاختصاصه بالموضوع فكل قول لفظ ولا ينعكس بالمعنى اللغوى فخرج بالقول غيره كالدوال الاربع وهو الخط والاشارة والعقد والنصب المشاركة للكلمة فى الدلالة على المعنى وصح الاخراج به وان كان جنسا لما قالوه من ان الجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه صح ان يخرج به ما تناوله عموم فصله والقول مع فصله الذى هو (مفرد) كذلك لصدقهما على زيد ونحوه وانفراد القول بصدقه على المركب والمفرد بصدقه على المعنى دون اللفظ كما يقال معنى مفرد والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد فان اجزاءه هى ذوات حروفه الثلاثة التى هى

زى د وكل منها لا يدل على معنى وليست أجزاؤه الزاى والياء والدال خلافا لما فى الشرح بل هذه أسماء مسمياتها أجزاؤه ومسمياتها لا تدل على معنى انما يقال لها حروف المبانى وتطلق بازاء حروف المعانى التى هى قسيمة الاسماء والافعال كما صرح به العلامة ابن أبى شريف فى حاشيته على المحلى وخرج بالمفرد المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه كغلام زيد وزاد ابن مالك فى تعريفها فى التسهيل مستقل لاخراج ابعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التأنيث وألف المفاعلة فانها ليست بكلمات لعدم استقلالها وأسقطه المصنف كغيره لعله لما جنح اليه الرضى من انها مع ما هى فيه كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة لشدة الامتزاج فجعل الاعراب على آخره كالمركب المزجى وأسقط أيضا من التعريف الوضع المخرج للمهمل للاستغناء عنه بتعبيره بالقول الموضوع لمعنى لا غير ولكن خالف فى تعريف الكلام فعبر باللفظ دون القول وآثر القول على اللفظ لكونه جنسا قريبا بالنسبة الى اللفظ اذ اللفظ يصدق عليه وعلى غيره والقول وان أطلق على غير اللفظ من الرأى والاعتقاد بطريق الاشتراك فالمراد به هنا اللفظ للقرينة الدالة على ذلك فاستعماله فى الحد أولى وقدم تعريف الكلمة على الكلام لانها جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع ومن قدم الكلام فلانه أهم اذ به يقع التفاهم والتخاطب واللام فى الكلمة كما قال الرضى لماهية الجنس من حيث هى هى من غير دلالة على قلة ولا كثرة فلا تنافى التاء التى للوحدة والفائدة فى ملاحظة التاء فى مقام التعريف التنبيه من أول الامر على ان الكلمة

لا تصدق على افرادها الا بالوحدة الصرفة دون الاجتماع فلا يقال لمجموع زيد قائم مثلا انه كلمة (وهى) بالاستقراء والقسمة العقلية ثلاثة (اسم وفعل وحرف) لا رابع لها لان علماء هذا الفن تتبعوا ألفاظ العرب فلم يجدوا غيرها ولان الكلمة اما ان تدل على معنى بنفسها أولا الثانى الحرف والاول اما ان يقترن بأحد الازمنة الثلاثة أولا الثانى الاسم والاول الفعل وتقسيمها الى هذه الثلاثة من تقسيم الكلى الى جزئياته كانقسام الحيوان الى انسان وفرس ومن جعلها أقساما الكلام أو الكلم فهو من تقسيم الكل الى أجزائه كانقسام السكنجبين الى خل وعسل وعلامة الاول صدق اسم المقسوم على كل من أقسامه بخلاف الثانى فقد ظهر الفرق بينهما وقدم الاسم فى الذكر للاخبار به وعنه واتبعه بالفعل للاخبار به لا عنه وأخر الحرف لعدمهما فيه ولكل من الاقسام الثلاثة علامات وكذا حدود يعرف بها وتميز بها عن قسيميه وآثر التميز بالعلامة على الحد وان كان الحد أضبط لاطراده وانعكاسه بخلافها اذ لا تنعكس تسهيلا على المبتدى فقال (فاما الاسم) وهو ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن بأحد الازمنة الثلاثة وضعا (فيعرف) أى يتميز عن قسيميه (بال) المعرفة من أوله (كالرجل) اذ هى المتبادرة عند الاطلاق حتى اذا أريد غيرها قيدت فيقال أل الموصولة أو الزائدة واختصت به لانها موضوعة للتعريف ورفع الابهام وانما يقبل ذلك الاسم ومراده به ما يمكن دخول أل عليه كما مثل لان كثيرا من الاسماء لا يدخلها أل كالمضمرات والمبهمات وأكثر الاعلام ويجوز ان يراد بأل ما هو أعم من المعرفة لتدخل الموصولة والزائدة وكل منهما من خواص الاسم أيضا وذلك

لموافقتهما

لموافقتهما أل المعرفة صورة وحكما ويحصل دخول الموصولة على
المضارع على انه ضرورة أو شاذ بل قال الجرجاني انه خطأ باجماع
وهذا الاحتمال هو ظاهر اطلاقه هنا وفي الشذور لكن الاول
هو مقتضى كلامه في الاوضح والجامع وتعبيره بأل أولى من تعبير
من عبر بالالف واللام اذ لا يقال في هل الهاء واللام ولا في بل الباء
واللام وتعبير غيره بأداة التعريف أحسن من تعبيره بأل لشموله لال
واللام على قول من يراها وحدها هي المعرفة ولام بدلها على لغة
حمير كقوله عليه الصلاة والسلام ليس من امبر امصيام في امسفر
(و) يعرف أيضا من آخره (بالتنوين) وهو نون تثبت لفظا لا خطا
استغناء عنها بتكرار الحركة وأقسامه المختصة بالاسم اربعة أحدها
تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ماعدا الجمع
بألف وتاء اشعارا ببقائه على اصالته بحيث لم يشبه الحرف فيبنى
ولا الفعل فيمنع من الصرف وذلك (كرجل) ورجال الثاني تنوين
التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية اشعارا بأن المراد غير
معين وهو معنى قولهم فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع سماعا في باب
اسم الفعل كصه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه الثالث
تنوين المقابلة وهو اللاحق للجمع بألف وتاء كمسلمات سمي بذلك
لان العرب جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم الرابع
تنوين العوض وهو اللاحق لاذ وكل وبعض وأي عوضا عن مضافها
اذا حذف نحو وأنتم حينئذ وكل في فلك تلك الرسل فضلنا بعضهم على
بعض أياما تدعوا وللجمع المتناهي المعتل اللام اذا حذفت ياؤه
كجوار وغواش فالتنوين فيهما عوض عن الياء المحذوفة على
الصحيح واما التنوين اللاحق لروي البيت وهو الحرف الذي تعزى له

القصيدة وللاعاريض المقفاة والمصرعة فتسميته تنوينا مجاز لا حقيقة لعدم اختصاصه بالاسم ومجامعته أل وثبوته خطا ووقفا وحذفه في الوصل نص عليه ابن مالك في التحفه وتبعه ابنه في نكت الحاجبية والمصنف في الاوضح فلا يرد على اطلاقه هنا وقد أنهى ابن الخباز في شرح الجزولية أقسام التنوين الى عشرة وجمعها بعضهم في قوله

أقسام تنوينهم عشر عليك بها * فان تقسيمها من خير ما حرزا
مكن وعوض وقابل والمنكر زد * رنم أو احلك اضطرار غال وما همزا

(و) يعرف أيضا (بالحديث عنه) أى الاسناد اليه وهو ان تضم اليه ما تتم به الفائدة (كتاء ضربت) بتثليثها بالحركات فانها اسم لانك قد حدثت عنها بالضرب وكمن وضرب من قولك من حرف جر وضرب فعل ماض فان قيل اذا كانا اسمين فكيف أخبرت عن الاول بأنه حرف وعن الثاني بأنه فعل وهل هذا الا تناقض قلت قال الرضي ليس المراد انهما في هذا التركيب حرف وفعل بل المراد انهما اذا استعملا فيما وضعا له نحو خرجت من الكوفة وضربت زيدا كان من حرفا وضرب فعلا على ان جماعة منهم ابن مالك وتبعه الخبيصي اعتبروا في الاسناد الى القول اسناد ما لمعناه ليخرج ما أسند اليه باللفظ كالمثالين المذكورين واما اسناد خبر الى تسمع في قولهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه فؤول (وهو) أى الاسم بعد التركيب (ضربان) أى نوعان أحدهما (معرب) وهو الاصل في الاسماء أى الغالب ولهذا قدمه ويسمى متمكنا وكذا أمكن ان انصرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه لا يميزها الا الاعراب بخلاف الفعل اذ يمكن تمييزها بغيره

والمعرب

والمعرب مشتق من الاعراب فينبغي الكلام عليه أولا اذ معرفة المشتق موقوفة على معرفة المشتق منه فالاعراب لغة البيان والتغيير والتحسين يقال أعرب عن حاجته اذا أبان عنها وأعربت معدة البعير اذا تغيرت لفساد وجاريته عروبة أى حسنا واصطلاحا على القول بأنه لفظى أثر ظاهر أومقدر يجلبه العامل فى آخر الكلمة أوما نزل منزلته وعليه المصنف فى الاوضح والشذور وعلى القول بأنه معنوى تغيير اواخر الكلم أوما نزل منزلتها لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أوتقديرا وعليه كثير من المتاخرين وهو ظاهر تعريفه للمعرب بقوله (وهو ما) أى الذى أوشيء (يتغير) هيئة (آخره) لفظا أوتقديرا (بسبب العوامل) المختلفة المقتضية رفعا أونصبا أوجرا (الداخلة عليه) لفظا أوتقديرا وذلك (كزيد) وموسى فقوله ما يتغير كالجنس للمعرب فدخل فيه التغيير الكائن فى الاوائل والاواسط وخرج بقوله آخره تغيير الاوائل والاواسط والمراد بالآخر ما كان آخرا حقيقة كدال زيد اومجازا كدال يد وقولنا لفظا أوتقديرا اشارة الى ان المعرب نوعان لفظى وهو ما يظهر فيه الاعراب كزيد وتقديرى وهو ما يقدر فيه ذلك كالفتى وغلامى ونحو والقاضى رفعا وجرا وجمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم رفعا فقط كمسلمى وكذا الاسماء الستة والجمع المذكر مطلقا والمثنى رفعا اذا أضيفت الى كلمة أولها ساكن نحو جاء أبو الحسن ومسلمى القوم وصالحا القوم نبه عليه السيد فى حاشيته وغيره وخرج بقوله بسبب العوامل ما تغير آخره لا بسبب ذلك بل بسبب غيرها كالاتباع والنقل والحكاية والتقاء الساكنين وقوله الداخلة عليه اشارة الى آخر

المعرب لا يتغير لاجل العوامل الا اذا كان العامل مسلطا عليه سواء تقدم كضربت زيدا أم تأخر كزيدا ضربت ولا فرق فى ذلك بين ان يكون العامل ملفوظا به كما هنا أو مقدرا كما فى بكم درهم اشتريت اذا لتقدير بكم من درهم ولهذا قلنا ثانيا لفظا أو تقديرا والعوامل جمع عامل وهو ما أثر فى آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف والاصل فيه ان يكون من الفعل ثم الحرف ثم الاسم ولا يؤثر العامل أثرين فى محل واحد ولا يجتمع عاملان على معمول واحد ولا يمتنع ان يكون له معمولات والاصل تخالفه مع المعمول فى النوع فان كانا من نوع واحد فلمشابهة العامل ما لا يكون من نوع المعمول والصحيح فى الاعراب انه زائد على ماهية الكلمة وقيل انه جزء منها ومقارن للوضع (و) الثانى (مبنى وهو) ما كان (بخلافه) أى المعرب أى ما لم يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ولو قال وهو بضده لكان أولى لان الاعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان والخلافان قد يجتمعان كالقعود والضحك وهو مشتق من البناء وهو لغة وضع شىء على شىء على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا على القول بأنه لفظى ما جىء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وحركة أو حرف أو سكون أو حذف وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين وعلى القول بأنه معنوى لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال وعليه المصنف فى شرح الشذور وظاهر عبارة المتن تقتضيه وانما بنى الاسم اذا اشبه الحرف شبها قويا يدنيه منه فى الوضع أو المعنى أو الاستعمال فلم عارض شبه الحرف ما يقتضى الاعراب استصحب لانه الاصل فى الاسم وانما لم يعرب الحرف عند مشابهته الاسم

كما بنى الاسم لمشابهته له لعدم المقتضى لاعرابه اذلا تعتوره المعانى حتى يعرب لبيان ما أريد منها (تنبيــه) اختلف فى الاسماء قبل التركيب فقيل مبنية لوجود الشبه الاهمالى فيها لانها لاعاملة ولا معمولة واختاره ابن مالك وقيل معربة حكما وقيل موقوفة لعدم المقتضى للاعراب وسبب البناء وهذا هو المثبت للواسطة واعلم ان المبنى على أربعة أقسام مبنى على الكسر ومبنى على الفتح ومبنى على الضم ومبنى على السكون وقدم ما كان مبنيا على الحركة جريا على العادة فى تقديمها وان كان الانسب تقديم السكون لاصالته فى البناء وخص الكسر بالتقديم لانه الاصل فى تحريك البناء واليه أشار فى المثال فى قوله (كهؤلاء فى لزوم الكسر) فى الاحوال الثلاثة وهو من أسماء الاشارة والها فيه للتنبيه وكلاهما مبنية الاذين وتين على قول لتضمنها معنى الاشارة فانه من معانى الحروف وان لم يوضع له حرف يؤدى به كما وضع لتمنى والترجى وانما كان موجبا للبناء لان حق الاسم ان يدل على معنى فى نفسه فقط فاذا وجد مع ذلك قد دل على معنى فى غيره كان مشبها للحرف فى ذلك اذ الدلالة على معنى فى الغير انما هى من شأن الحروف وبنى على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الاصلية فى ذلك وأتى بكاف التشبيه مع حرف العطف فى قوله (وكذلك حذام وأمس فى لغة الحجاز) للاشارة الى ان المبنى على الكسر نوعان متفق على بنائه كهؤلاء وقدمر الكلام عليه ومختلف فيه كحذام وأمس فاما حذام ونحوه مما هو على وزن فعال بفتح أوله علما لمؤنث كوبار اسم لقبيلة وظفار اسم لبلدة وسكاب اسم لفرس وسجاح بمهملة فى آخره اسم للكذابة التى ادعت النبوة فأهل الحجاز

يبنونه على الكسر مطلقا قيل تشبيها له بفعال الدال على الامر قال الشاعر

اذا قالت حذام فصدقوها * فان القول ما قالت حذام

وأكثر بنى تميم يوافقهم فى كل ما ختم براء فيبنيه على الكسر مطلقا ويعرب غيره اعراب مالا ينصرف وغير الاكثر منهم من ذهب الى الاعراب مطلقا اعراب مالا ينصرف للعلمية والعدل عن فاعلة عند سيبويه وللعلمية والتأنيث المعنوى عند المبرد قيل وهو الظاهر اذ لا يعدل الى العدل الا اذا لم يوجد سبب غيره وقد أمكن اعتبار التأنيث فلا وجه للتكليف الى غيره وقد جمع الاعشى بين اللغتين التميميتين فى قوله

ومر دهر على وبار * فهلكت جهرة وبار

فبنى وبارا الاول على الكسر وأعرب الثانى واما أمس فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا اذا أريد به معين ولم يضف ولم يعرف بال ولم يكسر ولم يصغر وعلة بنائه عندهم تضمنه معنى لام التعريف وبنى على الحركة ليعلم ان له أصلا فى الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين واما بنو تميم فنهم من أعربه اعراب مالا ينصرف مطلقا للعلمية والعدل عن الامس وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر فى غيرها فان فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف فى اعرابه وصرفه وان استعملت المجرد المراد به معين ظرفا فبنى اجماعا كذا فى الاوضح وأشار الى القسم الثانى بقوله (وكاحد عشر وأخواته) من ثلاثة عشر الى تسعة عشر بتذكير العشرة فى المذكر وتأنيثها فى المؤنث وعكس ذلك فيما دونها (فى لزوم الفتح) فى الاحوال الثلاثة وكلها

مبنية

مبنية على الفتح صدرا وعجزا اما الاول فلافتقاره الى الثانى وقيل لتنزيله منزلة صدر الاسم واما الثانى فلتضمنه معنى حرف العطف أى الواو لان أصل أحد عشر مثلا أحد وعشرة حذفت الواو وقصد لمزج الاسمين وجعلهما اسما واحدا وكان البناء على الحركة لما مر وكانت فتحة قصد التخفيف الثقل الحاصل بالتركيب واعمالهم يمزج الاسمان فى نحو لا رجل وامرأة لان الاحد والعشرة عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة بخلاف لا رجل وامرأة واما اثنا عشر واثنتا عشرة فلا يبنى الصدر منهما لوقوع العجز فيهما موقع النون فكان الاعراب ثابتا مع النون أثبت مع الواقع موقعها وترك المصنف استثناءه احالة على ماسيأتى من انه يعرب اعراب المثنى وبنى العجز فيهما لتضمنه معنى حرف العطف وأشار الى الثالث بقوله (وكقبل وبعد وأخواتهما) كالجهات الست وحسب وأول ودون فى لزوم الضم) بشرط (اذا حذف) لفظ (المضاف اليه ونوى معناه) دون لفظه نحو لله الامر من قبل ومن بعد بالضم فى قراءة السبع أى من قبل الغلب ومن بعده فحذف لفظ المضاف اليه ونوى معناه فبنيا لذلك بخلاف ما اذا صرح بالمضاف اليه كجئتك قبل زيد وبعده أو حذف ونوى ثبوت لفظه كقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة * فما عطفت مولى عليه العواطف

او حذف ولم ينو شىء أصلا كقوله

فساغ لى الشراب وكنت قبلا * أكاد أغص بالماء الفرات

فانهما فى هذه الاحوال الثلاثة يعربان كغيرهما من ذلك من كلامه نصبا على الظرفية أو خفضا بمن لكن بترك التنوين فى الحالة الثانية مراعاة للاضافة وبوجوبه فى الثالثة لزوال ما يعارضه فى اللفظ

والتقدير اذ هما في هذه الحالة نكرتان كسائر النكرات والتنوين فيهما للتمكين وانما اعربا في الاحوال الثلاثة لانه لم يكمل فيهما شبه الحرف فبقيا على مقتضى الاصل وهو الاعراب وبنيا عند وجود الشرط المذكور لمشابهتهما الحرف من حيث تضمنهما معنى الاضافة الذي هو معنى الحرف مع ما فيهما من شبه الحرف بالجمود والافتقار والتوغل في الابهام وقيل لشبههما بحرف الجواب في الاستغناء بهما عن لفظ ما بعدهما وبنيا على الحركة لما مر وكانت ضمة جبرا بأقوى الحركات لما لحقهما من الوهن بحذف المضاف اليه مع ان معناه مقصود او ليكمل لهما جميع الحركات لانهما في حال الاعراب اما مجروران بمن أو منصوبان أو لتخالف حركة بنائهما حركة اعرابهما ومثلهما في جميع ما قدمناه أسماء الجهات وما عطف عليها مما مر وتسمى هذه الظروف غايات لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا (تنبيه) ألحق بهذه الظروف في البناء والاعراب لفظة غير الواقعة بعد لا أو ليس كما في قولهم قبضت عشرة ليس غير بالضم أي ليس المقبوض غيرها فأضمر اسم ليس فيها وحذف ما أضيف اليه غير ونوى معناه فبنيت على الضم لمشاركتها لها في الابهام وتقييد المصنف في الاوضح غير بالواقعة بعد ليس يقتضي ان الواقعة بعد لا لا يثبت لها هذا الحكم كما صرح به في شرح الشذور وقال في المغني وقولهم لا غير لحن والظاهر انه لا فرق بين المنفية بليس أو بلا اذ الحكم ثابت لها على كلا الامرين كما نص عليه الزمخشري في المفصل وابن الحاجب في الكافية وتابعه على ذلك شارحوا كلامه ومنهم المحققون وقد سمع وقوع غير بعد لا أنشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل

قوله

قوله

جوابه تعرا عتمد فورنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

فيه عمل به من غير توقف فما وقع فى المغنى وشرح الشذور لا يغتربه وأشار الى الرابع بقوله (وكمن وكم فى لزوم السكون) فى الاحوال الثلاثة ولا فرق فى من بين ان تكون استفهامية أو شرطية أو موصولة أو نكرة موصوفة ولا فى كم بين ان تكون استفهامية بمعنى أى عدد او خبرية بمعنى عدد كثير وبنيت من فى الجميع لشبهها بالحرف فى الوضع أو فى المعنى فيما اذا كانت شرطية أو استفهامية وفى الافتقار فيما اذ كانت موصولة أو موصوفة وبنيت كم فى الحالتين لشبهها بالحرف فى الوضع أو فى المعنى ولما كان تأخيره لسكون يوهم انه خلاف الاصل أشار الى رفع ذلك التوهم بقوله (وهو أصل البناء) لخفته وثقل البناء واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا يعدل عنه الا لسبب كالتقاء الساكنين فى نحو أمس وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات وكونها عرضة لان يبتدء بها كلام الابتداء وكونها لها أصل فى التمكين كاول وشبهها بالمعرب كضرب فانه شابه المضارع فى وقوعه صفة وصلة وشرطا وخبرا وحالا ومن أجل ان الاصل فى البناء السكون دخل فى الكلم الثلاث كهل وقم وكم ولما كان الفتح أقرب الحركات الى السكون لحصوله بأدنى فتح الفم دخل أيضا فى الكلم الثلاث كسوف وقام وأين ولما كان الكسر والضم ثقيلين اختصا بالحرف والاسم لخفتهما دون الفعل لثقله (واما الفعل) وهو ما دل على معنى فى نفسه واقترن بأحد الازمنة الثلاثة وضعا (فثلاثة أقسام) عند جمهور البصريين وقسمان عند الكوفيين

والاخفش باسقاط الامر بناء على أنه مقتطع من المضارع فهو عندهم معرب بلام الامر مقدرة وانتصر لهم المصنف فى المغنى وقوله وانما كانت الافعال ثلاثة لانه صار الزمان فى ذلك لان الفعل الذى هو الحدث اما متقدم على زمان الاخبار أو مقارن له أو متأخر عنه فالاول هو الماضى والثانى الحال والثالث الاستقبال وقال ابن الخباز الدليل على ان الازمنة ثلاثة قوله تعالى له مابين أيدينا وماخلفنا ومابين ذلك وقول زهير

وأعلم علم اليوم والامس قبله * ولكننى عن علم مافى غد عمى

(ماض) وهو مادل وضعا على حدث و زمان انقضى وسمى ماضيا باعتبار زمانه المستفاد منه وقدمه على فعل الامر لانه جاء على الاصل اذ هو متفق على بنائه ولان علامته مفردة وقدمهما على المضارع لانهما قد يكونان مجردين والمضارع لا يكون الا بالزيادة والمزيد فيه فرع عن المجرد وعكس فى الاوضح فقدم المضارع لانه لمشابهه الاسم قوى وشرف وأخر الماضى لتأخره فى الوجود لانه مسبوق بالحال والاستقبال ولزم على هذا توسط الامر (ويعرف) أى عن قسيميه (بتاء التأنيث الساكنة) الدالة على تأنيث فاعله وتلحقه متصرفا كان أو جامدا الا أفعل التعجب وحبذا فى المدح وافعال الاستثناء وكفى فى قولهم كفى بهند ولا يقدح ذلك فى كونها افعالا ماضية لان العرب التزمت تذكير فاعلها وانما اختصت التاء الساكنة به للفرق بين تاء الافعال وتاء الاسماء ولم يعكس لئلا يفضى ثقل الحركة الى ثقل الفعل والمراد بها الساكنة بالذات فلا يضر تحريكها العارض كأن يلاقيها ساكن فحينئذ تكسر نحو وقالت امرأة العزيز أو تضم نحو وقالت اخرج عليهن ولهذا قال المرادى

ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضهما
وخرج بالساكنة المتحركة فانها تدخل على الاسم كقائمة وعلى
الحرف كربت وثمت الا ان حركتها في الاسم حركة اعراب وفي الحرف
حركة بناء وقد تكون في الاسم حركة بناء نحو لا حول ولا قوة واما
قولهم ربت وثمت بالسكون على قلة حيث دخلت على الحرف
فلا يرد على اطلاقه لعدم دلالتها على تأنيث الفاعل بل هي في مثل
ذلك لتأنيث اللفظ والمصنف وان اطلق التأنيث فالمراد به تأنيث
المعنى كما اشرنا اليه اذ هو المتبادر عند الاطلاق ولما فرغ من تمييزه
شرع في بيان حكمه فقال (وبناؤه على الفتح) لفظا أو تقديرا
ثلاثيا كان أو رباعيا أو خماسيا أو سداسيا ولا يزيد على ذلك وبني
على الحركة لمشابهته المضارع فيما مر والاسم بوقوعه موقعه
وخص بالفتحة طلبا للخفة (الا) اذا كان (مع واو الجماعة فيضم)
آخره (كضربوا) لمناسبة الواو واما نحو دعوا واشتروا ففيه
أعلال معروف (أو) كان مع (الضمير المرفوع المتحرك فيسكن)
آخره تسكين بناء (كضربت) بتثليث التاء كراهة توالي أربع
متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لان الفاعل كجزء من فعله
وخرج بالمرفوع المنصوب وبالمتحرك الساكن غير الواو في هاتين
الحالتين يبنى على الفتح كما اذا تجرد وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى
منه وذهب بعضهم الى بنائه على الفتح مطلقا واما نحو ضربت
وضربوا فالسكون والضم عارضان أوجبهما ما مر وعليه المصنف
في الاوضح وعبارة المتن كالشرح توهم ان الماضي مع واو الجماعة
مبني على الضم وليس كذلك فقد صرحوا عند الكلام على القاب
البناء ان الضم لا يدخل الفعل كالكسر وقدم ذلك تأمل

(ومنه) أى من الماضى (نعم وبئس) لقبولهما التاء المذكورة فى الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت وفيه أيضا وأعوذ بك من الخيانة فانها بئست البطانة (و) كذ (عسى وليس) لقبولهما التاء أيضا نحو عست هند ان تفلح وليست مفلحة ولاتصالهما بضمائر الرفع نحو ليسوا سواء لست عليهم بوكيل فهل عسيتم ان توليتم والحكم على هذه الاربعة بالفعلية انما هو (على) القول (الاصح) أى الصحيح وقيل ان نعم و بئس اسمان لدخول حرف الجر عليهما فى قوله ماهى بنعم الولد ونعم السير على بئس العير وأجيب بأن مدخول حرف الجر محذوف أى بمقول فيه نعم الولد وعلى غير مقول فيه بئس العير وسيأتى الكلام فى باب الفاعل على اعرابه مرفوعهما على هذا القول وقيل ان عسى وليس حرفان الاول حرف ترج كلعل والثانى حرف نفى كما النافية لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ولان افادة معناهما متوقفة على غيرهما كسائر الحروف وأجيب بمنع الاول ولوسلم فعدم دلالتهما على الحدث والزمان عارض وبأن توقف افادة معناهما على ذكر المتعلق بعدهما انما هو لشبههما بالحرف فى عدم التصرف فلما شابهاه أعطيا حكمه فى التوقف المذكور اذ بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض آخر لمشابهة بينهما كالمضارع وأشار الى القسم الثانى من أقسام الفعل بقوله (وأمر) وهو مستقبل أبدا اذ المقصود به حصول مالم يحصل أو دوام ماحصل (ويعرف) أى يتميز عن قسيميه (بدلالته على الطلب) أى بنفسه لا بانضمام غيره اليه ليخرج نحو لا تضرب فان الدلالة على الطلب وان فهمت منه فهى بواسطة حرف النهى الذى هو طلب الترك ولا بد (مع) ذلك من (قبوله ياء المخاطبة) نحو كلى

واشربى

واشربي وقري عينا أو نون التوكيد كافعلن والمراد بياء المخاطبة ياء الفاعلة وهي اسم مضمر عند سيبويه والجمهور فالمدلول كلمة على الطلب ولم تقبل الياء أو النون فهي اسم فعل كنزال أو مصدر كضربا زيدا أو حرف نحو كلا بمعنى انته أو قبلتهما ولكن لم تدل على الطلب فهي فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونا أو فعل تعجب نحو احسن بزيد فانه ليس أمرا على الاصح بل على صورته وانما قال ياء المخاطبة ولم يقل ياء المتكلم لان هذه تكون في الاسم والفعل والحرف نحو مر بي أخي فأكرمني ولما فرغ من تمييزه شرع في بيان حكمه فقال (وبناؤه على السكون) اذا كان صحيح الآخر ولم يتصل به ضمير تثنية ولا ضمير جمع ولا ضمير المؤنثة المخاطبة (كاضرب) وانطلق واستخرج اذ مضارعه يجزم بالسكون (الا المعتل) وهو ما آخره واو أو ألف أو ياء (فعلى حذف آخره) بناؤه وهو حرف العلة لكن بشرط أن لا يتصل به ما تقدم أو نون النسوة (كاغز واخش وارم) اذ مضارعه يجزم بحذف آخره فاغز مبني على حذف الواو واخش على حذف الالف وارم على حذف الياء لان مضارعها مثلها (و) الا (نحو قوما) مما هو صحيح الآخر واتصل به ضمير تثنية (و) نحو (قوموا) مما اتصل به ضمير الجماعة (و) نحو (قومي) مما اتصل به ياء المخاطبة (فعلى حذف النون) بناؤه اذ مضارعه المتصل به ذلك يجزم بحذفها ومثله في البناء المذكور المعتل المتصل به ذلك نحو اغزوا واغزوا واغزي وان اتصل بالمعتل نون النسوة بني على السكون نحو اغزون وارمين واخشين كالصحيح المتصل به النون المذكورة نحو قمن واقعدن واعلم ان المصنف لو قال كما في الاوضح وبناؤه على ما يجزم به مضارعه لكان

المضارع الذى ماضيه رباعى بأن كان ماضيه ثلاثيا (كيضرب) اذ ماضيه ضرب ولا يكون الا أصلى الحروف أوخماسيا أوسداسيا كينطلق (ويستخرج) اذ ماضيهما انطلق واستخرج ولا يكونان الا مزيدا فيهما ومن الخماسى نحو خصم وقتل بالتشديد فان أصلهما اختصم واقتتل أدغمت التاء فيما بعدها وحذفت الهمزة ولهذا افتح حرف المضارعة فيهما ويستثنى من كلامه نحو اخال فان الهمزة منه مكسورة على الافصح وكذا نحو اهريق واسطيع فان الهمزة فيهما مضمومة مع ان ماضيهما وهو اهراق واسطاع ليس برباعى وقد يقال بأنهما من الشواذ فلا استثناء أو أن الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس فكأنهما على أربعة أحرف تقديرا (ويسكن آخره) تسكين بناء على الاصح ان كان (مع نون النسوة نحو) والمطلقات (يتربصن و) الا (ان يعفون) وبنى الفعل معها رجوعا الى الاصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضى لاعرابه باتصاله بالنون التى لا تتصل الا بالفعل وبنى على السكون لانه الاصل فى البناء كامر وحملا على الماضى المتصل بها واذا دخل عليه عامل نحو لم يضربن أولن يضربن لم يؤثر فيه لفظا والى ذلك أشار بعضهم ملغزا حيث قال

وما ناصب للفعل أوجازم له ✽ ولاحكم للاعراب فيه يشاهد

ووزن يعفون يفعلن والواو فيه لام الكلمة لا ضمير الجماعة والنون ضمير النسوة لا نون الرفع بخلاف الرجال يعفون فان الواو فيه ضمير الجماعة ولام الكلمة محذوفة والنون علامة الرفع والفعل معها معرب وأصله يعفوون بواوين أولاهما لام الكلمة فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت

الواو الاولى فبقي يغفون على وزن يفعون وخصت بالحذف لانها جزء كلمة ولانها آخر الفعل ولانها لا تدل على معنى بخلاف الثانية ولذلك حذفوا الام الكلمة في نحو قاض وغاز دون التنوين لانه كلمة مستقلة ولا يوصف بأنه آخر وجيء به لمعنى وكما يسكن مع نون النسوة يسكن مع نون الذكور كقوله ويخرجن من دار بن بحر الحقائب فلو عبر بنون الجمع لكان أولى ولصدق عموم قوله فيما بعده ويعرب فيما عدا ذلك (ويفتح) آخره فتحة بناء ان كان (مع نون التوكيد) خفيفة كانت أو ثقيلة (المباشرة) وهي المتصلة به من غير حاجز (لفظا أو تقديرا) هذا مذهب الجمهور وبه جزم ابن مالك وطائفة وعلة البناء عندهم تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل انه لو فصل بين الفعل والنون فاصل لم يحكم ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء كشيء واحد ومعنى مباشرتها له تقديرا أن لا ينوى هناك فاصل وذهب قوم الى البناء مطلقا لان النون لما لحقته أكدت فيه الفعلية وردته الى أصله من البناء وذهب جمع الى الاعراب مطلقا والاصح الاول ولم يقيد نون النسوة بما قيد به نون التوكيد لانها لا تكون الا مباشرة بخلاف المؤكدة فانها قد تكون مباشرة (نحو لينبذن) بالبناء للمفعول وقد لا تكون كما سيأتي (ويعرب) أي المضارع (فيما عدا ذلك) المتقدم وهو ما اذا عرى عن النونين (نحو يقوم زيد) وما اذا لم تباشره نون التوكيد لفظا أو تقديرا وان اتصلت به لفظا بأن فصل بينه وبينها فاصل حسيا كان أو مقدرا فالاول نحو (ولا تتبعان) أصله قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف نون الرفع فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم أكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان الالف والنون المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس

بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر
تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف (ولتبلون) مضارع بلى يبلو
مبنى للمجهول مسند لجماعة الذكور وأصله قبل التوكيد لتبلوون
بواوين أولاهما لام الكلمة تحرك حرف العلة وانفتح ماقبله قلبت
الواو ألفا ثم حذف لالتقاء الساكنين فصار لتبلون ثم أكد بالثقيلة
فاجتمع ثلاث نونات فحذفت نون الرفع لاستثقال توالى الامثال
فالتقى ساكنان الواو التى هى نائب فاعل والنون المدغمة وتعذر
حذف أحدهما فحركت الواو بحركة مجانسة لها وهى الضمة لتدل
على المحذوف فصار لتبلون على وزن تفعون (فامّا ترين) أصله قبل
التوكيد ترايين نقلت حركة الهمزة الى ماقبلها ثم حذفت الهمزة
فصار تريين بفتح الراء وكسر الياء الاولى واسكان الثانية فتحركت
الياء وانفتح ماقبلها فقلبت الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار
ترين ثم دخل الجازم فحذف نون الرفع ثم أكد بالنون الثقيلة فالتقى
ساكنان ياء المخاطبة والنون المدغمة فحركت الياء بحركة مجانسة
لها لتدل على المحذوف فصار ترين على وزن تفين والثانى نحو
(ولا يصدّنك) أصله قبل التوكيد يصدونك فدخل الجازم فحذف
نون الرفع ثم أكد بالنون فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة
فحذفت الواو لاعتلالها ولوجود الضمة الدالة عليها وقوله فى الشرح
أصله قبل دخول الجازم يصدوننك فلما دخل الجازم حذف نون
الرفع انما يأتى على شذوذ وهو تأكيد الفعل الخالى عن الطلب وقد
تبين مما قررنا ان الفعل فى هذه الامثلة ماعدا الثانى منها معرب
لفظا اذ الاعراب فيها ظاهر اذ هو بحذف النون للجازم فما وقع
فى الاوضح من انه معرب فى الاول والثالث تقديرا كالثانى وهو

لتبلون

لتبلون سهو وانما لم يبن فيهما على الاصح لانتفاء تركيبه لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء فيجعلونها كشيء واحد والضابط في ذلك ان ما كان من المضارع رفعه بالضمة اذا أكد بالنون بني على الفتح وما كان رفعه بثبات النون اذا أكد بالنون يبقى على اعرابه لفظاً أو تقديراً لعدم مباشرتها له وانما بني مع عدم مباشرتها له في نحو هل تضربنان يا هندات لوجود المقتضي لبنائه وهو ظاهر وانما قدم المصنف حالة بنائه على اعرابه لانه الاصل فيه (واما الحرف) وهو ما دل على معنى في غيره فقط (فيعرف) أي يتميز عن قسيميه (بان لا يقبل شيأ من علامات الاسم) المتقدمة ولا غيرها (ولا) شيأ من علامات (الفعل) المتقدمة ولا غيرها فحينئذ يمتنع كونه واحداً منهما فيتعين كونه حرفاً اذ لا مخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء (نحو هل) من حروف الاستفهام وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية حيث لم يكن في حيزها فعل اما اذا كان فتختص بالفعل فلا منافاة حينئذ بين ما ذكروه هنا وبين قولهم في باب الاشتغال من انه يجب النصب اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كهل والعلة في ذلك ما قاله الرضي وغيره من ان أصلها ان تكون بمعنى قد كما في هل أتى على الانسان وقد مختصة بالفعل فكذا هل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن قد في اختصاصها بالفعل فاختصت به فيما اذا كان في حيزها لانها اذا رأته في حيزها تذكرت عهوداً بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما واذا لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة (وبل) من حروف العطف ومعناها الاضراب (و) الحرف (ليس منه

مهما) لعود الضمير عليه في نحو مهما تأتنا به من آية والضمير لا يعود الا على الاسماء وقيل انه حرف (و) لا (اذما) بل هي ظرف زمان بمنزلة متى فاذا قلت اذما تقم اقم فمعناه متى تقم اقم ويدل على اسميتها انها كانت قبل دخول ما اسما والاصل بقاء الشيء على ما كان عليه وقيل انها حرف بمنزلة ان الشرطية وان المعنى في المثال ان تقم أقم وهو الاصح كما في الاوضح وأجيب عما تقدم ان اذ قد سلب منها معناها الاصلي بعد دخول ما بدليل انها كانت للماضي فصارت للمستقبل واستعملت مع ما الزائدة استعمال ان فكانت حرفا وفي الشرح وفيه نظر قلت ولعل وجه النظر انه لا يلزم من تغيير زمانها انسلاخها عن الاسمية الى الحرفية بدليل ان المضارع موضوع للحال أوله وللاستقبال واذا دخلت عليه لم قلبت معناه الى المضي ولم تخرج لفظه عن كونه مضارعا (بل) منه (ما المصدرية) وهي المسبوكة مع ما بعدها بالمصدر نحو ودوا ما عنتم أي عنتكم وقيل انها اسم (ولما الرابطة) أي لوجود شيء بشيء وهي عند سيبويه حرف وجود لوجود وقيل انها ظرف وقال ابن جني بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ فيه معنى الشرط واستظهره المصنف في المغني وعلله بأنها مختصة بالماضي والاضافة الى الجمل كما هو شأن اذ وعليه فعاملها جوابها ورد بأنها أجيبت بما النافية واذا الفجائية وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما ولا خلاف بينهم ان لما النافية حرف وتختص بالمضارع وكذا لما الايجابية الا انها تدخل على الجملة الاسمية وعلى الماضي لفظا لا معنى كما صرح به في المغني والحكم على مهما واذما بالاسمية وعلى ما ولما بالحرفية انما هو (على الاصح) من القولين فيهما

وقدمر ان الاصح في اذما انها حرف فقوله على الاصح منظور فيه بالنسبة اليها وما حكاه من الخلاف في ما المصدرية حكاه غيره وحكى ابن خروف الاتفاق على حرفيتها ورد على من نقل فيها خلافا قال في المغني والصواب مع ناقل الخلاف فقد صرح الاخفش وأبو بكر باسميتها واعلم ان الحروف ستة أنواع أحدها مالا يختص بالاسماء ولا بالافعال بل يدخل على كل واحد منهما ولا يعمل كهل الثاني مالا يختص بهما ولكنه يعمل كالاحرف المشبهة بليس الثالث مايختص بالاسماء ويعمل فيها الجر كفي أو النصب والرفع كان واخواتها الرابع مايختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف الخامس مايختص بالافعال ويعمل فيها الجزم كلم أو النصب كان السادس مايختص بالافعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف (وجميع الحروف مبنية) باجماع لاحظ لها في الاعراب لانها لا تتصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني التركيبية ماتحتاج معه الى الاعراب ثم منها ماهو مبني على السكون كقد ولم وماهو على الفتح كان وليت وماهو على الكسر كلام الجر وبائه وماهو على الضم كمنذ في لغة من جربها وقد تقدم ان الاصل في البناء السكون لما مر فاذا جاء شيء مما الاصل فيه البناء مبنيا فلا يسئل عن سبب بنائه لمجيئه على أصله ثم ان جاء مبنيا على السكون فلا يسئل أيضا عن سبب بنائه عليه لذلك أو على حركة سئل عنه سؤالان لم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا وان جاء شيء مما الاصل فيه الاعراب مبنيا على السكون سئل عنه سؤال واحد لم بني أو على حركة سئل عنه ثلاثة أسئلة لم بني ولم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة فيه كذا (والكلام

لغة عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كذا فى القاموس
واصطلاحا (لفظ) أى ملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق وهو
فى الاصل مصدر بمعنى الرمى ثم خص بالرمى من الفم ثم أطلق عليه
من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول وقدمر تعريفه ولو عبر
بالقول هنا كما عبر فى الكلمة لكان أولى لما مر وخرج به ما ليس
بلفظ كالخط والاشارة وشبههما وان كان مفيدا فانه لايسمى كلاما
اصطلاحا وصح الاخراج به وان كان جنسا لما مر (مفيد) أو دال
على معنى يحسن السكوت عليه بحيث لا يصير السامع منتظرا
لشىء آخر لان الفائدة حيث وقعت قيدا للفظ أو القول فالمراد بها
الفائدة التامة أى التركيبية لا الناقصة التى هى الافرادية اذ هى
غير معتد بها فى نظرهم وخرج به ما لا فائدة فيه كالمركب الاضافى
والمزجى والاسنادى المسمى به كبرق نحره ودخل فيه ما لا يجهل
معناه كالسماء فوقنا والارض تحتنا الا ان يراد بالمفيد المفيد بالفعل
فلا يسمى كلاما وعليه جرى بعضهم واقتصاره هنا على ذكر المفيد
كما فى الاوضح مغن عن ذكر المركب اذ المفيد بالمعنى المذكور
يستلزم التركيب واعتبر بعضهم فى الكلام القصد ليخرج كلام
النائم ونحوه فانه عار من القصد وجرى عليه فى المغنى والشذور
واسقطه قوم لعدم اعتباره عندهم وصححه أبو حيان وتبعهم
المصنف هنا وفى الاوضح وما قيل فى الاعتذار عن المصنف فى عدم
ذكره من ان المفيد يستلزمه اذ حسن سكوت المتكلم عليه
يستدعى ان يكون قاصدا لما تكلم به فغير مسلم ولو سلم فيكون قوله
فى المغنى وغيره مقصود مستدركا الا ان يقال انه من قبيل التصريح
بما علم التزاما واعلم أن بين اللفظ والافادة عموما من وجه لصدقهما

على

على قام زيد ونحوه وانفراد اللفظ بصدقه على المفرد والافادة بصدقها على الاشارة والصور التي يتألف منها الكلام ستة اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة اسماء فعل واربعة أسماء جملة الشرط وجوابه او القسم وجوابه وهو خبر ان احتمل الصدق والكذب والا فانشاء وان صح اعتباره فيهما او ان الجملة اعم منه (واقل ائتلافه) عند النحاة خبرا كان او انشاء (من اسمين) حقيقة كهذا زيد او حكما (كزيد قائم) فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل انه لا يبرز مع التثنية او الجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فسقط ما قيل ان زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط كذا قيل فليتأمل (أو من فعل واسم كقام زيد) ونعم العبد ولا يشترط في جزء الكلام ان يلفظ بهما معا كما مثل بل قد يلفظ باحدهما دون الآخر كاستقم وقد لا يلفظ بهما كالمقدر بعد نعم في جواب من قال أقام زيد اذ الكلام هو المقدر بعدها على الصحيح والتأليف وقوع الالفة بين الجزئين فهو اخص من التركيب اذ هو ضم كلمة الى أخرى فأكثر فكل مؤلف مركب ولا عكس بالمعنى اللغوي

(فصل) عقده لانواع

الاعراب وعلاماته وقد تقدم معنى الاعراب لغة واصطلاحا (وأنواع الاعراب) الذي هو جنس لها عند النحاة (أربعة) بالاستقراء وهي (رفع) بحركة أو حرف (ونصب) بذلك أو بحذف وكلاهما يوجد (في) المعرب (من اسم وفعل) فالرفع فيهما نحو (زيد يقوم) والنصب فيه ما نحو (ان زيدا لن يقوم وجر) بحركة أو حرف ولا يوجد الا (في اسم) لخفته ولان كل مجرور مخبر عنه في المعنى والمخبر عنه لا يكون الا اسما (نحو) مررت (بزيد)

فزيد فى المعنى مخبر عنه بأنه ممرور به (وجزم) بسكون أوحذف ولايوجد الا (فى فعل) وذلك (نحو لم يقم) لثقله وليكون الجزم فيه كالعوض من الجر فى الاسم لما فاته من المشاركة فيه فيحصل لكل من صنفى المعرب ثلاثة أوجه من الاعراب وقيل انما اختص به لانه لودخل الاسم لادى وجوده الى عدمه وماادى وجوده الى عدمه كان باطلا وذلك ان المنون من الاسماء ان جزم التقى فيه ساكنان الحرف المجزوم والتنوين فيحرك الساكن الاول فيؤدى وجود الجزم الى عدمه وغير المنون محمول عليه وقدم الرفع لعدم استغناء الكلام عنه بجىء زيد ثم النصب لاشتراك الاسم والفعل فيه ولان عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة فيكون معموله أصلا بالنسبة للمجرور ثم الجر لاختصاصه بالاشرف وكون الحركات أنواع الاعراب جار على مذهب المصنف من ان الاعراب مااختلف به آخر المعرب لا أنه اختلاف آخر المعرب على ماهو مذهب الكوفيون وعبر بالانواع دون الالقاب المعبر بها بعضهم لان الاعراب عنده لفظى ولان من حق اللقب ان يصدق على مالقب به كأن يقال الاعراب الرفع وكذا البواقى وهو ممتنع لاستلزام حمل الاخص على الاعم ولهذه الانواع الاربعة علامات أصول وعلامات فروع نائبة عنها اشار الى الاول بقوله (فارفع) أى المرفوع من اسم وفعل (بضمة وانصب) أى المنصوب منهما (بفتحة وجر) أى المجرور من اسم (بكسرة واجزم) أى المجزوم من فعل (بحذف حركة) فالضمة علم ومسماه الرفع وكذا الباقى وقد مر أمثلتها هذا هو الاصل لان الاعراب بالحركات والسكون أصل للاعراب بالحروف والحذف اذ لا يعدل عنهما

الا عند تعذرهما وخرج عن ذلك الاصل باعتبار المحل لا النائب سبعة أبواب أعربت بغير ما ذكر وتسمى أبواب النيابة لان الاعراب الواقع فيها نائب عن الاصل ووجه انحصارها في سبعة ان النائب فيها اما حرف عن حركة وهو باب الاسماء الستة وباب المثنى وباب جمع المذكر السالم أو حركة عن حركة وهو باب الجمع بألف وتاء وباب مالا ينصرف أو حرف عن حركة وحذفه عن حركة أو سكون وهو باب الامثلة الخمسة أو حذف حرف فقط عن سكون وهو باب الفعل المعتل وقدم الاسماء الستة لكونها مفردة والمفرد سابق على المثنى والمجموع واتبعه بالمثنى لكونه يليه ثم أتى بجمع المذكر السالم قبل جمع المؤنث السالم لشرف المذكر ثم بما لا ينصرف لشبهه بالفعل ثم بالامثلة الخمسة قبل الفعل المعتل لصحة آخرها في غالب الاحوال لكن كان الاولى ان يبدأ بما ناب فيه حركة عن حركة كما في التسهيل والشذور لان ذلك أقرب الى الاصل وحيث بدأ بالاسماء الستة فكان ينبغي ان يثني بما لا ينصرف لكونه مفردا وان لزم منه الفصل بين ما يعرب بالحروف بما يعرب بالحركة اذا تقرر هذا فقوله (الا الاسماء الستة) وما عطف عليها من المثنى وغيره مما سيأتي منصوب على الاستثناء مما قبله وهذا هو الباب الاول مما خرج عن الاصل

(وهي أبوه وأخوه وحموها وفوه وهنوه وذومال)

أي صاحبه وبعضهم عدها خمسة بنقص الهن منكرا جوازا تمامه كما سيأتي والاسماء الستة علم بالغلبة على هذه الامثلة كلفظي العبادلة والعشرة بالنسبة الى الصحابة رضي الله عنهم وان أطلقت

على غيرها فتوسع والحم أقارب الزوج أباكان أو أخا أو غيرهما ولهذا أنث الضمير وقد يطلق على أقارب الزوجة والهن اسم يكنى به عن أسماء الاجناس وقيل مختص بما يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة ومثل ذومال أى المضافة الى اسم جنس ظاهر ذو المضافة الى علم نحو أنا الله ذو بكة أو وصف نحو وفوق كل ذى علم عليم أو جملة نحو اذهب بذى تسلم فلو قال كما فى العمدة وذو المعرب لكان أحسن والتقييد بالمعرب لاخراج ذو الطائية فان المشهور بناؤها وقد تعرب فتجرى مجرى ذى المعرب كما قاله ابن مالك فالاسماء حينئذ سبعة (فترفع بالواو) نيابة عن الضمة نحو وأبونا شيخ كبير (وتنصب بالالف) نيابة عن الفتحة نحو ان أبانا لفى ضلال مبين (وتجر بالياء) نيابة عن الكسرة نحو ارجعوا الى أبيكم ولاعرابها بهذه الاحرف شروط أربعة ان تكون مفردة فلو ثنيت أو جمعت أعربت اعراب المثنى وذلك الجمع وان تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بحركات ظاهرة وان تكون مضافة لغير ياء المتكلم ولو تقديرا كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا أى خياشيمها وفاها فلو أضيفت الى الياء أعربت على الاصح بحركات مقدرة وكلها تضاف الى الياء الاذو وان تكون غير منسوب اليها فلو نسب اليها كانت معربة بالحركات نبه عليه ابن الصائغ والهوارى وغيرهما وهو مستغنى عنه باشتراط الاضافة فاذا توفرت هذه الشروط أعربت بالحروف واستغنى عن التصريح بذكرها فيها لنطقه بها كذلك كما استغنى عن تقييد ذو بمعنى صاحب وفو بالخلو من الميم فان لم تخل منها أعربت بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه ودونه منقوصا و بحركات مقدرة مقصورا كعصى

وثالث تثليث فائه قصرا ونقصا واتباعها الميمه فهذه عشر لغات أفصحها فتح فائه منقوصا واقتصر فى التسهيل على تسع وانما أعربت بالحروف لان الحروف وان كانت فروعا عن الحركات الا انها أقوى منها لان كل حرف علة كحركتين فكره استبداد المثنى والمجموع الفرعين عن المفرد بالاعراب بالاقوى فاختاروا هذه الاسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون فى المفردات الاعراب بالاصل وهو الحركة وبالاقوى وهو الحرف وخصوا هذه الاسماء لمشابهتها المثنى والمجموع فى ان آخرها حرف علة يصلح للاعراب وفى استلزام كل منها ذاتا أخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ماذكر بحال اضافتها لتظهر تلك اللام الزائدة فتقوى المشابهة وفضلت على المثنى والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لاصالتها بالافراد وماتقدم من انها معربة بالحروف هو المشهور من أقوال عشرة ورد بأن الاعراب زائد على الكلمة فيؤدى الى بقاء فيك وذى مال على حرف واحد ولا نظير لذلك وأجيب بأنه لامحذور فى جعل الاعراب حرفا من نفس الكلمة اذا صلح له كما جعلوه فى المثنى والمجموع من نفسهما وهو علامة التثنية والجمع وقيل انها معربة بحركات مقدرة على أحرف العلة كما فى المقصور واتبع فيها ماقبل الآخر للآخر رفعا وجرا وهو مذهب الجمهور وصححه جماعة منهم المصنف وابن مالك ورجحه بأن الاصل فى الاعراب ان يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فاذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه وقد أمكن فى هذه ورجحه بغير ذلك مما يطول ايراده ثم تعقبه (والافصح

استعمال هن) مضافا (كغد) أى منقوصا معربا بحركات ظاهرة كاعراب غد ونحوه مما حذفت لامه احتياطا وجعل الاعراب على عينه فهذا هنك مثلا أفصح من هذا هنوك ومنه الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا واعلم ان لغة النقص مع كونها أكثر استعمالا هى أفصح قياسا لان ما كان ناقصا فى الافراد فحقه ان يبقى على نقصه فى الاضافة كما فى يد لما حذفت لامها فى الافراد وجعل الاعراب على ما قبل اللام استصحبوا ذلك حال الاضافة فأعربت بالحركات قاله فى شرح الشذور وفى كلامه هذا اشارة الى ان اعرابه بالحروف لغة قليلة وهو كذلك ولقلتها ولكونها غير مشهورة لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاجى فادعيا ان المعرب بالحروف خمسة أسماء لا ستة وكثير من النحاة يذكرونه مع هذه الاسماء ولم ينبهوا على قلة اعرابه بالحروف فيوهم ذلك مساواته لهن قال ابن مالك ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب وان حظى من الفضل بأوفر نصيب ولا يخفى ان المراد بالنقص هنا النقص اللغوى أى حذف الآخر وجعل ما قبله آخرا ولا يختص بالهن بل يجوز نقله فى الاب والاخ والحم ومنه قوله

بأبه اقتدى عدى فى الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم

وحكى أبو زيد جاءنى أخك والفراء هذا حمك فدل على انه لغة لا ضرورة ويجوز فى الاب وتالييه القصر أيضا وهو التزام الالف مطلقا فى آخرها وهو أشهر فيها من النقص كقوله ان أباها وأبا أباها وقول بعضهم مكره أخاك لا بطل وحكى الاصمعى انه يقال لامرأة حماة (و) الا (المثنى) وهو ما دل

على

على اثنين وأغنى عن المتعاطفين كالزيدان أصله زيد وزيد فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار والمراد بالمتعاطفين المتفقان في اللفظ بدليل اشتراطهم في التثنية اتفاق اللفظ فسقط ماقيل من ان هذا الحد غيرمانع لشموله نحو العمرين ويشترط في كل ما ثنى ثمانية شروط وهى الافراد والاعراب وعدم التركيب والتنكير واتفاق اللفظ واتفاق المعنى ووجود ثان له في الخارج وان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فاذاتوفرت هذه الشروط (فيرفع) حينئذ (بالالف) نيابة عن الضمة كجاء الزيدان ويقال فيه مثنى حقيقة (و)الا (جمع المذكر السالم) بنصب الميم وعطفه على ماقبله قبل انهاء الكلام على المثنى ليجمعهما في حالتى الجر والنصب لاشتراكهما فيهما محافظة على الاختصار وتفننا في العبارة وهو مادل على أكثر من اثنين مع سلامة بناء مفرده ويشترط فيه ماشترط في المثنى وزيادة على ذلك ان يكون مفرده علما لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث المغايرة لتاء عدة وثبة علمين أو صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث قابلة لها أو دالة على التفضيل فلا يجمع هذا الجمع نحو رجل وزينب وواشق وطلحة وسيبويه وبرق نحره ولا نحو حائض وسابق وعلامة وجريح وصبور وسكران وأحمر فاذا توفرت هذه الشروط (فيرفع) حينئذ كل من الاسم وتلك الصفة (بالواو) المضموم ماقبلها ولو تقديرا نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والعاقلون وأشار الى مااشتركا فيه بقوله (ويجران وينصبان بالياء) المكسور ماقبلها ولو تقديرا المفتوح مابعدها في الجمع وفي المثنى بالعكس نيابة عن الكسرة والفتحة وجعلت الياء علامة لهما حملا للنصب

على الجر دون الرفع لاشتراكهما فى كون كل منهما فضلة مستغنى عنه بخلاف الرفع فانه عمدة الكلام وانما حملوا النصب على الجر لان حق الياء ان تكون للجر اذ علامته الاصلية الكسرة وهى بعض الياء واختص المثنى فى الرفع بالالف والمجموع فيه بالواو لان المثنى أكثر دورانا فى الكلام من الجمع والالف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة اليها فجعلوا الخفيف فى الكثير والثقيل فى القليل ليكثر فى كلامهم ما يستخفون ويقل ما يستثقلون قاله ابن اياز فى شرح الفصول وحرك ما بعد علامة التثنية المزيد لدفع توهم اضافة أو افراد فرارا من التقاء الساكنين بالحركة الاصلية فى ذلك وربما فتح مع الياء وضم مع الالف وفتح ما قبلها لان الالف لا يكون قبلها الا فتحة والياء محمولة عليها وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء فى الجمع ليكون ذلك دليلا على شدة الامتزاج وليسلما من التغير والانقلاب وحركت نون الجمع المزيدة أيضا لدفع توهم اضافة أو افراد هربا من التقاء الساكنين وفتحت تخفيفا فى الالفاظ لان قبلها فى الرفع واوا قبلها ضمة وفى الجر والنصب ياء قبلها كسرة فلو ضمت أو كسرت لثقل اللفظ جدا وربما كسرت بعد الياء ضرورة واعربا بالحروف طلبا للتناسب من حيث انهما كالفرع بالنسبة للمفرد لكونهما بزيادة عليه فالاعراب بالحروف فرع بالنسبة الى الاعراب بالحركات ثم الاسم اذا ثنى وكان صحيحا أو معتلا جاريا مجراه أو منقوصا أو مهموزا غير ممدود أو ممدودا همزته أصلية لحقته العلامة من غير تغيير سوى فتح ما قبلها ورد ياء المنقوص واما المقصور فانه ان كانت زائدة على ثلاثة أو بدلا عن ياء أو مجهولة الاصل أو أصلية وأميلت قلبت

ياء

يا ءو الافواوا وحكمه اذا جمع كأ اذا ثنى من لحوق العلامة من غير تغيير ولا يستثنى الا المقصور والمنقوص فان آخرهما يحذف لالتقاء الساكنين ثم يفتح ما قبل آخر المقصور دلالة على ما حذف ويضم ما قبل آخر المنقوص فى الرفع ويكسر فى غيره مناسبة للحروف وقد ألحق بكل من المثنى والمجموع ألفاظ شابهتهما فى الدلالة على معناهما وان لم تكن منهما لفقد ما اعتبر فيهما من الشروط منها الملحق بالمثنى هنا أربعة ألفاظ لفظان بشرط (و) هما (كلا وكلتا) ولا ينفكان عن الاضافة الى ظاهر او مضمر والشرط فى الحاقهما كونهما (مع المضمر) فحينئذ يرفعان بالالف ويجران وينصبان بالياء (كالمثنى) لانهما فى الاغلب اذا أضيفا الى ضمير غائب كانا تابعين لمثنى تأكيدا له كجاء الزيدان كلاهما فجعلا موافقين لمتبوعهما فى الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا أضيفا الى ضمير متكلم أو مخاطب بخلاف ما اذا أضيفا الى ظاهر فانهما لا يجريان على المثنى أصلا فلذا لم يلحقا به وجعل اعرابهما بحركات مقدرة على الآخر كالمقصور نظرا الى افراد اللفظ كقوله تعالى كلتا الجنتين آتت أكلها ولما كان الاعراب بالحروف فرعا عن الاعراب بالحركات والاضافة الى المضمر فرعا عن الاضافة الى المظهر جعل الفرع للفرع والاصل للاصل ولفظان بلا شرط واليهما أشار بقوله ٭ وكذا اثنان واثنتان مطلقا أى سواء أضيفا الى ظاهر أو الى مضمر أم لم يضافا لان وضعهما وضع المثنى وان لم يكونا مثنيين حقيقة اذ لم يثبت لهما مفرد فيعربان اعرابه (وان ركبا) مع العشرة كجاء فى اثنا عشر واثنتا عشرة وكلامه يوهم جواز اضافتهما الى كل مضمر وليس كذلك

فان اضافتهما الى ضمير التثنية ممنوعة فلا يقال جاء الرجلان اثناهما أو الامرأتان اثنتاهما أو ثنتاهما لان ضمير التثنية نص فى الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشىء الى نفسه نبه عليه فى شرح اللمعة (تنبيـــه) لم يذكر فيما ألحق بالمثنى فى الاعراب ما سمى به منه كزيدان علما فكان الاولى ذكره كما ذكر فيما ألحق بالجمع الآتى ما سمى به منه فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء ويجوز فيه ان يجرى مجرى سلمان فيعرب اعراب مالا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه أل جر بالكسرة كقوله ألا يا ديار الحى بالسبعان (و) الملحق بالجمع المذكر السالم فى اعرابه أربعة أنواع أحدها أسماء جموع وهى مالا واحد لها من لفظها فمنها (أولوا) بمعنى أصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو نحو ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة ان يؤتوا أولى القربى ونحو ان فى ذلك لعبرة لاولى الالباب (وعشرون) اسم جمع وليس مفرده عشرة والاجاز اطلاقه على ثلاثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد ووجب ان يقال عشرون بفتح العين والشين (واخواته) وهى من ثلاثين الى تسعين بادخال الغاية (وعالمون) بفتح اللام اسم جمع لعالم لا جمعاله لاختصاصه بمن يعقل والعالم علم فيه وفى غيره والجمع لا يكون أخص من مفرده ولذلك ابى سيبويه ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص بالبادين هذا قول ابن مالك ومن تبعه وعلى ما قال غيره يكون جمع تصحيح لم يستوف الشروط لان عالم اسم جنس وليس بعلم ولا صفة (و) الثانى جموع لم تستوف تصحيح

الشروط منها (اهلون) جمع أهل (ووابلون) جمع وابل وهو المطر الغزير لانهما ليسا علمين ولا صفتين (و) الثالث جموع تكسير وهي مالم يسلم فيها بناء واحدها منها (ارضون) بفتح الراء جمع ارض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما يورد في مقام الاستعظام كقوله

لقد ضجت الارضون اذ قام من بني
سدوس خطيب فوق أعواد منبر

(وسنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها ولامها واو أوهاء لقولهم في الجمع سنوات أوسنهات ولمجيء الفعل على سانيت وسانهت وأصل سانيت سانوت فقلبت لواو ياء لتجاوزها متطرفة ثلاثة أحرف (وبابه) وهو كل ما كان جمعا لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر كعزة وعزين وعضة وعضين بخلاف نحو تمرة لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء ونحو يدودم لعدم التعويض وشذ أبون وأخون ونحو اسم وبنت لان العوض غير الهاء ونحو شاة وشفة لتكسيرهما على شياه وشفاه (وبنون) جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في التثنية ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية ادت الى حذف الهمزة (و) الرابع ما سمي به منه أو مما ألحق به فمنه (عليون) اسم لاعلى الجنة وهو في الاصل جمع على بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء وزنه فعيل من العلو (وشبهه) مما سمي به كزيدون علما فهذا وما قبله من الانواع (كالجمع) المذكر السالم في اعرابه بالحروف ويجوز في هذا ان يجري مجرى غسلين في لزوم الياء والاعراب بالحركات الظاهرة على النون

منونة اذلم يكن أعجميا فان كان كقنسرين امتنع التنوين وأعرب اعراب مالا ينصرف وماتقدم من ان المثنى والجمع معربان بالحروف هو المشهور ومن أربعة مذاهب فيهما اوكلاهما مشكلة ومذهب الخليل وسيبويه ان هذه الاحرف محال للاعراب كالدال من زيد والحركات مقدرة فيها واختاره الاعلم وهو أقوى المذاهب ومع ذلك فقد رد بما هو مذكور مع جوابه فى المطولات وذهب الزجاج الى انهما مبنيان لتضمنهما معنى واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف اعرابا عنده بل كل واحدة صيغة مستأنفة كما قيل فى هذان واللذان عند غيره ورده الرضى ومن العرب من يلزم المثنى الالف مطلقا ويعربه بحركات مقدرة على الالف كالمقصور ومنهم من يلزمه الالف دائما ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء له مجرى المفرد (و) الا (أولات) بمعنى ذوات وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذات ونظيره أولو فى كونه اسم جمع الا ان أولو يختص بالعاقل ولم يذكرهنا مما حمل على جمع المؤنث السالم غيره ومثله ما سمى به منه كاذرعات وعرفات بالتنوين فيهما وبعضهم يحذفه مراعاة للعلمية والتأنيث وبعضهم يعرب هذا النوع اعراب مالا ينصرف مراعاة للتسمية وقد روى بالاوجه الثلاثة قول امرىء القيس تنورتها من اذرعات وأهلها (وما جمع بألف وتاء مزيدتين) على مفرده وعدل عن تعبير غالبهم بجمع المؤنث السالم وان كان جريا على الغالب كما قال الخبيصى الى ما قاله تبعا لابى حيان ليشمل ما كان مفرده مذكرا كحمامات وما سلم فيه بناء الواحد كما ذكر وما تغير فيه ذلك كسجدات لكن يرد عليه أن الذى جمع بألف

وتاء مزيدتين هو المفرد وهو لا ينصب بالكسرة ويجاب بما قاله ابن
الصائغ ان الذى جمع بهما معناه الذى وقع عليه ما يجمع بهما وهو
المجموع بهما فهو المفرد بوصف ضم غيره اليه لا المفرد قبل ضم غيره
اليه واشترط كغيره ان تكون الالف والتاء مزيدتين احترازا عن
نحو قضاة وابيات اذ الالف فى الاول والتاء فى الثانى أصليتان قال
حمدى رحمه الله تعالى فى شرحه على الاجرومية ولا حاجة الى هذه
الزيادة لان ذلك غير داخل تحت قولنا ما جمع بألف وتاء اذ المتبادر
من ذلك ان تكون الالف والتاء مستجدتين لاجل الجمع ولهذا
اقتصر ابن مالك على قوله وما بتا وألف قد جمعا والذى
يجمع بألف وتاء قياسا مطردا خمسة أنواع ذو التاء مطلقا وعلم
المؤنث كذلك الا ما استثنى منهما وصفة مذكر لا يعقل ومصغره
واسم جنس مؤنث بالالف الا ما استثنى منه وتحذف له التاء فان
كان قبلها ألف أو همزة فكالتثنية وتجمع حروف المعجم فما كان
فيه ألف جاز قصره ومده بالاجماع (فينصب بالكسرة) وجوبا
حملا للنصب على الجر قياسا على أصله وهو جمع المذكر السالم
وقضية اطلاقه انه ينصب بها وان كان محذوف اللام كثبة ولغة
وهو مذهب البصريين وذهب بعض النحاة الى ان محذوف اللام
اذا لم ترد اليه لامه فى حال الجمع يكون نصبه بالفتحة وفى التسهيل
ان ذلك لغة وجرى عليه فى الاوضح وسكت عن رفعه وجره
لمجيئهما على الاصل وحينئذ يعلم استواء جره ونصبه فى الاعراب
بالكسرة وانما تخالف الفرع عن الاصل فى الاعراب بالحروف
لعلة مفقودة فى الفرع وهى انه ليس فى آخره حرف يصلح للاعراب
(نحو خلق الله السموات) فالسموات منصوب بالكسرة على

المفعول به عند الجمهور وعلى المفعول المطلق عند الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب ورجحه في المغني بأن المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله سبحانه وتعالى موجد للافعال والذوات جميعا ومثله في هذا الخلاف خلق الله العالم (واصطفى البنات) أفاد بذكر المثالين ان هذا الجمع بعضه مقيس كبنات في جمع بنت وبعضه مسموع كسموات جمع سماء وان ما فيه تاء التأنيث اذا أريد جمعه هذا الجمع تحذف تاؤه هربا من اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة (و)الا (مالا ينصرف) وهو الاسم المعرب الفاقد لصرف الذي هو التنوين وحده لوجود علتين فرعيتين فيه من علل تسع أو واحدة تقوم مقامهما كما سيأتي آخر الكتاب واما الجر فليس داخلا في مسماه بدليل ان الشاعر متى اضطر الى صرف الممنوع نونه وانما حذف تبعا لحذف التنوين ولانه لو جر بعد حذف التنوين لالتبس بالمبني على الكسر كنزال ودراك (فيجر بالفتحة) نيابة عن الكسرة حملا للجر على النصب دون غيره لان الفتحة الى الكسرة أقرب منها الى الضمة فحملت على الاقرب (نحو مررت بأفضل منه) وبمساجد وصحراء وهذا الحكم مستمر فيه (الامع أل) أو بدلها سواء كانت أل موصولة أم معرفة أم زائدة (نحو) مررت (بالافضل) وباليزيد ونحو قوله تبيت بليل أم أرمن اعتاد أولقا (أو) مع (الاضافة) ولو تقديرا (نحو) مررت (بأفضلكم) وقوله ابداء مذا من أول في رواية الكسر بلا تنوين على نية المضاف اليه فانه حينئذ يجر

بالكسرة لفظا وتقديرا على الاصل لان الكسرة انما حذفت تبعا الحذف في التنوين والمضاف ومافيه ال لايقبلان التنوين فلا يقال انه محذوف منهما ليستتبع حذفه حذف الجر وظاهر كلامه انه في ذلك باق على منع صرفه لكنه يجر بالكسرة وفي المسئلة ثلاثة اقوال الصرف مطلقا بناء على ان الصرف هو الجر والمنع مطلقا لفقد التنوين والتفصيل ان زالت منه احدى العلتين بالاضافة او بال يصرف كالعلم فانه تزول منه العلمية بالاضافة او بدخول ال عليه والافلا كالوصف وهو المختار وسكت عن رفعه ونصبه لانهما على الاصل وحينئذ فلم ايضا استواء جره ونصبه في الاعراب بالفتحة ويظهر الفرق بينهما كما قال ابن مالك بالعامل اوالتابع (و) الا (الامثلة الخمسة) سميت بذلك لانها ليست افعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها وانما هي امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان يفعلان كناية عن يذهبان او يستخرجان ونحوهما وكذلك الباقي وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة قاله المصنف في شرح اللمحة (وهي) كل فعل مضارع اتصل به الف اثنين او واو جمع او ياء مخاطبة نحو (يفعلان) بالياء التحتية للغائبين (ويفعلون) بالياء كذلك للغائبين (و) نحو (تفعلان) بالتاء الفوقية للمخاطبين (وتفعلون) بالتاء كذلك للمخاطبين (وتفعلين) بالتاء كذلك للمخاطبة ولافرق بين ان تكون الالف والواو ضميرين نحو الزيدان يفعلان والزيدون يفعلون او علامتين في لغة من يقول يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون واما ياء المخاطبة فلا تكون الاضميرا

واذا بسطت هذه الامثلة كانت ثمانية كما قاله الكودى وكلها خرجت عن الاصل فى جميع الاحوال (فترفع بثبوت النون) المكسورة بعد الالف غالبا المفتوحة بعد أختها نيابة عن الضمة نحو أنتم تفعلون لانها شبيهة بالواو من حيث الغنة ومن حيث انها تحذف للجازم (وتجزم وتنصب بحذفها) نيابة عن السكون والفتحة (نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) ولا فرق فيما ذكر بين ان يكون الفعل المتصل به ماتقدم صحيح الآخر أو معتله وان لحقه شئ من الحذف او التغيير كما فى نحو أنت تدعين لعلة تصريفية وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل على الجر فى المثنى والمجموع على حده لان الجزم نظير الجر فى الاختصاص واما نحو أتحاجونى فالمحذوف منه نون الوقاية على الاصح لان نون الرفع لفقد الناصب والجازم وماقيل من ان حذف نون الوقاية مفوت للغرض الذى جئ بها لاجله منظور فيه اذ هو حاصل بنون الرفع هذا ماجرى عليه فى الشذور وعكس فى الروضة فصحح ان المحذوف نون الرفع تبعا لابن مالك وقد تقدم انها تحذف أيضا لتوالى الامثال واما حذفها لغير ذلك فشاذ نثرا ونظما كقوله

أبيت أسرى وتبيتى تدلكى * وجهك بالعنبر والمسك الذكى

(و) الا (الفعل المضارع المعتل الآخر) وهو ما آخره الف أو واو أو ياء وسميت أحرف علة لان من شأنها ان ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغيير الشئ عن حاله وتقييده الفعل بالمضارع كغيره لبيان الواقع لا للاحتراز اذ لا يعرب من الافعال سواه (فيجزم بحذف آخره) وهو حرف العلة نيابة عن السكون لان أحرف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات

ه بتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات (نحو) زيد (لم يغزولم يخش ولم يرم بحذف أوا خرهن والحركات أدلة عليهن وأما نحو قوله

الم يأتيك والانباء تنمى ❋ بما لاقت لبون بنى زياد

فضرورة عند الجمهور ولغة عند ابن مالك والجزم مقدر على حرف العلة لانه آخر الكلمة وهو محل الاعراب ظاهرا أومقدرا وقوله تعالى انه من يتقى ويصبر على قراءة قنبل مؤول وقد يحذف حرف العلة لغير جازم نحو ويمح الله الباطل سندع الزبانية (تنبيه) محل حذف حرف العلة للجازم اذا كان أصليا واما العارض فلا يحذف عند الاكثر وأجازه ابن عصفور فيما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم وجرى عليه في الاوضح وماذهب اليه من ان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما تمشى على قول ابن السراج من ان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب في حالتي الرفع والنصب لانا انما قدرنا الاعراب في الاسم لانه فيه أصل فتجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره وجعل الجازم كالدواء المسهل والحركة كالفضلة في الجسم فالجازم ان وجد فضلة أزالها والاأخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قوله لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه فقد ظهر ان من يقول بعدم التقدير يقول ان الجزم بحذف حرف العلة ومن يقول بالتقدير يقول ان الجزم ليس بحذف الآخر بل بحذف الحركة وحذف الآخر لفرق نبه عليه المصنف وغيره

فقوله هنا ان الجزم بحذف الآخر لا يناسب ماسيأتي قريبا من
ان الفعل المضارع يقدر فيه الاعراب (فصل)
في الاعراب التقديري وهو جار في الاسماء والافعال وهو في كل
منهما قسمان لان المقدر في المعرب اما جميع حركاته أو بعضها
فالقسم الاول من الاسماء وهو ما يقدر فيه جميع حركاته شيآن
هنا المضاف الى ياء المتكلم والمقصور وقد أشار اليهما بقوله
(وتقدر جميع الحركات) الثلاث (في نحو غلامي) من كل
ما أضيف الى ياء المتكلم وليس مثنى ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر
ولا منقوصا ولا مقصورا لاشتغال المحل بكسرة المناسبة والمحل
الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد ومذهب ابن مالك ان المقدر
فيه انما هو الضمة والفتحة واما الكسرة فهي ظاهرة فيه ورد
بأنها مستحقة قبل التركيب وانما دخل عامل الجر بعد استقرارها
(و) يقدر جميعها أيضا في نحو (الفتى) من كل اسم معرب آخره
ألف لازمة قبلها فتحة لتعذر تحريك الالف مع بقاء كونها الفا
(ويسمى) هذا (مقصورا) لامتناع هذه أو لانه قصر عن
ظهور الحركات فيه أي منع منها ومثله المدغم والمحكي بمن واعرابه
بالحركات الثلاث مخصوص بالمنصرف منه اما غير المنصرف منه
كموسى فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم
دخولها فيه هذا مذهب الجمهور وذهب ابن فلاح اليمني الى
تقديرها أيضا فيه لانها انما امتنعت فيما لا ينصرف كاحمد للثقل
ولا ثقل مع التقدير والقسم الثاني من الاسماء وهو ما يقدر فيه
بعض حركاته هو الاسم المنقوص وهو المشار اليه بقوله (والضمة
والكسرة في نحو القاضي) من كل اسم معرب آخره ياء لازمة

قبلها كسرة فنقلها على الياء هذا ما لم يكن على صيغة الجمع المتناهي فان كان فالمقدر فيه حينئذ الضمة والفتحة كجوار الا مر في المقصور وانما لم تظهر الفتحة فيه حالة الجر لنيابتها عن حركة ثقيلة فعوملت معاملتها (ويسمى هذا منقوصا) لانه نقص منه بعض الحركات اولانه تحذف لامه لاجل التنوين كذلك فهذا ما يقدر في الاسماء واما ما يقدر في الافعال فأشار الى القسم الاول منها وهو ما يقدر فيه جميع حركاته بقوله (والضمة والفتحة في نحو) زيد (يخشى ولن يخشى) من كل فعل معتل بالالف لتعذر تحريكها والى الثاني منها بقوله (والضمة في نحو) زيد (يدعو ويقضي) من كل فعل معتل بالواو والياء لثقلها عليهما (وتظهر الفتحة في) المنقوص حالة النصب والمعتل بالواو او الياء (نحو ان القاضي لن يقضي ولن يدعو) لخفتها (تنبيه) قدمر ان من يقول بتقدير الحركات في المعتل يرى ان جزمه بحذف الحركة ومن يقول بعدم تقديرها فيه يرى ان جزمه بحذف آخره والمصنف جمع بين دعوى تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم وهو في ذلك مخالف للقولين جميعا ثم اقتصاره على الحركات يوهم اختصاص التقدير بها وليس كذلك بل الحروف ايضا قد تقدر كالواو في جمع المذكر السالم المضاف للياء نحو مسلمي كامر والنون في نحو ليضربان وليضربن ولتضربن مطلقا ولتضربن ولتضربن وصلا نبه عليه في الجامع ومن ذهب الى ان الاعراب في الاسماء الستة والمثنى والجمع بحركات مقدرة فيحتاج الى عدها في القسم التقديري (فصل) في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه وجزمه (يرفع) الفعل (المضارع) اذا

سلم من نونى التوكيد والاناث وكان مع ذلك (خاليا من ناصب) ينصبه (وجازم) يجزمه (نحو يقوم زيد) باجماع من النحاة واما قول
على رضى الله عنه محمد تفد نفسك كل نفس فالجازم
فيه مقدر أى لتفد وقول بعضهم فاليوم أشرب غير مستحقب فضرورة
ورافعه تجرده من الناصب والجازم عند الفراء وموافقيه وهو الاصح
وما قيل من ان التجرد أمر عدمى والرفع وجودى والعدمى
لا يكون علة للوجودى ممنوع بل هو الاتيان بالمضارع على أول
أحواله وهذا ليس بعدمى ولئن سلم فلا نسلم انه لا يعمل فى الوجودى
بل يعمل لانه هنا علامة لا مؤثر وقيل رافعه حلوله محل الاسم
وقيل غير ذلك والمرجح عامل النصب والجزم على عامل الرفع اذا
دخل على الفعل لكونه قويا اذ هو عامل لفظى وعامل الرفع معنوى
(وينصب) المضارع بحرف واحد من أربعة بدأ منها (بلن)
لملازمتها النصب وهى حرف نفى ونصب واستقبال ولا دلالة لها
على تأبيد النفى ولا تأكيده خلافا للزمخشرى فى ذلك قال فى لمة صل
هى لتأكيد نفى المستقبل وفى الانموذج لنفى المستقبل على
التأبيد ومحل الخلاف فى انها هل تقتضى التأبيد أم لا فيما اذا
أطلق النفى أو قيد بالتأبيد اما اذا قيد بغيره نحو فلن أكلم اليوم
انسيا فلا خلاف بينهم فى انها لا تفيده فقد ظهر ان من رد على
الزمخشرى فى قوله بتأبيد النفى بهذه الآية وشبهها مما قيد فيه
بنفيها منفيها بغير التأبيد ليس على تحقيق فى المسئلة ورد ما ذهب
اليه الزمخشرى بأنه لا دليل عليه قال ابن مالك والحامل له على ان لن
لتأبيد النفى اعتقاده الباطل من ان الله تعالى لا يرى فى الآخرة
جعلنا الله من أهل الرؤية وانما استفادة التأبيد فى نحو لن يخلقوا

ذبابا

ذنابا ونحو ولن يخلف الله وعده فمن خارج كما فى قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا وكون ابدا فيه للتأكيد كما قيل خلاف الظاهر وهل تأتى للدعاء أم لا فيه خلاف اختار فى المغنى الاول قال فيه وتأتى لن للدعاء وفاقا للجماعة والحجة فى قوله

لن تزالوا كذلكم ثم لازلـ ـت لكم خالدا خلود الجبال

لكنه صرح فى الشرح وفى الاوضح بخلافه والاصح انها بسيطة على وضعها الاصلى ولا يفصل بينها وبين معمولها الا فى ضرورة كقوله

لما رأيت أبا يزيد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجاء

(و) اتبعها (بكى المصدرية) لمشاركتها لها فى العمل من غير شرط وعلامة المصدرية تقدم اللام عليها (نحو لكيلا تأسوا) اذ لا يجوز حينئذ كونها جارة لان حرف الجر لا يباشر مثله والتقييد بالمصدرية مخرج لكى التعليلية الجارة وعلامتها ظهوران المفتوحة بعدها نحو جئتك كى ان تكرمنى أو اللام نحو جئتك كى لتكرمنى اذ لا يجوز حينئذ جعلها مصدرية اما فى الاول فلوجود ان المصدرية بعدها والحرف المصدرى لا يباشر مثله واما فى الثانى فلئلا يلزم الفصل بين الحرف المصدرى وصلته باللام فان لم تظهر اللام قبلها ولا ان بعدها نحو كيلا يكون دولة أو ظهرتا معا كقوله

أردت لكيما ان تطير بقربتى

جاز الامران أى كونها مصدرية وكونها جارة والثانى أرجح عند بعضهم بالنسبة لظهورهما معا وقد تكون مختصرة من كيف كقوله

كى تجنحون الى سلم وما ثئرت * قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

أى كيف تجنحون (و) أتى (باذن) قبل ان نطول الكلام عليها وهى حرف جواب وجزاء فاذا قلت لمن قال أزورك غدا

اذن أكرمك فقد أجبته وجعلت اكرامك جزاء زيارته ومجيئه الها هو نص سيبويه واختلف فيه فحمله الشلوبين على ظاهره وقال انها له مافى كل موضع وتكلف تخريج ما خفى فيه ذلك وحمله الفارسى على الغالب وقد تتمحض عنده للجواب فاذا قلت لمن قال أحبك اذا اصدقك فقد أجبته ولا يتصور هنا الجزاء والاصح انها حرف وعليه فالاصح انها بسيطة وانها الناصبة بنفسها وكان القياس الغاؤها لعدم اختصاصها ولكن اعملوها حملا لها على ظن لانها مثلها فى جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على ليس وان كانت غير مختصة وشرط اعمالها ثلاثة أمور الاول ان تكون (مصدرة) فى أول الكلام فان وقعت حشوا فيه بأن كان ما بعدها معتمدا على ماقبلها أهملت قال الرضى وذلك فى ثلاثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن أكرمك وانى اذن أكرمك الثانى ان يكون جزاء للشرط الذى قبلها نحو ان تأتنى اذن أكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم الذى قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله

لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها * وأمكننى منها اذن لا أقيلها

ولا يقع المضارع بعدها فى غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ماقبلها بالاستقراء بل تقع متوسطة فى غيرها نحو يقتل اذن زيد عمرا وليس الرجل اذن زيدا انتهى ثم ان تقدمها واو أو فاء جاز النصب بها على قلة الشرط الثانى واليه أشار بقوله (وهو) أى المضارع الذى يليها (مستقبل) فان كان حالا أهملت كما اذا كان انسان يحدثك فقلت له اذن أصدقك لان نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل فى الحال للتدافع

وما

وما أوهم خلاف ذلك فضرورة أو مؤول الشرط الثالث واليه أشار بقوله (متصل) ذلك المضارع بها (أو منفصل) عنها اما (بقسم) أو بلا النافية كما في المغني والشذور وأشار الى مثالي الاتصال والانفصال بقوله (نحو اذن أكرمك واذن والله نرميهم بحرب) على طريق اللف والنشر المرتب ومثال الانفصال بلا النافية نحو اذن لا أفعل واغتفر الفصل بالقسم لانه زائد جيء به للتأكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها وبلا النافية لان النافي كالجزء من المنفي فكأنه لا فاصل واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء وابن عصفور الفصل بالظرف وشبهه والى ذلك أشار بعضهم حيث قال وفيه أيضا ذكر الشروط الثلاثة

اعمل اذن اذا أتتك أولا * وسقت فعلا بعدها مستقبلا

واحذر اذا أعملتها ان تفصلا * الا بحلف أو نداء أو بلا

وافصل بظرف أو بمجرور على * رأى ابن عصفور رئيس النبلا

وان تجيء بحرف عطف أولا * فاحسن الوجهين ان لا تعملا

وينصب المضارع أيضا (بأن المصدرية) أى المنسبكة مع مدخولها بالمصدر وهي أم الباب لعملها (ظاهرة نحو) والذى أطمع (أن يغفر لي) ومضمرة كما سيأتي والتقييد بالمصدرية مخرج للمفسرة والزائدة فالاولى هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتأخرة عنها جملة ولم تقترن بجار نحو وأوحينا اليه أن اصنع الفلك والثانية قال في أوضحه هي التالية لما نحو فلما ان جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم أو بين القسم ولو كقوله فاقسم ان لو التقينا وأنتم زاد في المغني والواقعة بعد اذا كقوله

فامهله حتى اذا أن كأنه * معاطى يد فى لجة الماء غامر

ومحل النصب بأن المصدرية (مالم تسبق بعلم) أى بلفظ دال على اليقين وان لم يكن بلفظ العلم فان سبقت به أهملت وتسمى حينئذ مخففة من الثقيلة (نحو علم ان سيكون) أفلا يرون أن لا يرجع (فان سبقت بظن) أى بلفظ دال عليه وان لم يكن بلفظ الظن (فوجهان) الرفع والنصب (نحو وحسبوا أن لا تكون) قرىء بالرفع اجراء للظن مجرى العلم وبالنصب اجراء له على أصله من غير تأويل وهو أرجح ولهذا أجمعوا عليه فى الم أحسب الناس أن يتركوا ومن العرب من يجزم بأن كقوله

اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى أن يأتنا الصيد نحطب

ومنهم من أهملها حملا على ما أختها أى المصدرية كقوله

ان تقران على اسماء ويحكما * منى السلام وان لا تشعرا احدا

كما أعملت ما المصدرية قليلا حملا عليها نحو ما روى فى الحديث كما تكونوا يولى عليكم (ومضمرة) واضمارها اما جوازا أو وجوبا اما (جوازا) ففى موضعين أحدهما (بعد عاطف) وهو هنا الواو أو الفاء أو ثم أو او (مسبوق) ذلك العاطف (باسم خالص) من تأويله بالفعل مثاله بعد الواو (نحو) قول ميسون زوج معاوية رضى الله عنه

ولبس عباءة وتقر عينى * أحب الى من لبس الشفوف

فتقر منصوب بأن مضمرة جوازا بعد عاطف وهو الواو وان والفعل فى تأويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس الخالص من التأويل بالفعل والتقدير ولبس عباءة وقرة عينى وربما وقع فى بعض النسخ للبس باللام مكان الواو العاطفة على قولها قبله

لبيت تخفق الارياح فيه * أحب الى من قصر منيف

وهو تحريف نبه عليه المصنف فى شرح بانت سعاد ومثاله بعد الفاء قوله الشاعر

لولا توقع معتر فارضيه * ما كنت أوثر اترابا على ترب

وبعد ثم قوله

انى وقتلى سليكا ثم أعقله * كالثور يضرب لما عافت البقر

وبعد او قوله تعالى أو يرسل رسولا بالنصب فى قراءة غير نافع عطفا على وحيا وخرج بقوله خالص غيره فلا ينصب الفعل المعطوف عليه كقولهم الطائرة فيغضب زيد الذباب برفع يغضب وجوبا لان الاسم المعطوف عليه مؤول بالفعل لوقوعه صلة لال أى الذى يطير (و) الثانى بعد (اللام) الجارة سواء كانت للتعليل كما (فى نحو) انا فتحنا لك فتحا مبينا (ليغفر لك الله) ما تقدم من ذنبك وما تأخر أم للعاقبة المسماة بلام الصيرورة ولام المآل وهى التى يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فالتقاطهم انما كان لرأفتهم عليه لما ألقى الله عليه من المحبة فلا يراه أحد الا أحبه فقصدوا ان يصير قرة عين لهم فآل بهم الامر الى ان صار لهم عدوا وحزنا أم للتأكيد وهى الآتية بعد فعل متعد نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين فان مضمرة جوازا الا اذا اقترن الفعل بعدها بلا سواء كانت مؤكدة كالتى (فى نحو لئلا يعلم أهل الكتاب) أم نافية نحو (لئلا يكون للناس فتظهر) ان وجوبا (لا غير) كراهة اجتماع لامين (و) الا فى (نحو وما كان الله ليعذبهم) مما هو مسبوق بكون ماض ولو معنى منفى بما أولم فقط مسند لما أسند اليه الفعل المقرون باللام كما فى المثنى (فتضمر) وجوبا (لا غير) وتسمى

هذه اللام لام الجحود من تسمية العام بالخاص واختلف في الفعل
الواقع بعدها فذهب الكوفي الى أنه خبر كان واللام للتوكيد وجرى
عليه ابن مالك في التسهيل لكنه يقول بوجوب اضمار ان تبعا
للبصري فهو قول مركب من قولين وذهب البصري الى ان خبر كان
محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وان الفعل
ليس بخبر بل المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب
بها على الاصح في موضع جر والتقدير في نحو ما كان الله ليعذبهم
ما كان الله مريدا لتعذيبهم ويقدر في كل موضع ما يليق به على
حسب سياق الكلام والدليل على هذا التقدير انه قد جاء
مصرحا به في بعض كلام العرب قال سموت ولم تكن أهلا لتسمو
فصرح بالخبر الذي هو قوله أهلا مع وجود اللام والفعل بعدها
وفي كلامه استعمال لا غير وقد صرح في المغني بأن قولهم لا غير لحن
وفي الشذور بأنه لم تتكلم به العرب وقدمر ما فيه واما اضمار ان
وجوبا ففي خمسة مواضع أحدها هذا والثاني أشار اليه بقوله
(كاضمارها) أي ان وجوبا (بعد حتى) الجارة نظما ونثرا
ومجرورها ان كان اسما صريحا فهي فيه بمعنى الى نحو حتى مطلع
الفجر وان كان مؤولا من ان والفعل فتارة تكون بمعنى الى وذلك
اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها نحو لا سيرن حتى تطلع الشمس
وتارة تكون بمعنى كي وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو
أسلم حتى تدخل الجنة وتحتملهما في نحو حتى تفيء الى أمر الله
هذا مذهب الجمهور وأثبت ابن مالك لها معنى ثالثا وهو ان تكون
بمعنى الا ان واستظهره المصنف في قوله

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل

مع ان احتمال الغاية متأت وكذا التعليل والاصح ان النصب بعدها بأن مضمرة لأنها الا انه قد ثبت جرها للاسماء فوجب نسبة العمل هنا الان لما تقرر من ان عوامل الاسماء لا تكون عوامل الافعال لان ذلك ينفي الاختصاص وانما لم تكن مثل كي جارة وناصبة بنفسها قال أبو حيان لان النصب بكي أكثر من الجر ولم يمكن تأويل الجر فحكم به وحتى ثبت جر الاسماء بها وأمكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدمنا من الاضمار والاشتراك خلاف الاصل ولانها بمعنى واحد في الفعل والاسم بخلاف كي فانها سبكت الفعل وخاصته للاستقبال ولا ينصب المضارع بأن بعدها الا (ان كان مستقبلا) بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا أيضا بالنظر الى زمن التكلم (نحو) لن نبرح عليه عاكفين (حتى يرجع الينا موسى) أم لا نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول بالنصب في قراءة غير نافع فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنظر الى زمن التكلم مستقبل بالنظر الى زلزالهم وقد تظهر ان مع المعطوف على منصوبها كقوله

حتى يكون عزيزا من نفوسهم * أو ان يبين جميعا وهو مختار

قال أبو حيان وفي هذا دليل على دعوى البصريين من ان ان مضمرة بعد حتى ولذلك ظهرت في المعطوف لان الثواني تحتمل ما لا تحتمله الاوائل والتقييد بالجارة مخرج للعاطفة وهي التي تعطف بعضا على كل كما سيأتي والابتدائية وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله حتى ماء دجلة أشكل وقولهم شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه ولا يكون الفعل الذي بعدها الا حالا أو مؤولا به بخلاف الجارة فانه يتعين

ان يكون الفعل مستقبلا كما تقدم وقد علم من كلامه ان الاستقبال
شرط في وجوب النصب فان انتفى وجب الرفع لكن يجب مع ذلك
ان يكون الفعل بعدها مسببا عما قبلها فضلة نحو مرض زيد حتى
انهم لا يرجونه (و) الموضع الثالث مما يجب فيه اضمار ان
أشار اليه بقوله (بعد أو) العاطفة الصالح في موضعها الى
أو الا فالاول (نحو) قولك (لالزمنك أو تقضيني حقي) أي الى
ان تقضيني حقي وكقوله لاستسهلن الصعب أو ادرك المنى
(و) الثاني (نحو) قوله وكنت اذا غمزت قناة قوم (كسرت
كعوبها أو تستقيما) أي الا ان تستقيما والفعل في هذه الامثلة ونحوها
مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم
أي ليكونن لزوم مني أو قضاء منك وليكونن مني كسر لكعوبها
أو استقامة منها (و) أشار الى الرابع والخامس بقوله (بعد
فاء السببية) وهي التي قصد بها الجزاء (أو واو المعية) وهي
المفيدة معنى مع حال كونهما (مسبوقين بنفي محض) أي خالص
من معنى الاثبات فخرج نحو ألم تأتنا فنكرمك وما تزال تأتينا
فتحدثنا وما تأتينا الا فتحدثنا (أو طلب بالفعل) لا غير لاصالته
في ذلك فخرج الطلب بلفظ الخبر نحو حسبك حديث فينام الناس
وبالمصدر نحو سقيا فيرويك وباسم الفعل نحو صه فنكرمك
فلا يجوز النصب بعد شيء منهما وخرج بقيد السببية والمعية
العاطفتان على صريح الفعل والمستأنفتان وشمل قوله بنفي محض
النفي بالحرف (نحو لا يقضى عليهم فيموتوا) وما تأتينا فتحدثنا
الا في الدار وبالفعل نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك وبالاسم نحو انت
غير آت فتحدثنا والنفي مع الواو كذلك نحو ولما يعلم الله الذين

جاهدوا

جاهدوا منكم (ويعلم الصابرين) وقس الباقي وشمل قوله أو طلب بالفعل الامر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتمني والتحضيض فهذه سبعة مع النفي المتقدم تصير ثمانية أشياء وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية وزاد الفراء الترجي واختاره ابن مالك لثبوت ذلك سماعا فتصير على هذا تسعة وقد جمعها بعضهم في بيت

وهو مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم
تمن وارج كذلك النفي قد كملا

مثال النصب بعد الفاء والواو في جواب الامر قول الشاعر

يا ناق سيري عنقا فسيحا * الى سليمان فنستريحا

وقوله

فقلت ادعي وأدعوا ان اندى * لصوت ان ينادي داعيان

وفي جواب النهي قوله تعالى (ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي) وقول الشاعر لا تنه عن خلق وتأتي مثله وفي جواب الدعاء نحو قولك اللهم تب علي فأتوب وقولك اللهم ارزقني بعيرا واحج عليه وفي جواب الاستفهام نحو هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا وقوله

أتبيت ريان الجفون من الكرى * وأبيت منك بليلة الملسوع

لكن يشترط فيه أن لا يكون باداة يليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز هل أخوك زيد فأكرمه بالنصب وفي جواب العرض قوله

يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما * قد حدثوك فما راء كمن سمعا

ونحو الا يقوم وأقوم وفي جواب التمني نحو يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما ونحو يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين في قراءة النصب وفي جواب التحضيض نحو هلا اتقيت الله فيغفر أو ويغفر لك وفي جواب الترجي عند القائل به لعلي أبلغ

الاسباب أسباب السموات فأطلع بالنصب فى قراءة حفص عن عاصم ونحو لعلى أراجع الشيخ ويفهمنى ولم يسمع النصب بعد الواو فى المواضع المذكورة الافى خمسة النفى والامر والنهى والتمنى والاستفهام وقاسه النحويون فى الباقى صرح بذلك فى شرح الشذور (تنبيـــه) نواصب المضارع لايجوزان يحذف معمولها وتبقى هى ولواذ قيل فلوقيل أتريد ان تخرج لم يجزان تجيب بقولك أريدان وتحذف اخرج وأجازه بعضهم محتجا بما وقع فى صحيح البخارى فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا يريد كيما يسجد قال وهذا كقولهم جئت ولما قال أبوحيان وليس مثله لان حذف الفعل بعد لما الدليل جائز منقول فى فصيح الكلام ولم ينقل من نحو هذا شىء فى كلام العرب (فان سقطت الفاء) من المضارع الواقع (بعد الطلب) ولو بلفظ الخبر (وقصد) به (الجزاء) للطلب السابق عليه بان قدر مسببا عنه (جزم) ذلك المضارع وجوبا باداة شرط مقدرة هى وفعل الشرط (نحو) قل (تعالوا أتل) فأتل تقدمه طلب وهو تعالوا وقصد به الجزاء فجزم وعلامة جزمه حذف الواو والمعنى تعالوا فان تأتونى أتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم ومثله أين بيتك أزرك وحسبك حديث ينم الناس وقوله مكانك تحمدى أوتسترحى وكذلك يجزم المضارع بعد الترجى اذا سقطت الفاء عند من أجاز نصبه قال أبوحيان فى الارتشاف وقد سمع الجزم بعد الترجى واستشهد له فى شرح التسهيل بقول الشاعر

لعل التفاتا منك نحوى ميسر * يمل منك بعد العسر عطفيك لليسر

قال المرادى وهذا دليل على صحة مذهب الكوفيين فان سقطت

تدن بغير نفي مختجا بالسماع والقياس وعبارة التسهيل توهم اجراء
خلاف الكسائي في مسئلة الامر (ويجزم) المضارع (أيضا بلم)
وهي حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا (نحو لم يلد) ولم يولد
وقد تهمل حملا على ما أو لا فيرتفع المضارع بعدها لكن هل هو
ضرورة أو لغة فيه خلاف والنصب بها لغة حكاها اللحياني وقرىء
ألم نشرح (ولما) أختها وهي مركبة من لم وما ويقال فيها حرف
جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا متصلا نفيه متوقعا ثبوته (نحو لما
يقض) ما أمره ويشتركان في الحرفية والاختصاص بالمضارع
والنفي والجزم والقلب للماضي وجواز دخول همزة الاستفهام
عليهما وتنفرد لم بمصاحبة أداة الشرط نحو ان لم ولو لم ويجوز انقطاع
نفي منفيها نحو هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيأ
مذكورا ومن ثم جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان قال
الدماميني لما فيه من التناقض لان امتداد النفي واستمراره الى
زمن التكلم يمنع من الاخبار بأن ذلك المنفي المستمر نفيه وجد
في الماضي نعم الاخبار بأنه سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي
استمرار النفي في الحال وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها اختيارا
تقول قاربت البلد ولما أي ولما أدخلها وأما قوله

احفظ وديعتك التي استودعتها * يوم الاعارب ان وصلت وان لم
فضرورة ويتوقع منفيها نحو ولما يدخل الايمان في قلوبكم
ومن ثم امتنع ان يقال لما يجتمع الضدان لاستحالة اجتماعهما
وتوقع المستحيل محال (و) يجزم المضارع أيضا (باللام ولا الطلبتين)
أي الدالتين على الطلب فدخل في ذلك لام الامر نحو لينفق ذو سعة
من سعته ولام الدعاء (نحو ليقض) علينا ربك ولا الناهية نحو

(لا تشرك

(لا تشرك بالله) ولا الدعائية نحو ربنا (لا تؤاخذنا) ان نسينا أو أخطأنا وجزم فعل الغائب والمخاطب بلا كثير قال الرضى على السواء ولا تختص بالغائب كاللام وفى الارتشاف ماتخالفه واما جزمها فعل المتكلم فقليل جدا سواء بنى للفاعل أم للمفعول ومافى الاوضح من التفصيل فهو طريقة لبعضهم واما اللام الطلبية فجزمها فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل وأقل منه جزمها فعل المخاطب مبنيا أيضا للفاعل وهذه الاحرف الاربعة المتقدمة مع الطلب ان قلنا انه الجازم بنفسه تجزم فعلا واحدا كما مثلنا (و) بقية الادوات الآتية (تجزم فعلين) متفقين أومختلفين فان كانا متفقين كمضارعين فالجزم لفظهما نحو وان تعودوا نعد أوماضيين فالجزم لمحلهما نحو وان عدتم عدنا وان كانا مختلفين ماضيا ومضارعا وعكسه فلكل منهما حكمه نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه ونحو من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ماتقدم وهى (اذ ما) وهما موضوعان للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط (وأى) بالتشديد وهو موضوع بحسب مايضاف اليه فهو فى نحو أيهم يقم أقم معه لمن يعقل وفى نحو أى الدواب تركب اركب لما لا يعقل وفى نحو أى يوم تصم أصم للزمان وفى نحو أى مكان تجلس اجلس للمكان (وأين وانى) وهما موضوعان للدلالة على المكان ثم ضمنا معنى الشرط (وايان ومتى) وهما موضوعان للدلالة على الزمان ثم ضمنا معنى الشرط (ومهما وما) وهما موضوعان لما لا يعقل ثم ضمنا معنى الشرط (ومن) وهو موضوع لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط (وحيثما) وهو كاين وأنى مثال الجزم بان (نحوان يشأ يذهبكم) وباذما نحو

وانك اذ ما تأت ما أنت آمر به * تلف من اياه تأمر آتيا

وبأى نحو أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى وبأين نحو أينما تكونوا يدرككم الموت وبأنى نحو قوله

خليلى انى تأتيانى تأتيا * أخا غير ما يرضيكما لا يحاول

وبأيان نحو أيان نؤمنك تأمن غيرنا وبمتى نحو

متى تأته تعشو الى ضوء ناره * تجد خير نار عندها خير موقد

وبمهما نحو مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين وبمن نحو من (يعمل سوءا يجز به) وبما نحو (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها) أو مثلها وبحيثما نحو

حيثما تستقم يقدر لك الله * نجاحا فى غابر الازمان

فعلم ان هذه الادوات بالنظر لموضوعها ستة أقسام ولمصادر الكلام وهى بالنظر الى الخلاف فى حقيقتها اربعة أقسام الاول ماهو حرف باتفاق وهو ان الثانى ماهو اسم باتفاق وهو الباقى ماعدا اذما ومهما الثالث مافيه خلاف والاصح انه حرف وهو اذما الرابع مافيه خلاف أيضا والاصح انه اسم وهو مهما ثم ماهو اسم ان وقع على زمان أو مكان فظرف أو حدث فمفعول مطلق والا فان وقع بعده فعل لازم فمبتدأ خبره جملة الشرط على ما صححه فى المغنى أو متعد واقع عليه فمفعول به أو على ضميره أو متعلقه فاشتغال وكذا القول فى أسماء الاستفهام (ويسمى) الفعل (الاول) من الفعلين المجزومين بأحد هذه الادوات شرطا التعليق الحكم عليه ويسمى الثانى منهما جوابا لانه مترتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال وجزاء أيضا لان مضمونه جزاء لمضمون الشرط وتسميته جوابا مجاز وكذا جزاء لان الجزاء هو الفعل المترتب على فعل آخر

ثوابا عليه أو عقابا وهذا مفقود هنا وأسقط المصنف من الجوازم
ماذكره بعضهم وهو اذا وكيفما ولو لأن المشهور في اذا انها
لا تجزم الا في الشعر خاصة كقوله

واذا تصبك من الحوادث نكبة * فاصبر فكل غمامة فستنجلي

وفي كيفما عدم الجزم لعدم السماع بذلك وأجاز الكوفي الجزم بها
قياسا على غيرها وكذا أجاز الجزم بها دون ما وأما لو فالاصح انها
لا تجزم أصلا ومن أجازه خصه بالشعر كقوله

لو يشأ طار بها ذو ميعة * لاحق الآطال نهد ذو خصل

وفهم من كلامه ان الجزم بحيث واذ مخصوص باقتران ما بهما
كالفظ به وهو الاصح وأما غيرهما فهو قسمان قسم لا تلحقه ما وهو
من ومن ما وهو ماوأني وقسم يجوز فيه الامران وهو أين وان وأي ومتى
وأيان وماذكره من ان هذه الادوات جازمة للشرط والجواب معا هو
مذهب سيبويه ومحققي أهل البصرة واعترض بأن الجازم كالجار
فلا يعمل في شيئين وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع
ونصب وأجيب بالفرق بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر
عمل فيهما بخلاف الجار وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف
كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل ان الشرط مجزوم بالاداة والجواب
مجزوم بالشرط واختاره ابن مالك في التسهيل وقيل ان الاداة
والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل ان الابتدا والمبتدا كلاهما
رفع الخبر وقيل ان الشرط والجواب تجازما كما قيل ان المبتدا
والخبر ترافعا (واذا لم يصلح) الجواب (لمباشرة الاداة) أي أداة
الشرط كأن كان جملة اسمية أو فعلية فعلها طلبي أو جامد أو منفي
بحرف ناف غير لا ولم أو مقرون بقد أو بحرف تنفيس (قرن بالفاء)

وجوبا ليحصل الربط بين الجواب وشرطه وخصت الفاء بذلك لما
فيها من معنى السببية ولمناسبتها للجزاء معنى من حيث ان معناها
التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك فان
صلح لذلك امتنع دخولها عليه ثم ان كان مضارعا مثبتا او منفيا
بلا فوجهان كما في الكافية لابن الحاجب وجزم به الرضي وماذكره
قانون كلي حسن في ضبط ماتدخله الفاء وقد سبقه اليه ابن مالك
قال ابوحيان وهذا أحسن وأقرب مما ذهب اليه بعض أصحابنا
من تعداد ماتدخله الفاء فالجملة الاسمية (نحو وان يمسسك بخير
فهو على كل شيء قدير) والفعلية التي فعلها طلبي نحو ان كنتم
تحبون الله فاتبعوني وقس عليه بقية أنواع الطلب المتقدمة والتي
فعلها جامد نحو ان ترني أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي والمنفي
نحو وماتفعلوا من خير فلن تكفروه ونحو وان توليتم فما سألتكم من
أجر والمقرون بقد نحو ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وبحرف
تنفيس نحو وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله وقد
تحذف الفاء ضرورة كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الله مثلان

أو ندورا كقوله عليه الصلاة والسلام فان جاء صاحبها والا استمتع
بها ولا يختص حذفها بما اذا كان الجواب جملة اسمية بدليل هذا
الحديث وقوله

ومن لا يزل ينقاد للغي والهوى * سيلفى على طول السلامة نادما

والربط بها متعين في غير الجملة الاسمية واما فيها فيكون بها كما تقدم
(أو باذا الفجائية) لشبهها بالفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع
الا بعد ماهو متعقب بما قبلها (نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت

أيديهم اذاهم يقنطون) لكن لابد في الجملة المقترنة بها أن لا تكون طلبية نحو ان أطاع زيد فسلام عليه ولا مقرونة بأداة نفي نحو ان قام زيد فما عمرو قائم ولا بان نحو لان قام زيد فان عمرا قائم فان كانت أحد هذه الثلاثة وجبت الفاء واستغنى عن ذكرها احالة على المثال فانه جامع للشروط الثلاثة وظاهر اطلاقه ان اذا يربط بها الجواب وان كان جملة فعلية وليس كذلك وقد اعتذر عنه في الشرح وظاهره أيضا كغيره ان اذا يربط بها الجواب بعد ان وغيرها من أدوات الشرط ووقع في بعض نسخ التسهيل تخصيص ذلك بان فجرى عليه المصنف في أوضحه والمعتمد الاطلاق لقوله تعالى فاذا أصاب به من يشاء من عباده اذاهم يستبشرون لكن قال أبو حيان السماع انما ورد في ان واذا من أدوات الشرط فيحتاج في اثبات ذلك في غير ان واذا الى السماع وقد يجمع بين الفاء واذا الفجائية لمجرد التوكيد نحو فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ومنعه بعضهم لانها عوض عن الفاء فلا يجتمعان فعلى الاول كلمة أو في عبارته لمنع الخلو أو بناء على الغالب كما يشعر به لفظة قد في قوله أو قد يجمع

(فصل) في تقسيم الاسم الى نكرة ومعرفة (الاسم) بحسب التنكير والتعريف (ضربان) فقط (نكرة) وهي الاصل لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولان الشيء أول وجوده تلزمه الاسماء العامة ثم تعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة كالآدمي اذا ولد يسمى ذكرا أو أنثى أو انسانا أو مولودا أو رضيعا وبعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب (وهو) أي الاسم النكرة (ماشاع في جنس موجود) في الخارج تعدده كرجل فانه شائع في جنس الرجال

الصادق على كل حيوان ناطق ذكر بالغ من بنى آدم وتعدده في الخارج موجود مشاهد (أو مقدر) وجود تعدده في الخارج (كشمس) فانها تصدق بتعدد لانها موضوعة للكوكب النهارى الناسخ ظهوره وجود الليل وان لم يوجد في الخارج الا هذا الفرد الواحد فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد لا وجود التعدد واما جمعها كما في قوله

فكأنها لمعان بر * ق أو شعاع شموس

فباعتبار تجدد الشمس في كل يوم وخاصتها أنها ما يقبل أل المؤثرة للتعريف أو تقع موقع ما يقبلها والنكرات تتفاوت في بعضها كالمعارف فبعضها أنكر من بعض فأنكرها شيء ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم انسان ثم رجل والضابط ان النكرة اذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل تحت غيرها فهى أنكر النكرات فان دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها فهى بالاضافة الى ما يدخل تحتها أعم وبالاضافة الى ما تدخل تحته أخص (و) الضرب الثانى (معرفة) وهى الفرع لما مر وهى ما وضع ليستعمل في معين (وهى ستة) أقسام الضمير والعلم واسم الاشارة والموصول والمحلى بال والمضاف الى واحد منها وزاد ابن مالك سابعا وهو المنادى المقصود وتبعه المصنف في الاوضح ولعله انما تركه لذكره له في باب المنادى كما سيجىء الاول (الضمير) ويقال له المضمر أيضا والكوفى يسميه كناية ومكنيا لانه ليس بصريح والكناية تقابل الصريح وقدمه لانه أعرف المعارف على الاصح بعد اسم الله تعالى ويليه العلم ثم الذى بعده وهكذا الى آخرها كما يؤخذ من كلامه فيما بعد حيث عطف

بعضها

بعضها على بعض بثم (و) الضمير (هو ما دل) وضعا (على متكلم) كانا (أو مخاطب) كانت (أو غائب) كهو ولا بد له من مفسر فان كان لمتكلم أو مخاطب ففسره حضور من هو له أو لغائب فمفسره اما معلوم أى متعقل فى الذهن نحو انا أنزلناه واما مذكور متقدم وهو الاصل لفظا ورتبة نحو والقمر قدرناه أو لفظا لا رتبة نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه أو رتبة لا لفظا نحو فأوجس فى نفسه خيفة موسى أو متأخر لفظا ورتبة وهو منحصر فى سبعة مواضع ذكرها فى المغنى والشذور واعلم ان ضمير الغيبة ان كان مرجعه مختصا فهو معرفة والا ففيه ثلاثة مذاهب قيل معرفة مطلقا وهو ظاهر اطلاقه هنا وفى الاوضح وقيل نكرة مطلقا وقيل ان كان مرجعه جائز التنكير فمعرفة نحو جاءنى رجل فأكرمته أو واجبه فنكرة نحو ربه رجلا وربه رجل وأخيه وعليه جرى فى شرح الشذور (وهو) أى الضمير (اما مستتر) ولا يكون الا مرفوعا وهو ما ليس له صورة فى اللفظ بل ينوى (كا) لضمير (المقدر) اما (وجوبا) وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وذلك (فى) ثمانية مواضع أحدها وثانيها المضارع المبدوء بالهمزة أو النون نحو (أقوم ونقوم) ثالثها المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد نحو تقوم رابعها فعل الامر المسند الى واحد نحو استقم خامسها أفعال الاستثناء نحو قاموا خلا زيدا وعدا زيدا ونحوهما نحو وقاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا سادسها أفعل فى التعجب نحو ما أحسن زيدا سابعها اسم الفعل غير ماض كأوه ونزال ثامنها المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله نحو ضربا زيدا وعد فى الاوضح مما يجب فيه الاستتار أفعل التفضيل نحو هم أحسن أثاثا وافعل هذا تكون تسعة

وهو غير ظاهر لانه قد يرفع الظاهر في مسئلة الكحل كما سيأتي (أوجوازا) وهو ما يخالفه ذلك كالمرفوع بفعل الغائب أو الغائبة (في زيد يقوم) وهند تقوم أو بالصفات المحضة نحو زيد قائم أو مضروب أو حسن أو باسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات فالضمير في هذه الامثلة مستتر جوازا بدليل جواز زيد يقوم أبوه أو ما يقوم الا هو وكذا الباقي (أو بارز) عطف على مستتر فهو قسيم له (وهو) ما له صورة في اللفظ ثم هو (اما متصل) بعامله وهو ما لا يبتدأ به ولا يقع بعد الا اختيارا وينقسم الى مرفوع (كتاء قمت) والى منصوب نحو (كاف أكرمك و) الى مجرور نحو (هاء غلامه) وينقسم أيضا بحسب مواضع الاعراب الى ثلاثة أقسام ما يختص بمحل الرفع وهو أربعة التاء كقمت والالف كقاما والواو كقاموا والنون كقمن وما هو مشترك بين محل النصب والجر وهو ثلاثة ياء المتكلم نحو ربي أكرمني وكاف الخطاب نحو ما ودعك ربك وهاء الغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره وما هو مشترك بين الثلاثة وهو نا خاصة نحو ربنا اننا سمعنا وكاعرف بنا فاننا نلنا المنح (أو منفصل) عطف على متصل فهو قسيم له وهو ما يبتدأ به ويقع بعد الا اختيارا وينقسم الى مرفوع (كانا) للمتكلم وحده وفرعه نحن له ومعه غيره أو للمعظم نفسه حقيقة أو ادعاء (وانت) للمخاطب وفروعه أنت للمخاطبة وأنتما للمخاطبين وأنتن للمخاطبات وأنتم للمخاطبين (وهو) للغائب وفروعه هي للغائبة وهما للغائبين مطلقا وهم للغائبين وهن للغائبات (و) الى منصوب نحو (اياي) للمتكلم وحده وفرعه ايانا له ومعه غيره أو للمعظم نفسه (واياك) للمخاطب وفروعه اياك للمخاطبة

وايا كما

وايا كما للمخاطبين مطلقا واياكن للمخاطبات واياكم للمخاطبين (واياه) للغائب وفروعه اياها للغائبة واياهما للغائبين مطلقا واياهم للغائبين واياهن للغائبات ولا يكون الضمير المنفصل مجرورا لئلا يلزم تقديم المجرور على الجار والضمير على المختار فى ذلك هو ان وايا وما عداهما فى ذلك حروف تبين الاحوال من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث وتكلم وخطاب وغيبة وظاهر كلامه ان كلا من المتصل والمنفصل أصل برأسه وذهب بعضهم الى ان المتصل أصل برأسه للمنفصل محتجا بأن مبنى الضمائر على الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل والضمائر كلها مبنية لشبهها بالحروف وضعا كالتاء فى ضربت والكاف فى أكرمك ثم أجريت بقية الضمائر كذلك مجراها طردا للباب وقيل لشبهها به فى احتياجها الى المفسر أعنى الحضور فى المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر فى الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادى وأخصها أعرفها فضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وذا أخص من ضمير الغائب واذا اجتمع الاخص وغيره غلب الاخص تقدم أو تأخر ولما كان المقصود من وضع الضمائر الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل قال (ولا فصل) لاضمير فى الاختيار (مع امكان) الاتيان بالضمير (المتصل) فهو قمت وأكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا أكرمت اياك واما قوله

وما أصاحب من قوم فاذكرهم * الا يزيدهم حبا الى هم

فضرورة (الا فى) صورتين يجوز فيهما الانفصال مع تأتى الاتصال احداهما ان يكون عامل الضمير عاملا فى ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه غير مرفوع وذلك (نحو الهامن) قولك لشخص

و عبد (سلنيه) فيجوز فيها الانفصال (برجوحية) ومنه قوله عليه السلام ان الله ملككم اياهم ولو وصل لقال ملككموهم لكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات والاتصال برجحان لانه الاصل ولا مرجح لغيره ولهذا لم يأت التنزيل الا به قال تعالى ان يسألكموها أنلزمكموها اللهم الا ان يكون ذلك العامل اسما فالفصل أرجح نحو عجبت من حبي اياه وكذا ان كان فعلا ناسخا من باب ظن نحو خلتنيه (وظننتكه) فالفصل أرجح ايضا عند الجمهور لانه خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ ومنه قوله أخي حسبتك اياه وعند جماعة الوصل أرجح لانه الاصل وقد أمكن وبه جاء التنزيل قال نحو اذ يريكهم الله وورد به الشعر كقوله بلغت صنع امرء بر اخالكه وابن مالك اضطرب كلامه فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم ورد ما قالوه من كونه خبرا في الاصل بأن ذلك يقتضي جوازا لانفصال في الاول وذلك يمتنع وما أفضى الى الممتنع ممتنع والصورة الثانية ان يكون الضمير منه وباب كان أواحدى أخواتها سواء كان قبله ضمير أم لا وبذلك فارقت الاولى (و) ذلك نحو الصديق (كنته) وكأنه زيد فيجوز في الهاء الانفصال (برجحان) كظننتكه عند الجمهور ومنه قوله

لو كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد والانسان قد يتغير

وعند جماعة الوصل أرجح ومنه الحديث ان يكنه فلن تسلط عليه وحجة الجميع ما تقدم وتعين الانفصال ان حصر بالا أو انما أو رفع بمصدر مضاف لمنصوب أو صفة جرت على غير صاحبها أو أضمر عامله أو اخر او كان معنويا أو حرف نفي أو فصله متبوع أو ولي واو مع

أو مّا أولا ما فارقة أو نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدا رتبة وربما اتصل لاغيبة ان اختلفا لفظا واتحدا رتبة (ثم) الثاني من المعارف (العلم وهو) ما وضع لمعنى لا يتناول غيره فخرج بالمعين النكرات وبما بعده بقية المعارف فان الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب وليس موضوعا لان يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره لكن اذا استعمل فيه صار جزئيا ولم يشركه أحد فيما أسند اليه واسم الاشارة صالح لكل مشار اليه فاذا استعمل في واحد لم يشركه فيما اليه أسند واحد وأل صالحة لان يعرف بها النكرة فاذا استعملت في واحد عرفته وقصرته على شيء بعينه وهذا معنى قولهم انها كليات وضعا جزئيات استعمالا وينقسم باعتبار تشخصه وعدم ذلك الى قسمين لانه (اما شخصي) وهو ما وضع لمعنى في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له (كزيد) وشبهه فدخل العلم العارض الاشتراك كعمر ومسمى به كل من جماعة وهو قسمان مرتجل وهو ما استعمل من أول الامر علما كسعاد ونقعس وودب ومنقول وهو الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها كزيد وأسد وحارث وشمر ويشكر وأصمت وشاب قرناها وزيد منطلق (أو جنسي) وهو ما وضع لمعين في الذهن أي ملاحظ الوجود فيه (كأسامة) علم للسبع أي لماهيته الحاضرة في الذهن فهو في التعيين كاسم الجنس المعرف بلام الحقيقة فقولك أسامة اجرأ من ثعالة بمنزلة قولك الاسد اجرأ من الثعلب ودليل اعتبار التعيين في علم الجنس اجراء الاحكام اللفظية لعلم الشخص عليه كمنعه من أل والاضافة والصرف مع سبب آخر كالتأنيث في أسامة وثعالة ومجيء الحال منه كهذا أسامة مقبلا

وعدم نعته بالنكرة واما اسم الجنس النكرة المعبر عنه فى الاصول بالمطلق فهو ماوضع للماهية مطلقا أى بلاتعيين كأسد اسم لماهية السبع يقال أسد اجرء من ثعلب كما يقال أسامة اجرء من ثعالة ويعبر عنه بالنكرة أيضا لكن الفرق بينهما بالاعتباران اعتبر فى اللفظ دلالته على الماهية بلاقيد سمى اسم جنس ومطلقا أومع قيد الوحدة السابقة سمى نكرة ومثلها فى الابهام المعرف بلام الجنس بمعنى بعض غيرمعين نحوان رأيت الاسد أى فردا منه ففرمنه ثم استعمال علم الجنس أواسمه معرفا أومنكرا فى الفرد المعين أوالمبهم ان كان من حيث اشتماله على الماهية فحقيقة والا فمجاز ومن العلم ما كنى به عنه كفلان وفلانة وكذا بعض الاعداد المطلقة والاصح ان أسماء الايام اعلام ولابها اللام وان التصغير مطلقا لا يبطل العلمية (و) العلم (هو) باعتبار ذاته شخصيا كان أوجنسيا (اما اسم) وهوما عدا الكنية واللقب كما (مثلنا) من زيد وأسامة (أولقب) وهوما أشعر برفعة المسمى (كزين العابدين) أو بضعته كبطة (وقفة أوكنية) وهوماصدر بأب أوأم (كأبى عمرو وأم عمرو) قال الرضى والكنية عند العرب قد يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى أن اللقب يمدح الملقب به أويذم بمعنى ذلك اللقب بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تخاطب باسمها (فائدة) ليس فى كلامهم تصريح بتلقيب الاناث وانما صرحوا بكنيتهن (ويؤخر اللقب) فى اللفظ (عن الاسم) غالبا اذا اجتمعا ويجعل (تابعاله) فى اعرابه بدلا أوعطف بيان (مطلقا) أى سواء

كانا مفردين كسعيد كرز أم مركبين كعبد الله زين العابدين أم مختلفين افرادا وتركيبا كزيد زين العابدين وعبد الله كرز وكما يجوز الاتباع يجوز القطع عن التبعية اما برفعه خبرا لمبتدأ محذوف جوازا أو بنصبه مفعولا لفعل محذوف (أو مخفوضا باضافته) أى الاسم الى اللقب جوازا مرادا بالاول المسمى وبالثانى الاسم ان افردا وذلك (كسعيد كرز) فيجوز فيه حينئذ الاتباع للاول وهو الاقيس والقطع عنه كالو كان مركبا والاضافة حيث لا مانع منها وهى الاكثر وجمهور البصريين يوجبونها أخذا من اقتصار سيبويه على ذكرها ووافقهم ابن مالك فى الالفية وخالفهم فى التسهيل واعتذر فى شرح عن سيبويه بأن الاضافة لما كانت على خلاف الاصل لان الاسم واللقب مدلولهما واحد فيلزم من اضافة أحدهما الى الآخر اضافة الشىء الى نفسه فيحتاج الى تأويل الاول بالمسمى والثانى بالاسم حتى يخلص من اضافة الشىء الى نفسه والاتباع والقطع لا يحوجان الى تأويل ولا يوقعان فى مخالفة أصل بين سيبويه استعمال العرب للاضافة اذ لا مستند لها الا السماع بخلاف الاتباع والقطع فانهما على الاصل واستغنى بالتنبيه عليها عن التنبيه عليهما واذا اجتمع الاسم والكنية أو الكنية واللقب كنت فى تقديم أحدهما بالخيار ويليه الآخر معربا باعرابه مع جواز قطعه ثم اذا اجتمع الثلاثة وقدمت الكنية على الاسم ثم جىء باللقب فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم وان لم أر فى ذلك نقلا لانه يلزم من تقديمه عليها حينئذ تقديمه على الاسم نفسه وهو ممنوع (ثم) الثالث من المعارف (اشارة) على حذف مضاف أى أسماؤها حذفه

للقرينة الدالة عليه وهى ما وضع لمسمى واشارة اليه والاشارة اما لمفرد مذكرا ومؤنث أو لمثنى كذلك أو لجمع كذلك فهذه ستة الا انهم اكتفوا بالاشارة الى الجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد فصارت الاقسام الوضعية لاسماء الاشارة بحسب من هى له خمسة وان تعددت ألفاظ بعضها كما سيجىء (وهى ذا) للمذكر المفرد (وذه وذى وتى وته) باسكان الهاء وذهى وتهى وتاوذه وته بالاختلاس وذات بالضم للمؤنث المفرد (وذان وتان) ويشار بالاول منهما للمثنى المذكر وبالثانى للمثنى المؤنث ويعربان (بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا) عند القائل بتثنيتهما حقيقة والاصح وعليه ابن الحاجب انهما مبنيان جىء بهما على صورة المثنى وليسا بمثنيين حقيقة لان من شرط التثنية قبول التنكير كما مر واسماء الاشارة ملازمة لتعريف فى حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفى حالة الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب وكلامه فى الاوضح عند أنواع الشبه يقتضى ان ثم لنا قولا يقول باعرابهما مع عدم تثنيتهما ولا قائل به نبه عليه العلامة خالد (وأولا) ممدودا ومقصورا (لجمعهما) أى المذكر والمؤنث والمد لغة أهل الحجاز وهى الفصحى وبها جاء التنزيل نحو هؤلاء بناتى والقصر لغة أهل نجد من تميم وقيس وربيعة وأسد ذكر ذلك الفراء فى لغات القرآن ولم يخصه بتميم كما هو صريح عبارة الاوضح والاكثر مجيئه للعقلاء وقد يجىء لغيرهم كقوله والعيش بعد أولئك الايام وهذه الالفاظ المتقدمة فى المشار اليه القريب (و) اما (البعيد) فيشار اليه بها لكن ملحقة وجوبا (بالكاف) الحرفية فى الآخر لتدل على البعد ولا فرق فى الكاف بين ان تكون (مجردة من

اللام) في جميع أسماء الاشارة (مطلقا) أى سواء كان المشار اليه مفردا أم مثنى أم مجموعا وهذه الكاف تتصرف في الكلام تصرف الكاف الاسمية غالبا لتبين بها أحوال المخاطب من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمذكر وتكسر للمؤنث وتتصل بها علامة التثنية والجمع فللمخاطب خمسة أحوال وان كان أصلها ستة وقد تقدم ان للمشار اليه خمسة أحوال فذلك خمسة وعشرون صورة بحسب التقسيم الوضعى وانما حكموا بحرفية الكاف في ذلك لعدم محل لها من الاعراب لانتفاء الرافع والناصب والحرف الجار وانتفاء المضاف لان أسماء الاشارة لا تضاف لانها لا تقبل التنكير والمضاف لابد ان يكون نكرة حتى لو كان معرفة نوى تنكيره لاجل الاضافة وفي الكاف المذكورة ثلاث لغات الاولى ان تختلف لاختلاف أحوال المخاطب وهذه هي الفصحى الثانية افرادها مفتوحة في الاحوال كلها فيكون المقصود بها على هذه اللغة التنبيه على مطلق الخطاب فقط الثالثة افرادها مفتوحة في التذكير مكسورة في التأنيث فلها على هذه اللغة حالتان أو (مقرونة) تلك الكاف (بها) مبالغة في البعد (الا) في ثلاث مسائل (في المثنى مطلقا) من غير تقييد بلغة دون أخرى ولا فرق بين تثنية المذكر والمؤنث (وفي الجمع في لغة من مده) وهم الحجازيون دون من قصره من أهل نجد كقيس وربيعة وأسد وأما بنو تميم وان كان لغتهم القصر فلا يأتون باللام كاهل الحجاز كما نبه عليه في أوضحه حيث قال وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقا (وفيما تقدمه) من أسماء الاشارة (ها التنبيه) بألف غير

مقصورة كراهة كثرة الزوائد فتقول هذاك ولا يجوز هذالك
وسميت الهاء هاء التنبيه لانها تنبه المخاطب على المشار اليه
وقضية كلامه انه ليس لاسم الاشارة الامرتبتان قربى وبعدى
وهى طريقة ابن مالك وغيره من المحققين لكن الجمهور على ان له
ثلاث مراتب قربى وهى المجردة من اللام والكاف وبعدى وهى
المقرونة بهما فى غير المثنى وبالنون المشددة والكاف فى المثنى
ووسطى وهى المقرونة بالكاف وحده الا ان زيادة الحرف تشعر
بزيادة المسافة وعليه المصنف فى شرح اللمحة وصححه ابن الحاجب
(ثم) الرابع من المعارف (الموصول) وهو ضربان حرفى وهو
ما أول مع صلته بمصدر ولم يحتج الى عائد وهو أن وأن وما وكى
ولو والمى وهو المراد هنا بقرينة ذكره فى المعارف التى هى أحد
قسمى الاسماء وهو ما افتقر الى الوصل بجملة خبرية أو ظرف
أو مجرور تامين أو وصف صريح والى عائد أو خلفه وهو قسمان
نص ومشترك فالنص ما وضع لمعنى واحد (وهو الذى) للمفرد
العالم وغيره (والتى) للمفرد المؤنث العاقل وغيره (واللذان)
لمثنى المذكر (واللتان) لمثنى المؤنث ويعربان (بالالف رفعا
وبالياء جرا ونصبا) عند القائل بتثنيتهما حقيقة والاصح انهما
مبنيان جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة لما مر
وكلامه فى الاوضح عند أنواع الشبه يقتضى ما قلناه فى ذين وتين
فكن على بصيرة فى ذلك ولك فى نونهما وجهان اثباتها مخففة
ومشددة وحذفها والاصل التخفيف والثبوت قاله فى شرح الشذور
وظاهر كلامه فى الاوضح تخصيص حذفها بحالة الرفع (والجمع
المذكر) شيآن (الذين) ويستعمل (بالياء) رفعا وجرا

ونصبا

ونصبا ولذا قال (مطلقا) ورد بما جاء فى حالة الرفع بالواو كقوله
نحن اللذون صبحوا الصباحا واعما لم يعرب كما أعرب اللذان
واللتان لعدم مجيئه على سنن الجموع من جهة انه أخص من مفرده
اذ هو خاص بالعاقل والذى يطلق عليه وعلى غيره كذا قيل وحذف
نونه لغة وكذا حذف أل منه (و) الثانى (الالى) بالقصر أشهر
من المد (وجمع المؤنث) شيآن أيضا (اللاءى واللاتى)
باثبات الياء وقد تحذف وقد يتعارض الالى واللاءى فيقع كل منهما
مكان الآخر قال الشاعر محا حب الالى كن قبلها
أى اللاءى وقال

فما آباؤنا بأمن منه * علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

أى الالى والمشترك هو الموضوع لمعان متعددة بلفظ واحد فيأتى
للمفرد المذكر والمؤنث ولتثنية كل منهما وجمعه واليه أشار بقوله
(وبمعنى الجميع) من الذى وفروعه (من) وهو موضوع للعالم
نحو عرفت من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن
قمن وقد يأتى لغيره فى ثلاث مسائل احداها ان ينزل منزلة العالم
نحو يدعو من دون الله من لا يستجيب له اذ يدعائهم الاصنام نزلوهم
منزلة العلماء الثانية أن يجتمع مع العالم فيما وقعت عليه من نحو
كمن لا يخلق لشموله الآدميين والملائكة والاصنام فان الجميع
لا يخلقون شيأ الثالثة أن يجتمع معه فى عموم سابق فصل بمن نحو
فمنهم من يمشى على بطنه لشمول دابة لها من قوله والله خلق كل
دابة من ماء (وما) وهو موضوع لغير العالم نحو ما عندكم ينفد
وما عند الله باق ونحو أعجبنى ما اشتريته وما اشتريتها وما اشتريتهما
وما اشتريتهم وما اشتريتهن وقد تأتى له مع العالم نحو يسبح لله

مافى السموات ومافى الارض ولمبهم أمره كقول من رأى شبحا من بعد لايدرى ماهو أنظر الى ماظهر ولانواع من يعقل نحو فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى وثلاث (وأى) نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد وهى ملازمة للاضافة لفظا أو تقديرا الى معرفة ولا تضف الى نكرة خلافا لابن عصفور ولا يعمل فيها الا مستقبل متقدم كما فى الآية خلافا للبصرى وسئل الكسائى لم لا يعمل فيها الماضى فلم تحضره العلة فقال اى كذا خلقت واجاب غيره بأن ايا وضعت على العموم والابهام والمضارع مبهم ففيه مناسبة لها بخلاف الماضى اذ لا ابهام فيه فيحصل التنافى والخروج عما وضعت له واشترط كون العامل متقدما للتنازع عن الشرطية والاستفهامية لانهما لا يعمل فيهما الا متأخر واعلم ان لاى أربع حالات تعرب فى ثلاثة منها وهى ما اذا أضيفت وذكر صدر صلتها نحو يعجبنى أيهم هو قائم أو ذكر صدر صلتها ولم تضف نحو يعجبنى أى هو قائم أو لم تضف ولم يذكر صدر صلتها نحو يعجبنى أى قائم وتبنى فى الرابعة على الضم تشبيها بالغايات وهى ما اذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو أيهم أشد وقوله فسلم على أيهم أفضل وبهما رد على ثعلب المنكر لموصولية أى (وأل فى وصف صريح) أى خالص للوصفية بأن لم تغلب عليه الاسمية (لغير تفضيل) وذلك كاسمى الفاعل والمفعول (كالضارب والمضروب) بخلاف الداخلة على الاسم السالم من الوصفية كالرجل أو على ماغلبت عليه الاسمية كالابطح والاجرع أو على مادل على تفضيل كالافضل والاعلم فان أل فى ذلك كله حرف تعريف واما الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن فجعلها

ابن

ابن مالك الى انها موصول اسمى وجرى عليه المصنف فى الشرح
والاوضح فى باب مالا ينصرف لكن قال فى المغنى وليس بشىء
لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل الدال على الحدوث
ولهذا كانت أل الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق
وقضيته انها حرف تعريف وبه صرح فى الاوضح فى باب الصفة
المشبهة وعلى الاول أجيب بأن الصفة المشبهة تعمل فى الفاعل
الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل وماذهب اليه من
ان أل الداخلة على هذا الوصف الصريح موصول اسمى هو الاصح
بدليل عود الضمير عليها فى نحو قد أفلح المتقى ربه وليست موصولا
حرفيا للمامر ولانها لا تؤول مع صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف
لعدم تقدم معمول مدخولها عليها ولجواز عطف الفعل على
مدخولها وأيضا لو كانت حرف تعريف لقدح الحاقها فى اعمال
اسمى الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال لوجود المبعدله
عن مشابهته للفعل واللازم منتف قال الرضى وهذا الخلاف ان لم
تكن اللام للعهد اما اذا كانت له كما فى قولك جاءنى ضارب
فأكرمت الضارب فلا كلام فى حرفيتها ووصلها بالظرف كما فى قوله
من لا يزال شاكرا على المعه وبالجملة الاسمية كما فى قوله من
القوم الرسول الله منهم ضرورة وكذا وصلها بالمضارع كما فى قوله
ما أنت بالحكم الترضى حكومته على المختار فى تقصير
الضرورة (وذو فى لغة طىء) خاصة دون غيرهم من العرب كقوله
وبئرى ذو حفرت وذو طويت والمشهور عنهم افرادها
وتذكيرها وبناؤها على السكون لا على الضم كما توهمه بعض المتأخرين
اذ ليست حرفا واحدا بل حرفين الثانى منهما ساكن والبناء

انما يكون في الآخر ومنهم من يعربها بالحروف اعراب ذي المعرب كما مر وخصه ابن الصائغ بحالة الجر لانه المسموع كقوله فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا واستشكل اعرابها بأن سبب البناء موجود مع عدم المعارض وماجزم به هنا من ان ذو تطلق عند طي على المؤنث ايضا هو المجزوم به في سائر كتب ابن مالك وخصه في الجامع ببعضهم فقال وذو لكل مذكر وذات لكل مؤنث ويختصان بطي ومنهم من يصرفهما ويعربهما ومن يستعمل ذو للجميع فحكى العموم عن بعض طي بعد تصدير بالاول ويؤيده قول ابن الصائغ الافصح امتناع اطلاقها على المؤنث (وذا) حالة كونه (بعدما) باتفاق البصريين (أو) بعد (من الاستفهاميتين) على الاصح عندهم والمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع قال تعالى ماذا أنزل ربكم وقال الشاعر

وقصيدة تأتي الملوك غريبة * قد قلتها ليقال من ذا قالها

والكوفيون لا يلتزمون هذا الشرط احتجاجا بقوله امنت وهذا تحملين طليق أي والذي تحملينه طليق ولا حجة فيه ولا يختص ذا من بين أسماء الاشارة بذلك عندهم بل جميع أسماء الاشارة يجوز ان تكون عندهم موصولات وأبلغ من ذلك جعلهم الاسم المحلى بأل من قبيل الموصولات كقوله

لعمرك أنت البيت أكرم أهله * وأقعد من أفنائه بالاصائل

أي لانت الذي أكرم أهله فأكرم صلة البيت ومحل كون ذا موصولة اذا لم تلغ ولم تكن للاشارة فان ألغيت بأن كانت مركبة مع ما أو من لم تكن موصولة بل تكون مع ماقبلها اسما واحدا الا على الاستفهام لا يعمل فيه فعل متقدم ويظهر أثر ذلك في البدل اذا

قلت

قلت مثلا من ذا ضربت زيدا أم عمرا فان رفعت البدل فذا غير ملغاة وان نصبته كانت ملغاة ويدل على الغائها أيضا اثبات ألف ما مع دخول الجار عليها فى نحو قولهم عماذا تسأل وكذا ان كانت للاشارة لانها حينئذ تدخل على المفرد نحو من ذا الذاهب وماذا التوانى والمفرد لا يكون صلة لغير أل ولما أنهى الكلام على الموصولات شرع فى بيان الصلة فقال (وصلة أل) الموصولة (الوصف) الصريح وقدم الكلام عليه (وصلة غيرها) من الموصولات (اما جلة) وشرطها اسمية كانت أو فعلية ان تكون خبرية وهى المحتملة للصدق والكذب فى نفسها من غير نظر الى قائلها وان تكون معهودة للمخاطب ليتميز بها الموصول الا فى مقام التهويل والتفخيم فيحسن ابهامها نحو فأوحى الى عبده ما أوحى وان لا تكون مستدعية كلاما قبلها فلا يقال جاء الذى لكنه قائم لان فيه استعمال لكن من غير استدراك ولا بد ان تكون الصلة (ذات ضمير) غالبا (طبق الموصول) أى مطابق له فى الافراد والتذكير وفروعهما ليربطها به وهذا الضمير يسمى (عائدا) لعوده الى الموصول وقد يخلفه الظاهر فيقوم مقامه كقوله سعاد التى أضناك حب سعادا أى حبها وأجاز ابن الصائغ خلو الصفة منه اذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو الذى يقوم أخوك فيغضب هو زيد لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة ولا بد للموصولة من الصلة ومن تأخرها عنه لانها من كماله ومنزلة منزلة جزئه المتأخر ولهذا سمى ناقصا ولا يجوز الفصل بينها وبينه بفاصل ويجوز حذفها كالموصول ان دل عليها دليل كقوله

نحن الالى فاجمع جمو ❊ عك ثم وجههم الينا

أى نحن الالى عرفوا بالشجاعة (تنبيـــه) اعلم ان الموصول ان طابق لفظه معناه وجب مطابقة العائد له لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بأن كان مفرد اللفظ مذكرا وأريد به غير ذلك كمن وماجاز فى العائد وجهان أحدهما وهو الاكثر مراعاة اللفظ نحو ومنهم من يستمع اليك والثانى مراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك مالم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو أعط من سألتك ولا يقال من سألك أوقبح نحو من هى حمراء أمتك فيجب حينئذ مراعاة المعنى ومالم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله

وان من النسوان من هى روضة ❊ تهيج الرياض نحوها وتصرح

والغالب فى العائد المشتملة عليه الصلة ذكره فى اللفظ (وقد يحذف) مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع ان كان فاعلا أونائبا عنه أوخبر المبتدأ أوناسخ أواسما له لم يجز حذفه وان كان مبتدأ جاز حذفه ان أخبرعنه بمفرد ولم يكن بعد نفى ولا أداة حصر ولا معطوفا على غيره ولا معطوفا عليه غيره (نحو) لننزعن من كل شيعة (أيهم أشد) أى الذى هو أشد ولا فرق فى جواز حذف المرفوع بين صلة اى وغيرها لكن لا يكثر الحذف فى صلة غيرها الا اذا طالت الصلة نحو وهو الذى فى السماء اله والا فالحذف قليل شاذ الا فى قولهم لاسيما زيد بالرفع فانه مقيس غير شاذ تنزيلا لاسيما منزلة الا الاستثنائية والمنصوب ان كان منفصلا لم يجز حذفه أومتصلا متعينا للربط وناصبه فعل تام أووصف غير صلة أل العائد عليها المنصوب جاز حذفه نحو (وما عملت أيديهم) أى عملته كما قرىء به وقوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به

أى الذى الله مولىكه فضل واما قوله ما المستفز الهوى محمود عاقبة فشاذ وحذف منصوب الفعل كثير والوصف قليل جدا وان اشتركا فى الجواز وليسا بمتساويين فى الحذف كما توهمه عبارة الالفية والمجرور نوعان مجرور بالمضاف ومجرور بالحرف فالاول يجوز حذفه ان كان المضاف وصفا عاملا ليس اسم مفعول نحو (فاقض ما أنت قاض) أى ما أنت قاضيه وقوله

لعمرك ما تدرى الطوارق بالحصى * ولا زاجرات الطير ما الله صانع

والثانى يجوز حذفه أيضا ان تعين للربط وكان الموصول أو المضاف للموصول أو الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ما جر به العائد معنى ومتعلقا ولم يكن العائد محصورا ولا نائبا عن الفاعل ولا موقعا حذفه فى لبس نحو (ويشرب مما تشربون) أى منه وقوله

لا تركنن الى الامر الذى ركنت * أبناء يعصر حين اضطرها القدر

أى ركنت اليه وقولك مررت بغلام الذى مررت أى به فان لم يتعين العائد للربط كمررت بالذى مررت به فى داره أو جر العائد بغير حرف كجاء غلام الذى أنت غلامه أو لم يجر الموصول أصلا كجاء الذى مررت به أو جر بحرف مماثل لما جر به العائد لفظا لا معنى كمررت بالذى مررت به لان أحد الحرفين للسببية أو لفظا ومعنى لا متعلقا كمررت بالذى مررت به أو كان محصورا كمررت بالذى ما مررت الا به أو نائبا عن الفاعل كمررت بالذى مر به أو حذفه ملبسا كرغبت فيما رغبت فيه لم يجز الحذف فى الصور كلها واعلم ان هذه الشروط التى ذكرناها لصحة جواز حذف العائد من حيث هو لم يصرح بها ولعله انما تركها اتكالا على الامثلة فانها جامعة للشروط وصلة غير أل اما جملة كما مر (أو ظرف أو) جار ومجرور تامان أى

تتم بهما الفائدة كجاء الذى عندك أو فى الدار فلا يوصل بما لا يكون كذلك وكلاهما اذا وقعا صلتين (متعلقان باستقر) وشبهه مما هو فعل حال كونه (محذوفا) وجوبا لا بمستقر ولا شبهه مما هو اسم لافراده وهما فى اصطلاح النحاة كالفقير والمسكين فى اصطلاح الفقهاء اذا أطلق أحدهما شمل الآخر واذا ذكرا فلكل معنى ولذلك نظائر منها الايمان والاسلام والمشرك والكافر (ثم) الخامس من المعارف (ذو الاداة) أى أداة التعريف (وهى أل) بجملتها للتعريف (عند الخليل وسيبويه) لكن الخليل الهمزة عنده أصلية فهى همزة قطع كهمزة أم وان حذفت فى الوصل لكثرة الاستعمال وسيبويه يخالفه فى اصالة الهمزة فهى عنده همزة وصل زائدة لكنها معتد بها فى الوضع هذا ما حكاه ابن مالك فى شرح التسهيل من الخلاف بينهما ووافق فيه الخليل فيما ذهب اليه واستدل على صحته بوجوه ذكرها فيه وأطال فى تقريرها ونازعه أبو حيان فى ذلك وردها وأنكر ان يكون ما ذكره ابن مالك عن الخليل مذهباله وقال ليس فى كلام الخليل ما يدل على ان الهمزة أصلية مقطوعة فى الوصل كهمزة أم وان (لا اللام وحدها) للتعريف وضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام خلافا للاخفش وسيبويه فى أحد قوليه المشهور رعمه ورجحه ابن مالك فى سبك المنظوم واختاره المصنف فى حواشيه وقال انه من الحسن بمكان وجميع ما اعترضوا به عليه مقابل بمثله أو مجاب عنه لكنه رجع فى الجامع قول الخليل وهو ظاهر عبارته هنا وفى الشذور وانما لم تترك الهمزة وتحرك اللام على قول الاخفش لانها ان حركت

بالكسر

بالكسر حصل الثقل مع كثرة الاستعمال والتبست بلام الجر
أو بالفتح التبست بلام الابتداء أو بالضم فلا نظير لها وعن المبرد ان
الهمز للتعريف واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام
(وتكون) أل (للعهد) وهي التي عهد مصحوبها اما ذكرا
(نحو زجاجة الزجاجة) وفائدتها التنبيه على ان مصحوبها
هو الاول بعينه اذ لو جيء به منكرا لتوهم انه غيره أو ذهنا نحو اذ هما
في الغار (وجاء القاضي) في قاض بينك وبين مخاطبك عهد فيه
أو حضورا نحو اليوم أكملت لكم دينكم (أو للجنس) وهي التي
لم يعهد مصحوبها أصلا وهي ثلاثة أنواع كالتي للعهد لانها اما ان
تكون لبيان الحقيقة من حيث هي هي أي لا باعتبار شيء
(كأهلك الناس الدينار والدرهم) أي جنسهما (وجعلنا من
الماء) أي من حقيقة الماء المعروف وقيل المني (كل شيء حي)
وهذه لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا (أو لاستغراق افراده)
وهي التي تخلفها كل حقيقة (نحو وخلق الانسان) أي كل
فرد من افراد الانسان (ضعيفا) وتعرف بصحة الاستثناء من
مدخولها نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا (أو) لاستغراق
(صفاته) وهي التي تخلفها كل مجازا (نحو زيد الرجل) أي
الجامع لصفات الرجال المحمودة الخ ولو قيل زيد كل رجل على وجه المجاز
والمبالغة لصح بمعنى انه اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجال من
جهة كماله ولا اعتداد بغيره لقصوره عن رتبة الكمال والمختار جواز
نيابتها عن الضمير المضاف اليه نحو فان الجنة هي المأوى وقيده
ابن مالك بغير الصلة وجوز الزمخشري نيابتها عن الاسم الظاهر
وأبو شامة نيابتها عن ضمير المتكلم قال في المغني والمعروف من

كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب وقد تلخص من كلام المصنف ان أل المعرفة اما عهدية أو جنسية وكل منهما ثلاثة أنواع كما مر وقد تكون أل زائدة كالآن ونحو ادخلوا الاول فالاول وقد مر انها تكون موصولة (وابدال اللام) فى أل المعرفة (ميما لغة حميرية) كقولهم فى الرجل والفرس امرجل وامفرس وقد نطق بها عليه الصلاة والسلام حين قال له السائل امن امبرامصيام فى امسفر فقال ليس من امبرامصيام فى امسفر ونقلت هذه اللغة أيضا عن نفر من طىء قال شاعرهم

ذاك خليلى وذو يواصلنى * يرمى ورای بامسهم وامسلمة

(ثم) السادس من المعارف (المضاف) اضافة محضة (الى واحد مما ذكر) من الخمسة المتقدمة ولو بواسطة مالم يكن متوغلا فى الابهام كغير ومثل ولا واقعا موقع نكرة كجاء وحده (وهو) فى التعريف (بحسب ما يضاف اليه) عند الاكثر فالمضاف للعلم فى رتبة العلم والمضاف لاسم الاشارة فى رتبة اسم الاشارة وكذا البواقى (الا المضاف الى الضمير) كغلامى (ف) ليس فى رتبة الضمير وانما هو (كالعلم) أى فى رتبته والالما صح نحو مررت بزيد صاحبك اذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف وقيل ان ما أضيف الى معرفة فهو فى رتبة ما تحتها قال المصنف ويدل على بطلانه قوله بكف رؤف الوليد المنقب فوصف المضاف الى المعرف بأل بالمعرف بها والصفة لا تكون أعرف من الموصوف ولا يرد على اطلاق قولهم هنا ان المضاف الى المعرفة معرفة ما لا يتعرف بالاضافة كالصفة المضافة الى معمولها والمتوغل فى الابهام والواقع موقع نكرة لما تقرر فى باب الاضافة

من ان كلا منهما لا يتعرف بالاضافة والحكم اذا علم فى بابه لشىء
كان قيدا للحكم الذى يذكر مطلقا فى باب آخر

(باب فى ذكر المبتدا والخبر وما يتعلق بهما من الاحكام)

والمبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لفظا أو حكما مخبرا عنه أو وصفا رافعا لما انفصل وأغنى عن الخبر والخبر ما تحصل به الفائدة مع مبتدا غير الوصف المذكور وبدأهنا وفى الجامع بالمبتدا قبل الفاعل تبعا لمن يرى انه أصل المرفوعات وخالف فى الشذور فبدأ بالفاعل نظرا الى أنه أصلها كما قال وذهب جمع الى ان كلا منهما أصل واختاره الرضى قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدى فائدة (المبتدا والخبر) كلاهما (مرفوعان) باتفاق (كالله ربنا ومحمد) عليه الصلاة والسلام (نبينا) لمن يعتقد عدم ايمانه وانما اختلفوا فى رافعهما على أقوال أصحها ان المبتدا مرفوع بالابتداء وهو التجرد من العوامل اللفظية للاسناد والخبر مرفوع بالمبتدا وصح رفعه به وان كان يقع جامدا لان أصل العمل الطالب والمبتدا طالب للخبر من حيث كونه محكوما به عليه طلبا لازما كما ان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة واعلم ان الاصل فى المبتدا ان يكون معرفة لان الغرض من الكلام حصول الفائدة والمبتدا يخبر عنه والاخبار عن غير معين لا يفيد ولان القصد من الكلام اعلام السامع ما يحتمل ان يجهله والامور الكلية قل ان يجهلها أحد وانما يجهل الامور الجزئية وأورد على الاول مجىء الفاعل نكرة وهو مخبر عنه وأجيب بأن الفاعل تخصص بالحكم المتقدم عليه قال الرضى وهذا وهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فتكون قد

حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قالوا ان الحكم على الشيء
لا يكون الا بعد معرفته اذا علمت ذلك فلا يبتدأ بنكرة الا اذا افادت
والفائدة تحصل في الغالب اذا تخصصت النكرة بمخصص من
المخصصات وهي كثيرة وأنهاها بعضهم الى نيف وثلاثين موضعا
وذكر بعضهم انها ترجع الى شيئين العموم والخصوص وظاهر
كلامه اعتماد ذلك حيث قال (ويقع المبتدا نكرة ان عم) كل فرد
من جنسه (أو خص) فردا من ذلك الجنس فالعام (نحو ما رجل
في الدار) لان النكرة في سياق النفي تعم فاذا عمت كان مدلولها
جميع افراد الجنس فأشبهت المعرف بأل الجنسية (و) منه نحو
(أإله مع الله) وكل له قانتون ومن يقم أقم معه (و) الخاص نحو
(لعبد مؤمن خير) من مشرك لان الوصف يخصص الموصوف
النكرة فتحصل به فائدة ليست للعبد الذى لم يوصف ويحتمل ان
يكون من الاول أيضا (و) من الخاص قوله عليه الصلاة والسلام
(خمس صلوات كتبهن الله على العباد) لتخصيصه بالاضافة وقوله
أمر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة وقولك رجيل جاءني
لانه بمعنى رجل صغير جاءني (و) يقع الخبر مفردا جامدا فلا يتحمل
ضمير المبتدا ومشتقا فيتحمله مالم يرفع ظاهرا أو ضميرا بارزا ويجب
ابرازا لمتحمل وان أمن اللبس اذا جرى الوصف على غير من هو له ويقع
(بجملة لها) أى فيها (رابط) وجوبا يربطها بالمبتدا الذى
سيقت له اسمية كانت أو فعلية ويجوز حذفه ان علم ونصب بفعل
أو وصف أو جر باسم فاعل أو حرف تبعيض أو ظرفية أو مسبوق
بمماثل لفظا ومعمولا نحو وكلا وعد الله الحسنى وقوله
أصخ فالذى توصى به أنت مفلح وروابط الجملة بما هي خبر عنه أوصلها

في المغنى

فى المغنى الى عشرة على خلاف فى بعضها واقتصر منها هنا على أربعة
أحدها الضمير وهو الاصل فى الربط ومن ثم يربط به مذكورا (كزيد
أبوه قائم) وعمرو قام أخوه ومحذوفا كما مر (و) الثانى الاشارة نحو
(ولباس التقوى ذلك خير) ان قدر ذلك مبتدا ثانيا والا بأن قدر
تابعا للباس على انه بدل أو عطف بيان فالخبر مفرد والثالث اعادة
المبتدا بلفظه نحو زيد قام زيد وأكثر وقوع ذلك فى مقام التهويل
والتعظيم نحو (القارعة ما القارعة) فالقارعة مبتدا أول
وما اسم استفهام مبتدا ثان والقارعة خبره وهما خبر الاول والتقدير
القارعة أى شئ هى كما تقول أى رجل زيد اذا أردت التعظيم
والتفخيم لشأنه (و) الرابع العموم بأن يكون جملة الخبر
مشتملة على اسم أعم من المبتدا فيكون المبتدا داخلا تحته نحو
(زيد نعم الرجل) فأل فى الرجل للجنس وهو مشتمل على كل
أفراده وزيد فرد منها فدخل فى العموم فحصل الربط ومنه قوله

فاما الصبر عنها فلا صبرا والربط بالعموم تبع فيه هنا

وفى أوضحه جماعة من النحاة وذكره فى المغنى كالمتبرئ منه ثم قال
ويلزمهم ان يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد
لا رجل فى الدار وخرج المثال والبيت بما هو مذكور فيه فراجعه
ولما كان من الجملة الواقعة خبرا ما لا يحتاج الى رابط نبه على ذلك
بقوله (الا فى نحو قل هو الله أحد) مما الجملة الخبرية فيه نفس المبتدا
فى المعنى أى فلا تحتاج الى رابط اكتفاء بها عنه لانها مفسرة للمبتدا
والمفسر عين المفسر هذا ان قدر هو ضمير الشان والا بأن قدر ضمير
المسؤل عنه فالخبر مفرد وهو الله وأحد خبر بعد خبر أو بدل قال
الدماميني تبعا للمرادى والتحقيق أن مثل هذا ليس من الاخبار

بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما فى عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة (و) يقع الخبر أيضا (ظرفا) زمانيا أومكانيا حالة كونه (منصوبا) لفظا عاملاق به (نحو والركب أسفل منكم) والرحيل غدا (و) يقع أيضا (جارا ومجرورا) منصوبا أيضا محلا بذلك (كالحمد لله) رب العالمين وشرطهما ان يكونا تامين بالمعنى المتقدم فلا يجوز زيد امس ولا زيد بك ولما كان الخبر اذا وقع ظرفا أو مجرورا راجعا فى التقدير الى المفرد أو الى الجملة قال (وتعلقهما) حينئذ اما (بمستقر) ونحوه مما هو اسم فاعل وهو اختيار طائفة محتجين بأن المحذوف هو الخبر فى الحقيقة والاصل فى الخبر الافراد وصححه فى الاوضح ورجحه ابن مالك بأمور منها أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد كقوله فأنت لدى بحبوحة الهون كائن ولم يرد اجتماع الفعل والظرف فى كلام يستشهد به ومنها أن الفعل المقدر جملة باجماع واسم الفاعل ليس بجملة والمفرد أصل وقد أمكن فلا عدول عنه ومنها تعيينه اتفاقا بعد أما واذا الفجائية لامتناع ايلائهما الفعل (أو) بـ (استقر) ونحوه مما هو فعل وهو اختيار أكثر البصريين محتجين بأن المحذوف عامل فى الظرف والمجرور والاصل فى العامل أن يكون فعلا ورجحه ابن الحاجب بوجوب تقديره فى الصلة قال فى المغنى والحق عندى أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى ثم قال وان جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح للازمنة كلها وان كان حقيقة فى الحال (محذوفين) وجوبا وذلك المتعلق المحذوف من حيث هو فى الحقيقة هو الخبر على ما صححه فى الاوضح لا الظرف وانما أطلق عليه الخبر لنيابته عن المحذوف ولهذا لا يجمع بينهما الا شذوذا وظاهر كلامه

ان المتعلق لا يكون الا كونا مطلقا وبه صرح فى التسهيل قال فى المغنى وهو وشرط لوجوب الحذف وصرح فيه بجواز تقدير الكون الخاص لدليل وبجواز حذفه حينئذ وعليه خرج قولهم من لى بكذا أى من يتكفل لى بكذا وقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى أى مقتول أو يقتل والاصل فيه ان يقدر مقدما على الظرف كسائر العوامل مع معمولاتها وقد عرض ما يقتضى ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضى ايجابه وفيه أيضا ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا فى جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا وفى حاشية الكشاف للتفتازانى مما يجب التنبيه عليه أنه اذا قدر فى الظرف كان أو كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا لكان الظرف فى موضع الخبر بتقدير كان أخرى ويتسلسل التقديرات (فائدة) اعلم ان الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان مستقر بفتح القاف ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف نحو وعنده علم الساعة واللغو ما كان متعلقه خاصا كالقيام والقعود سواء وجب حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جاز نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى قمت ووجه تسمية الاول مستقرا والثانى لغوا ان المتعلق العام لما كان اذا حذف انتقل الضمير الذى كان مستقرا فيه الى الظرف سمى ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو فى الاصل مستقر فيه ثم حذفت الصلة وهى فيه اختصارا لكثرة دورة بينهم كقولهم فى المشترك فيه مشترك ولما كان الآخر لم ينتقل اليه شىء من متعلقه سمى لغوا أو ملغى كأنه الغى ولم يعتبر اعتبار

الاوّل قاله الدماميني قاعدة كل ظرف أوجار ومجرور ليس بزائد ولا مما يستثنى به لابد ان يتعلق بالفعل أومايشبهه أوما أوّل بما يشبهه أومايشير الى معناه والمتعلق اماان يكون ملفوظا به أومقدرا والمقدر اماواجب الحذف أولا وواجب الحذف فى ثمانية مواضع ذكرها فى المغنى (ولايخبر بـ) اسم (الزمان عن) المبتدا الجوهر المعبر عنه باسم (الذات) فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فان حصلت جاز كأن يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا نحونحن فى شهر كذا أوفى زمان طيب وفهم منه ان المكان يخبر به عن الجوهر نحو زيد أمامك وعن اسم المعنى نحو الخير عندك وان اسم المعنى يخبر عنه بالزمان وهو كذلك اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم غدا والا فلا لعدم الفائدة (و) امانحو قولهم (الليلة الهلال) مما ظاهره انه أخبر فيه باسم الزمان عن الجوهر فهو (متأوّل) بحذف اسم معنى مضافا هو المبتدأ فى الحقيقة كرؤية الهلال الليلة فالاخبار انما هو عن اسم المعنى لاعن الجوهر وقيل لا تأويل بل الليلة خبر عن الهلال المشبه باسم المعنى من حيث انه يحدث فى وقت دون آخر ولما كان من المبتدا ما لاخبر له لانه فى معنى الفعل لكن له مرفوع يغنى عنه نبه عليه بقوله (ويغنى عن الخبر) فى حصول الفائدة (مرفوع وصف) يكتفى به فاعلا كان أونائبه والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب (معتمد) ذلك الوصف ليصح الاكتفاء بالمرفوع (على) أداة (استفهام) حرفا كانت أواسما (أو) أداة (نفى) كذلك اوفعلا فالاستفهام بالحرف (نحو أقاطن قوم سلمى)

ام

أم نوو اظعناو بالاسم نحو كيف جالس العمران (م) النفى بالحرف نحو (مامضروب العمران) وبالفعل نحو ليس قائم الزيدان وبالاسم نحو غير قائم الزيدان ومنه قوله

غير مأسوف على زمن * ينقضى بالهم والحزن

والنفى فى المعنى كالنفى الصريح نحو انما قائم الزيدان ولا فرق فى المرفوع ايضا بين ان يكون اسما ظاهرا كما مر أو ضميرا بارزا كقوله خليلى ماواف بعهدى أنتما وجعل النفى بالفعل والاسم كالحرف فيه تجوز لخروج الوصف عن كونه مبتدا حقيقة واعتماده على ماذكره شرط لازم عند جمهور البصريين وما أوهم خلاف ذلك مؤول عندهم ثم هذا الوصف مع مرفوعه اما ان يتطابقا أولا فان تطابقا افرادا نحو أقائم زيد جاز فى الوصف وجهان الابتدائية والخبرية الا فى نحو أقائم اليوم امرأة فيتعين الاول وهذا يقدح فى قولهم انه متى أوقع تقدم الخبر فى الباس المبتدا بالفاعل وجب تأخيره وان تطابقا تثنية وجمعا نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون تعين خبرية الوصف على اللغة الفصحى لتحمله الضمير وان لم يتطابقا تعين ابتدائية الوصف ومابعده فاعلا أونائبا عنه مغنيا عن الخبر والاصل أن يخبر عن المبتدا الواحد بخبر واحد كامر (وقد يتعدد الخبر) جوازا على الاصح لان الخبر كالنعت فجازتعدده وان اختلف الجنس نحو فاذا هى حية تسعى والتعدد على ثلاثة أنواع أحدها أن يتعدد لفظا ومعنى لالتعدد المخبر عنه وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على كل واحد من الخبرين أوالاخبار نحو زيد فقيه شاعر كاتب فاذا استعملته بالعطف جاز اتفاقا ثانيها ان يتعدد لفظا لا معنى لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد

ء وهذا حلو حامض ولا يجوز في هذا العطف لان مجموعه بمنزلة
الخبر الواحد اذ المعنى هذا مز خلافا لابي على ولهذا امتنع توسط
المبتدا بينهما وتقدمهما عليه على الاصح ثالثها أن يتعدد لتعدد
صاحبه اما حقيقة نحو بنوك فقيه وشاعر وكاتب وقوله

يداك يد خيرها يرتجى * وأخرى لاعدائها غائظه

أو حكما نحو انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر
وهذا يجب فيه العطف وصرح ابن مالك في التسهيل بعدم التعدد
فيه وفي النوع الثاني وفي شرحه بأن التعبير فيهما بغير لفظ الوحدة
لا يقال الا مجازا فما في الشرح من حكاية الاجماع على التعدد فيهما
منظور فيه اللهم الا ان يريد اجماع من تقدم (فائدة) اذا تعددت
مبتدآت متوالية فلك في الاخبار عنها طريقان أحدهما ان تجعل
الروابط في المبتدآت فتخبر عن آخرها وتجعله مع خبره خبرا لما
قبله وهكذا الى ان تخبر عن الاول بتاليه مع ما بعده وتضيف غير
الاول الى ضمير متلوه نحو زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم والمعنى أبو
أخي خال عم زيد قائم والآخر أن تجعل الروابط في الأخبار فتأتي
بعد خبر الاخير بهاء آخرا للاول وتاليا لمتلو نحو زيد هند الاخوان
الزيدون ضاربوهما عندها باذنه والمعنى الزيدون ضاربو الاخوين
عند هند باذن زيد وهذا المثال ونحوه لم يوجد مثله في كلام العرب
وانما وضعه النحاة للاختبار والتمرين قاله أبو حيان واعلم ان الاصل
في الخبر ان يتأخر عن المبتدا لانه وصف له في المعنى فحقه ان يتأخر
عنه وضعا كما هو متأخر عنه طبعا (و) لكنه (قد يتقدم) عليه
حيث لا مانع اما جوازا (نحو في الدار زيد) أو وجوبا بأن يكون له
صدر الكلام اما بنفسه كالاستفهام (و) ذلك نحو (أين زيد)

اذ لو أخر لخرج ماله صدر الكلام عن صدريته او بغيره نحو صبيحة
أى يوم سفرك أو يوقع تأخيره فى لبس ظاهر نحو عندى درهم ولى
وطر اذ لو أخر لتوهم أنه صفة للنكرة فالتزم تقدمه دفعا للالتباس
أو يكون المبتدا محصورا فيه بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع أحمد
عليه الصلاة والسلام أو معنى نحو انما قائم زيد اذ لو أخر لاوهم
الانحصار فى الخبر أو يعود ضمير متصل بالمبتدا على بعض متعلق
الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا أو على مضاف اليه الخبر كقوله

ولكن ملء عين حبيبها اذ لو أخر للزم عود الضمير على متأخر لفظا
ورتبة (وقد يحذف كل من المبتدا والخبر) جوازا للعلم به وقد
اجتمع حذف كل منهما و بقاء الآخر فى (نحو سلام قوم
منكرون) فسلام مبتدأ والمسوغ له الدعاء والخبر محذوف (أى
عليكم) وقوم خبر لمبتدا محذوف أى (أنتم) قال ابن اياز واذا
دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فأيهما أولى قال
الواسطى الاولى كون المحذوف المبتدأ لان كون الخبر محط الفائدة
وقال العبدى الاولى الخبر لان التجوز فى آخر الجملة أسهل
وفى المحذوف من نحو زيد وعمرو وقائم أقوال ثالثها التخيير وقد يجب
حذف كل منهما فيجب حذف المبتدا ولم ينبه عليه هنا اذا أخبر عنه
بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم كمررت بزيد الكريم
أو بمخصوص نعم و بئس مؤخرا عنهما أو بصريح القسم نحو فى ذمتى
لافعلن أى يمين أو بمصدر جىء به بدلا من اللفظ بفعله كصبر جميل
أى صبرى واما حذف الخبر وجوبا فقد نبه عليه بقوله (ويجب)
أى الحذف (فى الخبر) فى أربع مسائل الاولى والثانية (قبل
جوابى لولا) الامتناعية أى الدالة على امتناع الثانى لوجود

الاول (والقسم الصريح) وهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما نحو لعمرك وايمن الله وامانة الله بخلاف غيره نحو على عهد الله فلا يعلم ذلك الا بقرينة كذكر جواب بعده فهذا يجوز فيه الاثبات والحذف ومحل وجوب الحذف فى الاولى ان تعلق الامتناع على نفس المبتدا كما هو الغالب فى لولا وهذا هو المراد بقولهم يجب الحذف اذا كان الخبر كونا مطلقا نحو لولا زيد لاكرمتك أى لولا زيد موجود فان تعلق على نسبة الخبر الى المبتدا جاز الحذف ان دل على الخبر دليل والاوجب ذكره نحو لولا قومك حديثو اعهد بالاسلام لهدمت الكعبة (و) الثالثة قبل (الحال الممتنع كونها خبرا) عن المبتدا المذكور قبلها بأن يكون المبتدا مصدرا عاملا فى مفسر صاحب الحال كما سيأتى أو مضافا الى المصدر المذكور نحو أكثر شربى السويق ملتوتا أو الى مؤول به نحو أخطب ما يكون الامير قائما ويجوز تقديم هذا الحال على المصدر عند البصريين وتوسط معموله بينها وبين المصدر ومعموله لا توسطها بين المصدر ومعموله للفصل بينهما وخرج بقوله الممتنع الخ الصالح جعلها خبرا للمبتدا فالرفع فيه واجب كضربى زيدا شديد واما قولهم حكمك مسمطا أى حكمك لك مثبتا فشاذ (و) الرابعة (بعد واو المصاحبة الصريحة) فى معنى المصاحبة بأن تكون نصا فى المعية كما سيأتى فان لم تكن نصا فيها كما اذا قلت زيد وعمرو وأردت الاخبار باقترانهما جاز ذكره لعدم التنصيص على المعية والحذف اعتمادا على ان السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب وأشار الى أمثلة ما تقدم من المسائل الاربعة على طريق اللف والنشر المرتب بقوله (نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين)

فانتم

فأنتم مبتدا والخبر محذوف أى صددتمونا بدليل أنحن صددنا كم وهذا كما ترى مما تحقق فيه الامتناع على النسبة وقد تقدم أن حذف الخبر فيه لدليل جائز لا واجب فالاولى التمثيل بما يكون فيه الخبر كونا مطلقا وانما حذف لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هى دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ واذا قيل لولا زيد لا تيتك لم يشك فى أن وجوده يمنع من الاتيان فصح الحذف لتعين المحذوف ووجب لسد الجواب مسده (و) نحو (لعمرك لافعلن) فعمرك مبتدأ والخبر محذوف أى قسمى للعلم به ووجب لسد الجواب مسده وعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل فى القسم مرادا به الحياة (و) نحو (ضربى زيدا قائما) فضربى مبتدأ وهو مصدر عامل فى زيدا النصب وقائما حال من الضمير المستكن فى كان المحذوفة وهو ساد مسد الخبر والاصل حاصل اذا كان أو اذا كان قائما فحذف حاصل الذى هو الخبر ثم الظرف وكان المحذوفة تامة وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربى لان الخبر وصف فى المعنى والضرب لا يوصف بالقيام وانما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لامرين أحدهما التزام تنكير الحال فانهم لا يقولون ضربى زيدا القائم فلما التزم تنكيره علم أنه حال لا خبر الثانى وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موضعه كالحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد (و) نحو (كل رجل وضيعته) بالضاد المعجمة والمثناة التحتية وهى الحرفة سميت بذلك لانها اذا تركها ضاعت فيكون قد ضيعها أو ضاع بتركها فكل مبتدأ ورجل مضاف اليه وضيعته معطوف على المبتدا والخبر محذوف أى

مقرونان لدلالة الواو ومابعدها على المصاحبة والاقتران ووجب
لقيام الواو مقام مع

(باب) في ذكر ماينسخ المبتدأ والخبر

(النواسخ لحكم المبتدا والخبر ثلاثة انواع) من حيث العمل
أحدها ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها وما حمل
على ليس وافعال المقاربة والثاني عكسه وهو ان وأخواتها وما حمل
على ان والثالث ما ينصبهما معا وهو ظن وأخواتها وأعلم وأخواتها
وسميت نواسخ لازالتها حكم المبتدا والخبر أخذا من النسخ وهو لغة
الازالة وبدأ بالنوع الاول غير متعرض لافعال المقاربة ثم اعلم أن
كان وأخواتها على ثلاثة أقسام أحدها مايعمل هذا العمل من
غير شرط وهو ثمانية (كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات
وصار وليس) وفي معنى صار آض ورجع وعاد واستحال وحار
وراح وتحول الثاني مايعمل بشرط تقدم نفي أو نهي أو دعاء
(و) هو أربعة (مازال) ماضي يزال لا ماضي يزيل ولا يزول
فانهما تامان الاول منهما متعد الى واحد ومصدره الزيل والثاني
قاصر ومصدره الزوال (ومافتىء وماانفك ومابرح) وهذه
الاربعة معانيها متفقة بلاخلاف مثال النفي نحو ولا يزالون
مختلفين لن نبرح عليه عاكفين ومنه تالله تفتؤ وقوله

فقلت يمين الله أبرح قاعدا ... اذ الاصل لاتفتؤ ولا أبرح ومثال
النهي قوله

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو * ت فنسيانه ضلال مبين

والدعاء قوله ولازال منهلا بجرعائك القطر وقيده
في الارتشاف بلاخاصة كما في البيت والقسم الثالث مايعمل هذا

العمل

العمل بشرط تقدم (ما) المصدرية الظرفية وهو (دام) لاغير كأعط ما دمت مصيبا درهما أى مدة دوامك مصيبا وسميت ما هذه مصدرية ظرفية لانها تقدر بالمصدر والظرف فلو لم يتقدمها ما أو كانت مصدرية غير ظرفية لم تعمل وان ولى مرفوعها منصوب فهو حال كعجبت مما دام زيد صحيحا أى من دوامه صحيحا ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية وجود العمل المذكور بدليل قوله تعالى ما دامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية واتفق النحاة على أن كان وأخواتها أفعال الا ليس فان الفارسى ومن تبعه يذهب الى حرفيتها والصحيح فعليتها لاتصال ضمائر الرفع البارزة وتاء التأنيث الساكنة بها كما تقدم (فيرفعن) هذه الافعال وكذا ما تصرف منها (المبتدأ) تشبيها بالفاعل ويسمى (اسمالهن) حقيقة وفاعلا مجازا (وينصبن خبره) تشبيها بالمفعول ويسمى (خبرا لهن) حقيقة ومفعولا مجازا لكن يشترط فى المبتدا الذى تدخل عليه أن لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية وأن لا يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية سواء كانت لنفسه أو لمصحوب لفظى أم معنوى (نحو وكان ربك قديرا) وأما قوله

وكونى بالمكارم ذكرينى

فنادر ولعله استغنى عن ذكر هذه الشروط احالة على المثال فانه جامع لها وما اقتضاه كلامه من نسبة الرفع الى هذه الافعال هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فانهم لا يجعلون لها عملا الا فى الخبر لان الاسم لم يتغير عما كان عليه والصحيح الاول بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو وكانوا هم الظالمين والضمير بالاستقراء لا يتصل الا بعامله ويلزم

على مقابله أن تكون هذه الافعال ناصبة لا رافعة وهذا لا يعهد في الافعال والاصل تأخير الخبر عن الاسم كما في باب المبتدا (وقد يتوسط الخبر) بين الاسم والفعل مع جميعها ولو كان جملة على الاصح ثم تارة يكون التوسط جائزا (نحو) وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقوله (فليس سواء عالم وجهول) وتارة يكون واجبا نحو يعجبني أن يكون في الدار صاحبها فلا يجوز حينئذ تقدم الخبر على الناسخ لاجل الحرف المصدري ولا تأخيره عن الاسم لاجل الضمير قال الدماميني وأما تمثيلهم في هذا المقام بنحو كان في الدار صاحبها فليس بصحيح اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع وتارة يكون ممتنعا لمانع كحصر الخبر نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وتصدية ولخفاء اعرابهما نحو كان موسى صديقي وكتأخر مرفوع الخبر نحو كان زيد حسنا وجهه اذ لو قدم وقيل كان حسنا زيد وجهه أو حسنا كان زيد وجهه لزم الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالاجنبي (وقد يتقدم) الخبر على الفعل واسمه مع جميعها ولو كان جملة على الاصح بدليل أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون فان تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل كذا قيل وهو غير لازم فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل بدليل فأما اليتيم فلا تقهر وجوازهم نحو زيدا لم أضرب وعمرا لن أضرب مع امتناع تقديم الفعل على لم ولن والاولى أن يستشهد ببيت العروض وهو قوله

اعلموا أني لكم حافظ * شاهدا ما كنت أو غائبا

وقد يجب التقديم كأن يكون له صدرا كلام نحو أين كان زيد وقد يجب التأخير كما يعلم مما مر ولا يستثنى من هذه الافعال

(الا)

(الا خبر ليس) فانه لا يجوز تقديمه عليها على الاصح قياسا على عسى ونعم بجامع الجمود وما احتج به المجيز من قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم لا حجة فيه لجواز أن يكون يوم منصوبا بفعل مقدر أي يعرفون لا بالخبر أو أنه ظرف والظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره ولذلك جاز ما عندك زيد ذاهبا ولم يجز ما طعامك زيد آكلا لكن هذا يقتضي جواز تقديم خبر ليس عليها اذا كان ظرفا وقد أطلقوا منعه (و) الاخبر (دام) فانه لا يجوز تقديمه عليها مع ما باتفاق لان معمول صلة الحرف المصدرى لا يتقدم عليه ولا على دام وحدها لعدم تصرفها ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته وظاهر كلام الالفية كالشرح أن هذا مجمع عليه أيضا قال المرادى وفيه نظر لان المنع معلل بعلتين وكل منهما لا ينهض مانعا باتفاق ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدرى كيعجبني أن تكون عالما واذا نفى الفعل بما امتنع تقديم الخبر على ما كما يمتنع على ما دام لان ما لها صدر الكلام لا توسطه بينها وبين الفعل فيجوز ما قائما كان زيد دون قائما ما كان زيد واعلم ان خبر هذه الافعال كخبر المبتدا في جواز تعدده ووقوعه مفردا وجملة لها رابط وله مع الاسم حالات فان كانا معرفتين فالاسم هو المعلوم للمخاطب أولا مطلقا فان علمهما وجهل انتساب أحدهما الى الآخر فالاسم هو الاعرف على المختار ما لم يكن الآخر اسم اشارة اتصل به ها التنبيه فان لم يكن أحدهما أعرف فالتخيير وكذا ان كانا نكرتين ولكل منهما مسوغ وان كان لاحدهما فقط فهو الاسم وان اختلفا تنكيرا وتعريفا ولا مسوغ فالمعرفة هو الاسم والآخر هو الخبر ولا يعكس الا في الضرورة وجوزه ابن مالك اختيارا بشرط الفائدة وكون

النكرة غير محضة ومن وروده قوله يكون مزاجها عسل وماء
(وتختص الخمسة الاول) وهي كان ظل ومابينهما (بمرودفة صار)
الدالة على تحول الموصوف عن صفته التي كان عليها الى صفة
أخرى اما باعتبار العوارض أو الحقائق فيصير المعنى واحدا نحو
فكانت هباء منبثا وكنتم أزواجا ثلاثة وقوله
أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا   وقوله تعالى فأصبحتم
بنعمته اخوانا وقال الشاعر   أضحى يمزق أثوابي ويضربني
وقوله تعالى فظلت أعناقهم لها خاضعين وكما تختص هذه الخمسة
بمرادفة صار تختص صار وليس ومابعدهما بعدم الدخول على
مبتدا خبره ماض فلا يقال صار زيد علم ولا مادام زيد قعد وكذا
البواقي لان هذه الافعال تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن
الاخبار والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا (و) تختص (غير ليس
وفتيء وزال) من هذه الافعال (بجواز التمام أي الاستغناء)
بالمرفوع (عن الخبر) ويقال له فاعل حقيقة هذا هو الصحيح
عند ابن مالك وذهب الاكثرون الى أن معنى تمامها دلالتها على
الحدث والزمان فعلى الاول معنى نقصانها عدم اكتفائها بالمرفوع
وعلى الثاني دلالتها على الزمان فقط قال في المغني والصحيح أنها كلها
دالة على الحدث الا ليس وأبطل ابن مالك مذهب الاكثرين
بعشرة أمور ذكرها في شرحه على التسهيل وفي الارتشاف وهذا
الخلاف ينبني عليه خلاف من أنها هل يتعلق بها الظرف والجار
والمجرور أم لا فمن قال بدلالتها على الحدث أجاز تعلقهما بها ومن
قال لا يمنع ذلك واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان
بمعنى حصل (نحو وان كان ذو عسرة) أي وان حصل وأمسى

واصبح

وأصبح بمعنى دخل فى المساء وفى الصباح نحو فسبحان الله (حين تمسون) أى تدخلون فى المساء (وحين تصبحون) أى تدخلون فى الصباح ودام بمعنى بقى نحو خالدين فيها (ما دامت السموات والارض) أى بقيت وأضحى بمعنى دخل فى الضحى نحو أضحينا أى دخلنا فى الضحى وبات بمعنى عرس كقول عمر رضى الله عنه أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بنى أى عرس بها وقد تكون بمعنى نزل فالوابات بالقوم أى نزل بهم ليلا وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك أى انتقل وقد تأتى بمعنى رجع نحو ألا الى الله تصير الامور أى ترجع وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم أى دام ظله وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه لا أبرح أى لا أذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك أى انفصل وأما ليس وفتىء وزال فانها ملازمة للنقص وما أوهم خلاف ذلك يؤول (و) تختص (كان) بمرادفة لم يزل فتفيد استمرار خبرها الاسمها نحو وكان الله على كل شىء مقتدرا و (بجواز زيادتها متوسطة) بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا كالمبتدا وخبره نحو زيد كان عالم والفعل ومرفوعه نحو لم يوجد كان مثلك والموصول وصلته نحو جاء الذى كان ضربته والموصوف وصفته نحو جاء رجل كان عالم واطراد زيادتها بين ما وفعل التعجب (نحو ما كان أحسن زيدا) ومعنى زيادتها أنه لم يؤت بها للاسناد وفهم من قوله كان أنها تزاد بلفظ الماضى وأن غيرها من اخواتها لا يزاد وهو كذلك وما ورد بخلاف ذلك فشاذ ومن قوله متوسطة أنها لا تزاد فى صدر الكلام ولا آخره وهو كذلك لان ما ذكر أولا يكون معتنى بشأنه وما ذكر آخرا يكون محط الفائدة وكلاهما ينافى

الزيادة وجوز الفراء زيادتها آخرا قياسا على الفاء ظن آخرا والاصح المنع لان الزيادة خلاف الاصل فلا تستعمل الافيما اعتيد استعماله فيه (و) تختص بجواز (حذف نون مضارعها المجزوم) أي بالسكون اذ هو الاصل والمتبادر عند الاطلاق فلا تحذف من غير المجزوم والمجزوم بالحذف (وصلا) فلا تحذف من المجزوم بالسكون حال الوقف نحو لم أكن لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى بقي على حرف أو حرفين يجب الوقوف عليه بهاء السكت كعه ولم يعه فلم يك كلم يع فالوقف عليه باعادة الحرف الذى كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن وانما لم يلزم مثله فى لم يع لان اعادة الياء تؤدى الى الغاء الجازم بخلاف لم أكن فان الجازم انما اقتضى حذف الضمة لا حذف النون (ان لم يلقها ساكن) فلا تحذف من المتصل بالساكن لتعاصيها عن الحذف لقوتها بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين خلافا ليونس مستندا الى نحو قوله اذا لم تك الحاجات من همة الفتى وهذا ونحوه محمول عند المانع المتبدفى المنع بطلق الحركة على الضرورة كقوله ولك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل (ولا ضمير نصب متصل) فلا تحذف من المتصل به نحو ان يكنه فلن تسلط عليه اذ الضمائر ترد الاشياء الى أصولها فلا يحذف معها بعض الاصول فاذا توفرت هذه الشروط جاز الحذف نحو ولم أك بغيا أصله أكون فحذفت الضمة للجازم والواو للساكنين والنون للتخفيف ولا يختص الحذف بكان الناقصة بل التامة كذلك ولذلك قرئ وان تك حسنة يضاعفها برفع حسنة (و) تختص أيضا بوجوب (حذفها) دون اسمها وخبرها (معوضا عنها) بعد

الحذف

الحذف (ما) الزائدة وذلك مطرد بعد ان المصدرية الواقعة فى كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل كما (فى مثل) قوله (أبا خراشة)

(أما أنت ذا نفـــر) * فان قومى لم تأكلهم الضبع

أصله افتخرت على لان كنت ذا نفر ثم قدمت العلة على المعلول لافادة الاختصاص ثم حذفت اللام وكان للاختصار فانفصل الضمير وصار ان أنت ذا نفر ثم زيدت ما عوضا عن كان المحذوفة وادغمت النون فى الميم لما بينهما من التقارب فى المخرج فصار أما أنت ذا نفر ويقاس بضمير المخاطب غيره وقد مثل سيبويه بأما زيد ذاهبا وانما خص ضمير المخاطب بالذكر لانه لم يسمع من العرب حذفها الا معه ولا يجوز الجمع بين ما وكان لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه وجوزه المبرد وجرى عليه فى الشرح (و) تختص أيضا بجواز حذفها (مع اسمها) ضميرا كان أو ظاهرا دون خبرها وذلك مطرد بعد ان ولو الشرطيتين كما (فى مثل) قول الحريرى

فان وصلا ألذ به فوصل * وان صرما فصرم كالطلاق

وقولهم الناس مجزيون بأعمالهم (ان خيرا فخير) وان شرا فشر أى ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وقوله عليه السلام (التمس ولو خاتما من حديد) أى ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد وقول الشاعر لا يأمن الدهر ذو بغى ولا ملكا أى ولو كان الباغى ملكا وأما حذف كان مع خبرها وابقاء الاسم فضعيف وعليه ان خير بالرفع أى ان كان فى عملهم خير وفى هذا ونحوه أربعة أوجه مشهورة وان ضممت اليه ان شرا فشر كان المجموع بالقسمة العقلية ستة عشر وجها وقد تحذف مع اسمها وخبرها بعد ان الشرطية كقولهم افعل هذا اما لا أى ان كنت لا تفعل غيره

فما عوض من كان ولا هي النافية للخبر ولما فرغ من كان وأخواتها أخذ يتكلم على ما حمل على ليس وهو ما ولا ولات وبدأ بما فقال (وما النافية عند الحجازيين كليس) في رفع الاسم ونصب الخبر لشبهها بها في نفي الحال والدخول على المعارف والنكرات وفي دخول الباء في الخبر وبنو تميم لا يعملونها بل هي عندهم مهملة وهو القياس لانها حرف لا يختص بقبيل بل تدخل على الاسماء والافعال فأصلها أن لا تعمل قال شاعرهم

ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب * فأجاب ما قتل المحب حرام

أي هو تميمي لا حجازي ولما كان عملها على خلاف الاصل شرط الحجازيون له أربعة شروط أشار الى الاول بقوله (أن يتقدم الاسم) على الخبر فلو قدم الخبر نحو ما مسيء من أعتب بطل عملها خلافا للفراء وان كان ظرفا أو مجرورا خلافا لابن عصفور والى الثاني بقوله (ولم يسبق) الاسم (بان) الزائدة فلو سبق بها كقوله بني غدانة ما ان أنتم ذهب بطل عملها وجوبا عند البصريين لانها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بان فبعدت عن الشبه وروى ذهبا بالنصب وأوّل على أن ان نافية مؤكدة لا الزائدة والى الثالث بقوله (ولا بمعمول الخبر) فان سبق به نحو وما كل من وافى منى أنا عارف بطل عملها وجوبا لضعفها في العمل فلا تتصرف في معمول خبرها بالتقديم (الا) اذا كان المعمول (ظرفا أو) جارا و (مجرورا) فانه لا يبطل نحو ما عندك زيد مقيما وما بي أنت معنيا لتوسعهم فيهما ما لا يتوسع في غيرهما ولم ينبه على هذا الشرط في الشرح والى الرابع بقوله (ولا الخبر) بالرفع عطفا على الضمير المستكن في يسبق أي ولم

يسبق

يسبق الخبر (بالا) فلو سبق بها نحو وما محمد الا رسول بطل عملها لبطلان معنى ليس وزاد بعضهم شرطين ان لا تتكرر وأن لا يبدل من خبرها موجب نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به فاذا توفرت هذه الشروط عملت كليس (نحو ما هذا بشرا) ما هن أمهاتهم واذا عطف على خبرها بلكن أو ببل تعين في المعطوف الرفع على انه خبر مبتدا محذوف نحو ما زيد قائما لكن قاعد او بل قاعد ولا يجوز النصب لان المعطوف بهما موجب وما لا تعمل الا في النفي وأما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الامران والنصب أجود (وكذا لا النافية) للوحدة أو للجنس ظاهرا عند الحجاز بين كليس فيما تقدم لكن عملها قليل جدا لم يردا لا (في الشعر) خاصة (ويشترط) له مع ماتقدم في عمل ما من الشروط الاربعة ما عدا الثاني وزيادة على ما هو (تنكير معموليها) فلا تعمل في معرفة خلافا لابن جني مستندا بقول النابغة

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا * سواها ولا عن حبها متراخيا

وأجاز في شرح التسهيل القياس عليه مع تصريحه في التسهيل بالندور وتأوله المانعون على جعل أنا مرفوعا بفعل مضمر وباغيا نصبا على الحال تقديره ولا أرى باغيا فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل والغالب في خبر لا ان يكون محذوفا حتى قيل بلزومه والصحيح جواز ذكره (نحو) قوله

(تعز فلا شيء على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا)

(و) كذا يعمل عمل ليس (لات) خلافا للاخفش وهي لا زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ وحركت للتخلص من التقاء الساكنين وفتحت تخفيفا قال في الاوضح وعملها باجماع من العرب انتهى

و (لكن) لاتعمل الا (فى الحين) نص عليه سيبويه فأخذ بعضهم بظاهره وقصر عملها على لفظ الحين وقال بعضهم المراد أسماء الزمان وهو ظاهر عبارة الاوضح وكذا ابن مالك فى التسهيل حيث قال وتختص بالحين أومرادفه وصرح فى الشذور وشرحه بأنها تعمل فى الحين بكثرة وفى الساعة والاوان بقلة وهذا منه كالمتوسط فى المسئلة (ولا يجمع) فى كلام (بين جزئيها) أى اسمها وخبرها الضعفها بل لابد من حذف أحدهما الصحة عملها (والغالب) فى كلامهم (حذف) اسمها (المرفوع) وبقاء المنصوب (نحو ولات حين مناص) أى ليس الحين حين فرار ومن غير الغالب عكسه وعليه قرئ شذوذا ولات حين مناص بالرفع قال بعضهم وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغى أن حذف المرفوع لايجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس وهو لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه مالم يتصرفوا فى أصله وأفهم كلامه انه لا يشترط فى عملها تنكير معموليها ولم يتعرض لان النافية لان اعمالها نادر كما فى الاوضح تبعا لابن مالك وذهب الفراء وأكثر البصريين الى المنع واعمالها لغة أهل العالية كقول بعضهم ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية وقول الشاعر

ان هو مستوليا على أحد * الا على أضعف المجانين

(و) النوع (الثانى) من أنواع النواسخ (ان) بالكسر والتشديد و(أن) بالفتح والتشديد وهما موضوعان (للتأكيد) أى لتأكيد الحكم المقترن بأحدهما ونفى الشك عنه والانكار له ومن ثم لا يؤتى بهما اذا كان السامع خالى الذهن من الحكم والتردد فيه و يفترقان من حيث ان ان المكسورة لاتغير الجملة بدخولها عليها

وأن المفتوحة تصيرها في حكم المفرد ولهذا تقع الجملة المقرونة بها موقع الفاعل والمفعول والمجرور وقد اقول بعضهم وظاهر اطلاقه كغيره ان ان لتوكيد الايجاب والنفي ويشهد له قوله تعالى ان الله لا يظلم الناس شيأ وهو الملايم لقول البيانيين ان زيد اليس بقائم فيه توكيد ان لكن ذكروا في باب لا التبرئة ما ينافي الاطلاق (ولكن) بالتشديد وهي موضوعة (للاستدراك) وهو رفع ما يتوهم من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء تقول زيد شجاع فيوهم اثبات الشجاعة لزيد اثبات الكرم له لان من سمة الشجاعة الكرم فاذا أردت رفع هذا التوهم تأتي بلكن فتقول لكنه بخيل وقس على هذا النفي ولا بد ان يتقدمها كلام اما مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك أوضد له ما هذا اسود لكنه أبيض اوخلاف له على الاصح نحو ما قام زيد لكن عمر أشار به ويمتنع أن يكون مماثلا له باتفاق قال أبو حيان في النكت الحسان وقد تأتي للتوكيد نحو لوجاء في أحسنت اليه لكنه لم يجيء (وكأن) بفتح الهمزة وتشديد (للتشبيه) المؤكد عند الجمهور لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه وأن المفيدة للتأكيد سواء كان خبرها جامدا أو مشتقا نحو كأن زيدا أسد اذ أصله ان زيدا كأسد فقدمت الكاف على ان ليدل الكلام على التشبيه من أول وهلة وفتحت همزة ان للجار وصارا حرفا واحدا مدلولا بهما على التشبيه والتأكيد وقيل انها بسيطة لان الاصل عدم التركيب ويلزم عليه ان يكون اطلاق التشبيه ويليها المشبه دائما بخلاف الكاف ومثل فان الذي يليهما المشبه به (أوللظن) على رأي بعضهم نحو كأن زيدا كاتب والصحيح انها لا تكون الا للتشبيه فلا تأتي

لا لظن بل ولا للتقريب ولا للتحقيق وما أوهم خلاف التشبيه فمؤول به (وليت) وهي موضوعة (للتمني) وهو طلب ما لا طمع فيه نحو ليت الشباب يعود يوما فان عوده مستحيل عادة أو ما فيه عسر نحو وليت لي مالا فأحج منه فان حصول المال ممكن ولكن فيه عسر وتعلق التمني بالمستحيل كثير وبالممكن قليل فلا يكون في الواجب ويجب في التمني اذا كان متعلقه ممكنا أن لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا صار ترجيا (ولعل) وهي موضوعة (للترجي) وهو توقع المحبوب المستقرب حصوله نحو لعل الله يرحمنا (أو للاشفاق) وهو توقع المكروه نحو لعلك باخع نفسك ولا يكون الترجي الا في الشيء الممكن بخلاف التمني فانه يكون فيه وفي الممتنع فافترقا وأما قول فرعون لعلي أبلغ الاسباب أسباب السموات فجهل منه أو افك قاله في المغني ولو عبر بالتوقع لكان أخصر لشموله لما ذكر (أو للتعليل) على رأي الكسائي والاخفش نحو فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أي لكي يتذكر وهذا ونحوه عند الجمهور للترجي وترد للاستفهام عند بعض الكوفيين كقوله تعالى وما يدريك لعله يزكى وقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه وقد خرج اليه مستعجلا لعلنا أعجلناك والآية عند المانع محمولة على الترجي والحديث على الاشفاق وعقيل تجيز حذف لامها الاولى وجر اسمها وكسر لامها الاخيرة وهي حينئذ غير عاملة عمل ان كما في المغني وكلامه في الاوضح يشعر بخلافه (فينصبن) هذه الاحرف المتقدمة (المبتدأ) اتفاقا بدخولها عليه ويسمى (اسمهن ويرفعن الخبر) أي خبر المبتدا ويسمى (خبرهن) لكن يشترط في اسمهن ما تقدم في اسم

كان وأخواتها ونسبة الرفع الى هذه الاحرف هو مذهب البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها لانه لم يتغير عما كان عليه ولهذا لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان معمولا لها لجاز والاصح الاول لان لهذه الاحرف شبها بكان الناقصة فى لزوم دخولهن على المبتدا والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل آخر تنبيها على الفرعية ولان معانيها فى الاخبار فكن كالعمد والاسماء كالفضلات فأعطيا اعراب العمد والفضلات كذا قيل فى تقرير العلة وهى متأتية فى ما المجازية ولم يتقدم منصوبها وينبنى على هذا الخلاف خلاف فى جواز العطف بالرفع على اسم ان قبل استكمال الخبر فمن نسب الرفع لها منع العطف لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد ومن منع أجاز العطف لانتفاء ذلك وما اقتضاه كلامه من نسبة العمل لهن محله (ان لم يقترن بهن ما الحرفية) الزائدة فان اقترنت بهن (نحو انما الله اله واحد) وقل انما يوحى الى أنما الهكم اله واحد وكانما يساقون الى الموت ولكنما أسعى لمجد مؤثل ولعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا بطل عملهن وجوبا لزوال اختصاصها بالاسماء ولهذا سميت ما هذه كافة لكفها اما اقترن بها عن العمل ولا يستثنى من ذلك (الا ليت فيجوز) حينئذ فيها (الامران) أى الاعمال وهو الارجح لبقائها على اختصاصها بالاسماء مع ما على الاصح والاهمال حملا على أخواتها وقد روى بهما قول النابغة

قالت الا ليتما هذا الحمام لنا قال ابن مالك فى شرح الكافية ورفعه أقيس وما اقتضاه كلامه من الالغاء فيما عدا ليت وجوازه

فيهما هو الراجح وقيل بجوازه في الكل وهو ظاهر الالفية وقيل بوجوب الاعمال في ليت وخرج بالحرفية الاسمية فلا تكف عن العمل كقوله ولكن ما يقضى فسوف يكون ومثلها ما المصدرية نحو انما فعلت حسن أي ان فعلك حسن ويحتملهما قوله انما صنعوا كيد ساحر وليس لك أن تقدرها كافة لان ذلك يوجب نصب كيد ساحر ووقع في الشرح وفي بعض نسخ الاوضح الاستشهاد بقوله ولكنما يقضى فسوف يكون لما الكافة وهو غير ظاهر (كان المكسورة) أي كما يجوز في ان المكسورة ذلك حال كونها (مخففة) من الثقيلة بأن سكن نونها لكن الاهمال كثير لزوال اختصاصها بالاسماء وانما أعملت قليلا استصحابا للاصل وقد قرئ بهما قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ويكثر كون الفعل الداخلة عليه ناسخا والاكثر فيه كونه ماضيا نحو وان كانت لكبيرة وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ووقوع غير الناسخ بعدها نادر والمضارع أندر كقوله

ان يزينك لنفسك وان * يشينك لهيه

واذا أهملت لزم الخبر للام في الغالب كما سيأتي لئلا يتوهم كونها نافية (واما لكن) اذا كانت (مخففة) من الثقيلة (فتهمل). وجوبا لزوال اختصاصها بالاسماء بدليل ولكن كانوا لهم الظالمين وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياسا وعن يونس انه حكاه عن العرب (وأما أن) المفتوحة اذا خففت (فتعمل) وجوبا كما اذا لم تخفف بخلاف المكسورة فانها أشبه بالفعل منها قاله ابن مالك في شرح الكافية (و) لكن (يجب في غير ضرورة حذف اسمها) وكونه (ضمير شأن) تبع

في هذا ابن الحاجب واما ابن مالك فلم يوجب ذلك بل يجوز أن يكون غيره وهو ظاهر عبارة المصنف في الشذور والاوضح (وكون خبرها جملة) اسمية كانت أو فعلية لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لم يذكر الاسم واما في الضرورة فلا يجب شيء مما تقدم كقوله

بأنك ربيع وغيث مريع * وأنك هناك تكون الثمالا

وكون الجملة (مفصولة من أن ان بدئت بفعل متصرف غير دعاء اما (بقد) نحو ونعلم أن قد صدقتنا (أو) بحرف (تنفيس) نحو علم أن سيكون وقوله

فاعلم فعلم المرء ينفعه * أن سوف يأتي كل ما قدرا

(أو) بحرف (نفي) نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة علم أن لن تحصوه أيحسب أن لم يره أحد (أولو) الامتناعية نحو أن لو نشاء أصبناهم وقل من يذكرها من النحاة وربما جاء ذلك بلا فصل كقوله علموا أن يؤملون فجادوا وأطلق الناظم هنا وقيده في الاوضح بلا ولن ولم فاقتضى ذلك أنه مقصور على أحدها وأفهم كلامه ان الجملة ان بدئت باسم أو فعل جامد أو دعاء لم تحتج الى فاصل بينها وبين أن نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وأن ليس للانسان الا ما سعى والخامسة أن غضب الله عليها في قراءة بعضهم (واما) اذا خففت (فتعمل) وجوبا عند الجمهور استصحابا للاصل وحملا لها على أن المفتوحة لكن تخالفها في أن خبرها لا يلزم كونه جملة وفي أن اسمها لا يجب كونه ضمير شان ولا حذفه بل يجوز اظهاره كما قال (ويقل ذكر اسمها) في اللفظ كقوله

كأن ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية نصب ظبية (ويفصل

الفعل) المتصرف الواقع بعدها ولا يكون الاخبر يا (منها) بأحد شيئين لاغيراما (بلم) نحو كأن لم تغن بالامس (أوقد) نحو فمحذورها كأن قد الما فان كان خبرها مفردا أو جملة اسمية لم يحتج الى فاصل كقوله

وصدر مشرق النحر * كأن ثدياه حقان

ويروى كان ثدييه حقان وترك ذكر ليت ولعل لانهما لا يخففان والحاصل أن ما خفف من هذه الاحرف على ثلاثة أقسام قسم يجوز الغاؤه وهو ان المكسورة وقسم يجب الغاؤه وهو لكن وقسم يمتنع الغاؤه وهو أن المفتوحة وكأن الملحقة بها (و) هذه الاحرف (لا يتوسط خبرهن) بينهن وبين أسمائهن لضعفهن في العمل لعدم تصرفهن وان عملن عمل الافعال وكذا لا يتقدم عليهن ولو ظرفا لذلك كما يفهم بالاولى (الا) اذا كان الخبر (ظرفا أو) جارا و (مجرورا) فيجوز توسطه لتوسعهم فيهما مع تأخرهما عن العامل (نحو ان في ذلك لعبرة) مثال المجرور (ان لدينا أنكالا) مثال الظرف وقد يجب ذلك لعارض نحو ان عند هند عبدها وان في الدار صاحبها وكذا لا يجوز تقديم معمول خبرهن عليهن مطلقا ولا ايلاؤه لهن الا اذا كان ظرفا أو مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا ويجوز حذف خبرهن اذا علم مطلقا عند سيبويه وقد يجب اذا سد مسده واو المصاحبة أو حال أو مصدر مكرر وبعد ليت شعري اذا أردف باستفهام قاله في الكافية الكبرى وأما حذف الاسم فخاص بالضرورة كما صححه ابن عصفور وجزم به في سبك المنظوم ومن جوزه اختيارا خصه بضمير الشان غالبا واعلم ان لهمزة ان ثلاث حالات وجوب الكسر

ان

ان لم يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ووجوب الفتح ان سد ذلك وجواز الامرين ان صح الاعتباران وعلى الحالة الاولى اقتصر المصنف وذكر من صورها اربعة فقال (وتكسران) اذا وقعت (فى الابتداء) اى فى ابتداء الكلام حقيقة أو حكما (نحو انا أنزلناه) ألا ان أولياء الله اذ لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر لتأولها بالمفرد وهو لا يستقل به الكلام (وبعد القسم) أى بأن تقع جوابا له سواء وجدت معه اللام (نحو يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين) أم لا كما فى (والكتاب المبين انا أنزلناه) لان جواب القسم يجب أن يكون جملة ولا يعارض ما هنا اجازة الوجهين بعد فعل القسم حيث لا لام معه كما فى الاوضح وغيره نحو أو تحلفى بربك العلى أنى أبو ذيالك الصبى لان من فتحها لم يجعلها جوابا للقسم (وبعد القول) بأن تقع مع معموليها محكية به (نحو قال انى عبد الله) لان محكى القول لا يكون الا جملة أو ما يؤدى معناها فان وقعت بعد القول غير محكية وجب كسرها نحو ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وفتحها فى نحو أخصك بالقول أنك صالح ونحو أتقول أن زيدا عاقل (وقبل اللام) الابتدائية المعلقة للعامل عن العمل (نحو والله يعلم انك لرسوله) لوجود اللام اذ لو فتحت ان للزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام وما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده وهذه اللام وان تأخرت لفظا لمانع فرتبتها التقديم على ان وتكسر أيضا اذا وقعت فى أول الجملة المخبر بها عن اسم عين وفى أول الصلة والصفة والجملة الحالية والمضاف اليها ما يختص بالجمل كاذ وحيث وقضية كلام ابن الحاجب فى كافيته

وجوب الفتح بعدما يختص بالجملة قال بعض العلماء والاوجه جواز الوجهين بعد حيث الكسر باعتبار كون المضاف اليه جملة والفتح باعتبار كونه فى معنى المصدر ولزوم اضافتها الى الجملة لا يقتضى وجوب الكسر لان الاصل فى المضاف اليه أن يكون مفردا وامتناع اضافتها الى المفرد انما هو فى اللفظ لا فى المعنى على أن الكسائى جوز اضافتها اليه ومن ثم قال المرادى ويتخرج الفتح على مذهب الكسائى وعلى ذلك ينبغى جوازهما أيضا بعد اذ ويؤيده جوازهما فى اذا الفجائية مع اختصاصها بالجملة (تتمة) تفتح أن وجوبا اذا وقعت فاعلا أو نائبا عنه أو مفعولا به غير محكية أو مبتدأ أو خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها أو مجرورة بحرف أو بما لا يختص بالجمل أو تابعة لشىء من ذلك وتكسران أو تفتح اذا وقعت بعد اذا الفجائية أو فاء الجزاء أو أما أو لا جرم أو واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه أو وقعت فى موضع التعليل أو خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد وقد بسط فى الاوضح الكلام على هذه الامور (ويجوز دخول اللام) الابتدائية عند ارادة المبالغة فى التأكيد (على ما) أى الذى أو شىء (تأخر من خبر ان المكسورة) وان تقدم معموله نحو أنى لو زر وان زيدا لابوه قائم فلو قدم الخبر امتنع دخول اللام عليه كما لو كان مع تأخره منفيا أو ماضيا متصرفا خاليا من قد وهذه اللام هى الداخلة على المبتدا وانما أخرت مع الخبر كراهة اجتماع حرفى تأكيد وتسمى اللام المزحلقة وزحلقت دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها (أو) من (اسمها) عن خبرها نحو ان فى ذلك لعبرة لاولى الابصار ولا يكون الخبر فى ذلك الا ظرفا أو جارا ومجرورا

او

أو عن معمول خبرها نحو ان فيك لزيدا راغب وعبارة بعضهم تقتضى أن تأخر الاسم عن الخبر شرط فى دخول اللام وليس كذلك بل الشرط أن لا يلى ان لئلا يجمع بين حرفى تأكيد كما مثلنا (أو ما توسط) بين الخبر والاسم أو بين الاسم وغيره (من معمول الخبر) نحو ان زيدا لطعامك آكل وان فى الدار لعندك زيدا جالس فلو أخر عن الخبر امتنع دخولها عليه كما لو كان مع توسطه حالا أو الخبر غير صالح للام وظاهر كلامه دخولها عليه وان صحبت الخبر أيضا وهو ما صححه ابن مالك وأبو حيان وصحح بعضهم المنع لان الحرف اذا أعيد للتأكيد لم يعد الا مع ما دخل عليه أو مع ضميره ولا يعاد مع غيره الا فى ضرورة وقضية كلام بعضهم أن توسط المعمول بين الاسم والخبر شرط لدخول اللام عليه وليس كذلك بل الشرط أن يفصل المعمول عن ان كما مثلنا (أو من ضمير الفصل) نحو ان هذا لهو القصص الحق سمى به لكونه فاصلا بين الخبر والتابع والكوفيون يسمونه عمادا لانه يعتمد عليه فى تأدية المعنى أو لانه حافظ لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد فى البيت الحافظ للسقف من السقوط والصحيح أنه اسم وأنه لا محل له من الاعراب ومن فى قوله من خبر ان للبيان (تنبيـــه) لا تدخل اللام فى غير ما ذكر وسمع فى مواضع وخرج على زيادتها نحو

أم الحليس لعجوز شهربه * ولكننى عن حبها لعميد

قال البدر ابن مالك وأحسن ما زيدت فيه قوله

ان الخلافة بعدهم لذميمة * وخلائف ظرف لمما أحقر

(ويجب) دخولها (مع) ان (المخففة) المكسورة الهمزة (ان أهملت وان لم يظهر المعنى) لانها لما أهملت صارت بصورة

ان النافية فخيف اللبس فجىء بعدها باللام دفعاله وتسمى اللام الفارقة فان أعملت أوظهر المعنى لوجود قرينة دافعة لاحتمال النفى لفظية بأن يكون الخبر منفيا نحوان زيد لن يقوم أومعنوية كأن يكون الكلام سيق للمدح كقوله

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن

لم يجب دخولها بل قد يجب تركها كالمثال المذكور وقضية كلامه فى الشرح أن هذه اللام هى لام الابتداء وبه صرح فى الاوضح وهو مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وذهب بعضهم الى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا تقدم عليها فعل قلبى كقوله عليه الصلاة والسلام قد علمنا ان كنت لمؤمنا فمن جعلها لام الابتداء كسر همزة ان ومن جعلها لاما أخرى فتحها (ومثل ان) المشددة فى نصب الاسم ورفع الخبر (لا النافية للجنس) لمشابهتها لها فى التوكيد ولزوم الصدر والدخول على الجملة الاسمية وتسمى لا التبرئة لانها تدل على نفى الجنس فكأنها تدل على البراءة منه وخرج بالنافية لا الناهية فانها تختص بالمضارع والزائدة فلا تعمل شيأ وهى اتى دخولها فى الكلام كخروجها وبقوله للجنس لا النافية للوحدة لانها تعمل عمل ليس لكن تقدم أن المشبهة بليس قد تكون نافية للجنس فكان الاولى التعبير بلا المحمولة على ان كما قال ابن مالك فى نكته على مقدمة ابن الحاجب قال ويفرق بين ارادة الجنس وغيره بالقرائن والاصل أن لا تعمل لما تقدم فى ما النافية لكن ورد السماع بعملها على خلاف القياس وانما تعمل بشروط أربعة الاول أن يقصد بها نفى الجنس على سبيل الاستغراق الثانى أن لا يدخل عليها جار الثالث

والرابع

والرابع أن لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل وأن يكون هو والخبر نكرتين واليها أشار بقوله (لكن عملها خاص بالنكرات المتصلة بها) فلا تعمل فى معرفة وما أوهم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه ولا فى نكرة منفصلة فاذا وجدت هذه الشروط عملت وجوبا ان أفردت وجوازا ان كررت ثم اسمها ان كان مضافا (نحو لا صاحب علم ممقوت) أو شبيها به نحو لا حسنا وجهه فى الدار (ولا عشرين درهما عندى) ظهر نصبه وكان معربا باتفاق والمراد بشبهه ما تعلق به شئ من تمام معناه سواء كان ذلك الشئ مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا وانما سمى شبيها بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف (فان كان اسمها غير مضاف) الى نكرة (ولا شبهه) بأن كان مفردا أو مثنى أو مجموعا (بنى) معها على ما ينصب به لو كان معربا لتضمنه معنى من الجنسية فان كان مفردا لفظا ومعنى أو لفظا فقط أو جمع تكسير لمذكر أو مؤنث بنى (على الفتح) كما فى (نحو ولا رجل) ولا قوم (ولا رجال) ولا هنود فى الدار ومنه لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت (و) بنى (عليه أو على الكسر) مع عدم التنوين عند الجمهور ان كان مما جمع بألف وتاء كما (فى نحو لا مسلمات) وقد روى بهما قوله لذات ولا لذات للشيب فالكسر استصحابا للاصل والفتح نظرا للاصل فى بناء المركبات قال المصنف وهو أرجح والتزمه ابن عصفور (و) بنى (على الياء) على الاصح ان كان مثنى أو مجموعا على حده كما (فى نحو ولا رجلين ولا مسلمين) عندك وقد تقدم أن لا اذا كررت كان عملها جائزا لا واجبا فلذلك قال (ولك فى نحو ولا حول ولا قوة الا بالله) من كل تركيب تكررت

فيه لا واسمهما مفرد (فتح الاول) من الاسمين واذا فتحت (ففى الثانى) ثلاثة أوجه (الفتح) على اعمال لا الثانية نحو فلا رفث ولا فسوق بالفتح فيهما والكلام حينئذ جملتان (والنصب) على جعلها زائدة وعطف الاسم بعدها على محل اسم لا قبلها فان محله نصب نحو لا نسب اليوم ولا خلة بنصب الثانى والكلام حينئذ جملة واحدة (والرفع) على اعمالها عمل ليس أو زيادتها وعطف ما بعدها على محل لا الاولى مع اسمها فان موضعهما رفع بالابتداء لانهما بالتركيب صارا كالشىء الواحد وحق الاسم المخبر عنه أن يرفع بالابتداء والكلام على اعمالها عمل ليس جملتان وهذه الاوجه الثلاثة جائزة فى الثانى أيضا اذا كان اسم لا الاولى معربا نحو لا غلام رجل ولا امرأة (كالصفة) اذا كانت مفردة متصلة باسم لا المبنى كما (فى نحو لا رجل ظريف) ولا ماء ماء باردا عندنا فالفتح على ان الصفة والموصوف ركبا تركيب خمسة عشر ثم أدخلت لا عليهما بعد أن صارا كاسم واحد والنصب على اتباع الصفة لمحل الاسم والرفع على اتباعها المحل لا مع اسمها وكالصفة فى ذلك التوكيد اللفظى المتصل وأما البدل فان كان نكرة فكالصفة المفصولة على ما سيأتى نحو لا أحد رجلا وامرأة فى الدار ومثله عطف البيان ان أجريناه فى النكرات وان كان معرفة وجب الرفع كالنسق المعرفة نحو لا أحد زيد فيها (و) لك فيه أيضا (رفعه) أى الاول على الابتداء أو على اعمال لا عمل ليس واذا رفعته (فيمتنع) حينئذ فى الثانى (النصب) لعدم نصب المعطوف عليه لفظا أو محلا ويجوز فيه الفتح على اعمال لا الثانية نحو فلا لغو ولا تأثيم فيها والرفع على اعمالها عمل ليس أو زيادتها

وعطف

وعطف الاسم بعدها على ماقبلها نحو لا ناقة لى فيها ولا جمل ففى جملة التركيب خمسة أوجه وجهان فى الاولى وثلاثة فى الثانية ولو قلت لا رجل ولا طالعا جبلا امتنع الفتح لامتناع تركيب غير المفردة (وان لم تكرر لا) مع المعطوف نحو لا حول ولا قوة (أو فصلت الصفة) عن موصوفها نحو ولا رجل فيها كريما (أو كانت غير مفردة) بأن كانت مضافة أو شبيهة به سواء أكان الموصوف مفردا أم لا نحو لا رجل صاحب بر عندنا أو لا غلام سفر صاحب بر عندنا أو كانت مفردة وهو غير مفرد نحو لا غلام سفر ظريف عندنا (امتنع) فى المسائل الاربع فى المعطوف والصفة (الفتح) لعدم لا فى الاولى وامتناع التركيب فى الباقى لانهم لم يركبوا ثلاثة أشياء فيجعلوها كشىء واحد وجاز فيهما الرفع والنصب كقوله

فلا أب وابنا مثل مروان وابنه   يروى بنصب ابن وبرفعه

(تتمة) اذا علم خبر لا جاز حذفه كثيرا عند الحجازيين ووجب عند بنى تميم والطائيين نحو قالوا لا ضير أى علينا ولا اله الا الله أى موجود فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب كقوله عليه الصلاة والسلام لا أحد اغير من الله عز وجل وقد يحذف اسم لا للعلم به كقوله لا عليك أى لا بأس عليك (الثالث) من أنواع النواسخ (ظن) من الظن بمعنى الحسبان لا بمعنى اتهم وقد ترد بمعنى علم (ورأى) بمعنى علم لا من الرأى وقد ترد بمعنى ظن (وحسب) وهى كظن (ودرى) فى لغية بمعنى علم والاكثر تعديها بالباء لواحد فان دخلت عليها الهمزة تعدت لآخر بنفسها (وخال) ماضى يخال وهى كظن لا ماضى يخول بمعنى تكبر (وزعم) وهى كظن والاكثر وقوعها على أن وأن وصلتهما تسد

مسندمعه ولهما والزعم قول يطلق على الحق والباطل وأكثر ما يقال فيما يشك فيه وفى شرح التلخيص للسبكى ولم يستعمل الزعم فى القرآن الا بالباطل واستعمل فى غيره للصحيح كقول هرقل لابى سفيان زعمت وهو كثير ولكن اذا تأملته تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا أو هو كقول لم يقم الدليل على صحته وان كان صحيحا فى نفس الامرانتهى ومن استعماله فى الصحيح قول أبى طالب

ودعوتنى وزعمت انك ناصحى * ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

(ووجد) بمعنى علم لا بمعنى حزن أوحقد (وعلم) بمعنى تيقن لا بمعنى عرف وخرج بقوله (القلبيات) أى القائم معانيها بالقلب ما اذا كانت معانيها غير قلبية فانها تكون لازمة غالبا كرأى بمعنى أبصر كرأيت الهلال أى أبصرته وحسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص ودرى بمعنى ختل نحو درى الذئب الصيد اذا ختله واستخفى له ليفترسه وخال بمعنى ظلع يقال خال الفرس اذا ظلع وزعم بمعنى سمن أو هزل نحو زعمت الشاة أى سمنت أوهزلت ووجد بمعنى استغنى يقال وجد زيد اذا استغنى فصار ذا جدة وعلم بمعنى انشقاق الشفة العليا يقال علمت الشفة اذا انشقت وهذه الافعال المذكورة وكذا تصرفاتها تدخل على المبتدا والخبر بعد استيفاء فاعلها (فتنصبهما) معا (مفعولين) لهما عند الجمهور (نحو وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه وقوله (رأيت الله أكبر كل شىء) محاولة وأكثرهم جنودا وقوله حسبت التقى والجود خير تجارة وقوله دريت الوفى العهد ياعرو فاغتبط

وقوله ماخلتنى زلت بعدكم ضمنا وقوله زعمتنى شيخا ولست بشيخ
وقوله تعالى انا وجدناه صابرا وقوله فان علمتموهن مؤمنات
والاصل فى هذه الافعال ان يعملن ولكن قد يعرض لهن ما يضعفهن
عن العمل فيهملن معه بترجيح (ويلغين برجحان) والالغاء
ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه أو تأخره (ان
تأخرن) عن المعمولين (نحو) قوله (القوم فى أثرى ظننت)
فأخر الفعل وأهمل لضعفه بالتأخر وماقبله مبتدأ وخبر (ويلغين)
بمساواة لاعمالهن (ان توسطن) بينهما (نحو) قوله
أبالاراجيز ياابن اللوم توعدنى (وفى الاراجيز خلت اللوم
والخور) فتوسط الفعل بين اللوم والاراجيز وأهمل لضعفه
بالتوسط أيضا وانما كان الالغاء والاعمال مع التوسط على حد
سواء لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل
منهما مرجح قال أبوحيان وقيل الاعمال أرجح لان العامل اللفظى
أقوى من العامل المعنوى وبه جزم فى الاوضح وفهم من كلامه ان
الالغاء حينئذ جائز لا واجب وأنه لا يجوز مع تقدم العامل على
المعمولين وان تقدم عليه غيره وهو كذلك على المشهور (و) هذه
الافعال (ان وليهن) ماله صدر الكلام وهو واحد من ستة
وهى (ما) مطلقا (ولا وان) فى جواب قسم ملفوظ به أومقدر
اذ ليس لهما صدر الكلام الا حينئذ (النافيات) لما وليهن
نحو علمت مازيد قائم وعلمت والله لازيد فى الدار ولا عمرو وعلمت
والله ان زيد قائم (أولام الابتداء) نحو ولقد علموا لمن اشتراه
الآية ومنه قوله أنى رأيت لملاك الشيمة الادب (أو) لام
(القسم) نحو علمت والله ليقومن زيد وقوله

ولقد علمت لتأتين منيتي (أو الاستفهام) سواء تقدمت اداته على المفعول الاول نحو وان أدري أقريب أم بعيد ما توعدون أم كان المفعول اسم استفهام كما سيأتي أم أضيف الى ما فيه معنى الاستفهام لعلمت أبو من زيد فان كان الاستفهام في الثاني كعلمت زيدا أبو من هو فالارجح نصب الاول لانه غير مستفهم به ولا مضاف اليه قاله ابن مالك في شرح الكافية (بطل عملهن) أي عمل هذه الافعال (في اللفظ) دون المحل (وجوبا) لوجود المانع من العمل وهو اعتراض ماله صدر الكلام (ويسمى ذلك تعليقا) لانه ابطال عملها في اللفظ مع ابقاء العامل بالمحل فهو كالمرأة المعلقة التي هي لا مزوجة ولا مطلقة بدليل صحة العطف بالنصب على محل الجملة التي علق العامل عنها ولا فرق في الاستفهام بين ان يكون عمدة (نحو لنعلم أي الحزبين أحصى) ونحو علمت متى السفر أو فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون فأي منقلب مفعول مطلق منصوب بما بعده لا مفعول به منصوب بما قبله لان الاستفهام له صدر الكلام (تتمة) ذكر أبو علي في التذكرة ان من جملة المعلقات لعل كقوله تعالى وان أدري لعله فتنة وجزم به في الشذور وشرحه وذكر بعضهم من جملتها لو وجزم به في التسهيل والمصنف في الشذور وشرحه أيضا كقوله

لقد علم الاقوام لو أن حاتما * اراد ثراء المال كان له وفر

ولا يجوز حذف المفعولين أو أحدهما لغير دليل لانك اذا اقتصرت على ظننت مثلا لم تكن فيه فائدة اذ لا يخلو الانسان من ظن فان دل دليل جاز ذلك (تنبيه) قد يضمن القول معنى الظن فينصب المبتدا والخبر مفعولين عند سليم مطلقا وغيرهم يخصه

مضارع مبدوء بتاء الخطاب بعد استفهام متصل به أو منفصل عنه بظرف أو مفعول نحو أتقول زيدا منطلقا وأفي الدار تقول عمرا مقيما وإ بهالا تقول بني لؤي فان لم يستوف الشروط تعينت الحكاية

(باب) في ذكر الفاعل وأحكامه

(الفاعل) وهو اسم أو ما في تأويله قدم عليه فعل تام أو ما في تأويله وأسند اليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه وله أحكام منها أنه (مرفوع) بما أسند اليه ورفعه اما حقيقة (كقام زيد) وعمرو قائم أبوه (ومات عمرو) وخالد ميت أبوه أو حكما كالمجرور بمن الزائدة نحو وما يأتيهم من ذكر أو باضافة المصدر اليه نحو ولولا دفع الله الناس ومثل بهما لينبه بهما على ان الفاعل نوعان نوع يكون المسند واقعا من الفاعل كالأول ونوع يكون المسند قائما به كالثاني (و) منها (أنه لا يتأخر عامله عنه) بأن يتقدم الفاعل عليه لانهما لما كانا كالكلمة الواحدة امتنع تقديم الفاعل عليه كما يمتنع تقديم عجز الكلمة على صدرها واستدل أبو البقاء في اللباب على انهما كالكلمة الواحدة باثني عشر وجها أخذها من سر الصناعة لابن جني فان وجد في اللفظ ما ظاهره أنه فاعل مقدم وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا وكون المقدم اما مبتدأ كما في نحو زيد قام واما فاعلا لفعل محذوف كما في نحو وان أحد من المشركين استجارك واما نحو قول الزباء

ما للجمال مشيها وئيدا ضرورة أو مؤول (و) منها أن عامله (لا تلحقه علامة تثنية) اذا كان الفاعل مثنى ظاهرا (ولا) علامة (جمع) اذا كان مجموعا ظاهرا فلا يقال على اللغة الفصحى قاما رجلان وقاموا رجال وقمن نسوة (بل يقال قام رجلان و) قام

(رجال و) قام (نساء) بتجريد العامل من علامة التثنية والجمع
وبها جاء التنزيل نحو قال رجلان وقال الظالمون وقال نسوة
(كما يقال) مع المفرد (قام رجل) بتجريد الفعل اذ لو قيل
قاما رجلان مثلا لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله من
الفعل والفاعل خبر مقدم فالتزم تجريد العامل دفعا لهذا الايهام
وحكم الوصف في ذلك حكم الفعل (وشذ) الحاقهما بالعامل
المسند لما بعدها من مثنى ومجموع كقول الشاعر
وقد أسلماه مبعد وحميم وقوله
يلومونني في اشتراء النخيل * أهلي فكلهم ألوم
وقوله
نتج الربيع محاسنا * ألقحنها غر السحائب
وهذه لغة طيء تسميها النحويون لغة أكلوني البراغيث وعليها جاء
ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث (يتعاقبون فيكم
ملائكة بالليل والنهار) وقوله أيضا لورقة بن نوفل (أومخرجيّ هم)
بتشديد الياء حين قال له ورقة ليتني أكون معك اذ يخرجك قومك
وأصله أومخرجون يهم اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما
بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسر ما قبلها فصار
أومخرجيّ هم وفهم من كلامه ان هذه الاحرف اللاحقة للعامل
ليست بضمائر وهو كذلك على هذه اللغة بل هي علامات للفاعل
كالتاء في قامت هند والصحيح ان هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين
أو المفردات المتعاطفة خلافا للخضراوي وانما كان الفصيح ترك
علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة تأنيثه لان تثنيته وجمعه
يعلمان من لفظه دائما بخلاف تأنيثه فانه قد لا يعلم من لفظه بأن

يكون

يكون مقدرا به التأنيث مع ان فى الالحاق هنا زيادة ثقل بخلافه ثم
(و) منها ان عامله (يلحقه علامة التأنيث) فى آخره ان كان
ماضيا أو وصفا وفى أوله ان كان مضارعا (ان كان) الفاعل
(مؤنثا) حقيقيا كان وهو ماله فرج (كقامت هند) وتقوم
دعد وزيد قائمة أمه أو مجازيا (و) هو بخلافه نحو (طلعت
الشمس) وتغرب الشمس واليوم طالعة الشمس فيه من جهة
الجواز والحاقها له واجب اذا أسند الى ظاهر متصل حقيقى
التأنيث ولو مثنى أو مجموعا بالالف والتاء كقامت الهندات أو الى
ضمير متصل عائد الى مؤنث مطلقا كالشمس طلعت وشذ قول
بعضهم قال فلانة واما قوله ولا أرض أبقل ابقالها فضرورة
(ويجوز الوجهان) أى الحاق العامل للعلامة وعدمه فى أربع
مسائل والالحاق أرجح فى جميعها أحدها (فى) العامل اذا أسند
الى (مجازى التأنيث الظاهر) المتصل (نحو) طلعت
أو طلع الشمس والمنفصل نحو (قد جاءتكم موعظة) ونحو فقد
جاءكم بينة وكلامه فى الشرح يقتضى ان التأنيث فى هذا أرجح
وكلامهم صريح فى خلافه كما ستراه (و) الثانية (فى) العامل اذا
أسند الى الحقيقى التأنيث (المنفصل) من العامل بغير الا (نحو)
قامت اليوم هند (وحضرت القاضى امرأة) ونحو اذا جاءك
المؤمنات وقوله ان امرءا غره منكن واحدة وخرج بقوله
الحقيقى غيره نحو وطلع اليوم الشمس فترك العلامة أحسن اظهارا
لفضل الحقيقى على غيره قاله الدماميني فى شرح التسهيل نقلا عن
النحاة ثم قال والذى يظهر لى خلاف ذلك فان الكتاب العزيز
قد كثر فيه الاتيان بالعلامة عند الاسناد الى ظاهر غير الحقيقى

كثيرة وسبعة وقع فيهم ذلك فنيف على مائتي موضع ووقع فيه
مما ترك فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو خمسين موضعا
وكثرة أحد الاستعمالين دليل على أرجحيته فينبغي المصير الى
القول بأن الاتيان بالعلامة في ذلك أحسن انتهى وبه تعلم موافق
لمقتضى عبارة الشرح والثالثة هو المشار اليها بقوله (أو المتصل)
بعامله كما (في باب نعم وبئس) وذلك نحو (نعمت) أو نعم (المرأة
هند) فالتأنيث على مقتضى الظاهر والتذكير على ارادة
الجنس اذ ليس المراد امرأة واحدة بل المراد الجنس فمدحوه أو ذموه
عموما ثم خصوا من أرادوا مدحه أو ذمه مبالغة بذكره مرتين
(و) الرابعة (في) العامل اذا أسند الى (الجمع) سواء كان جمع
تكسير لمذكر (نحو قام الأعراب) أو لمؤنث كقامت الهنود
أو اسم جمع كقامت النساء أو اسم جنس كأورقت الشجر فالتأنيث
في ذلك على التأويل بالجماعة والتذكير على التأويل بالجمع
ولا يستثنى من الجمع (الا جمعي التصحيح) المذكر والمؤنث
(فكمفرديهما) أي في التذكير والتأنيث فيجب التذكير على
الاصح في (نحو قام الزيدون) مما هو جمع لمذكر سالم كما يجب
في (نحو قام زيد) لان سلامة نظمه تدل على التذكير وقضية
هذه العلة جواز الوجهين في نحو جاء بنون لتغير نظم واحده
وبه صرح بعضهم بل نقل الشاطبي الاتفاق على ذلك (و يجب
التأنيث في نحو (قامت الهندات) مما هو جمع لمؤنث سالم
كما يجب في نحو قامت هند وهذا مذهب جمهور البصريين وجمع
المرادي وغيره واستثنوا منه ما يكون واحده مذكرا كالطلحات
أو مغيرا كبنات فحكمه حكم جمع التكسير ونقل الشاطبي

الاتفاق

الاتفاق على ذلك أيضا فى الصورة الثانية ولما كان هنا مظنة سؤال هو أن يقال قد مر أن الفاعل الحقيقى المنفصل يجوز فيه الوجهان فلم منع التأنيث فى نحو ما قامت الاهند مع أنه حقيقى التأنيث أشار الى دفعه بقوله (وانما امتنع فى النثر) أن يقال ما قامت الاهند) بتأنيث الفاعل (لان الفاعل) فى الحقيقة ليس هو ما بعد الا وانما هو (مذكر محذوف) والفعل مسند اليه وما بعد الا بدل منه والتقدير ما قام أحد الاهند وقضية هذه العلة امتناع نحو ما طلعت الا الشمس وافهم كلامه جواز التأنيث فى النظم وهو مذهب الاخفش كقول الشاعر

مابرئت من ريبة وذم * فى حربنا الا بنات العم

وقضية كلام الالفية والتسهيل جوازه فى النثر وصححه المرادى بقلة وصرح المصنف فى الشذور بمرجوحيته ومنه قراءة أبى جعفر ان كانت الاصيحة واحدة بالرفع وحذف الفاعل فى هذا جائز مطرد (كحذفه) اذا وقع فاعل المصدر كما (فى نحو أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما) فاطعام مصدر وفاعله محذوف والتقدير أو اطعامه يتيما بالاضافة الى الفاعل (و) كحذفه فى باب النيابة عن الفاعل (نحو قضى الامر) أصله والله أعلم قضى الله الامر (و) كحذفه فى باب التعجب عند وجود ما يدل عليه نحو (أسمع بهم وأبصر) أى بهم وهذا بناء على أن أفعل خبر بصيغة الامر وأصله أفعل بصيغة الماضى وما بعده فاعل كما سيأتى فى بابه لكن لما غيرت الصيغة قبح رفعه للظاهر لكونه على صورة الامر فزيدت الباء فى فاعله لاصلاح اللفظ كما زيدت فى فاعل كفى لا بمعنى وفى فهذه أربعة مواضع يطرد حذف الفاعل

فيهما ويضاف اليها فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو اضربن يا زيدون واضربن يا هند كما قرر في محله (ويمتنع) حذفه (في غيرهن) لانه عمدة وكالجزء من الكلمة وذلك لا يجوز بل ان ظهر في اللفظ فذلك واضح والا فهو ضمير مستتر راجع اما المذكور كهند قامت أو لما دل عليه الفعل كقوله عليه الصلاة والسلام ولا يشرب الخمر حين يشربها أي لا يشرب الشارب وحسن ذلك تقدم نظيره في قوله ولا يزني الزاني أو لما دل عليه الحال أي المشاهدة نحو كلا اذا بلغت التراقي أي بلغت الروح (والاصل) في الفاعل (أن يلي عامله) لانه كالجزء منه ولذلك سكن له آخر الفعل اذا كان ضميرا كراهة توالي أربع متحركات وانما يكرهون ذلك في كلمة واحدة فدل ذلك على أنهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول فالاصل فيه أن ينفصل عنه ويتأخر عن الفاعل لانه فضلة (وقد) يجاء بخلاف الأصل فيلي المفعول الفعل (ويتأخر) الفاعل (عنه) اما (جوازا) كما في (نحو ولقد جاء آل فرعون النذر) وقوله جاء الخلافة أو كانت له قدرا (كما أتى ربه موسى على قدر) ولا يضر في هذا اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الرتبة (و) اما (وجوبا) وذلك في ثلاث مسائل احداها أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول كما (في نحو واذا ابتلى ابراهيم) اذ لو أخر لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا في الضرورة وفي مواضع مخصوصة وأجازه ابن جني في النثر بقلة وتبعه ابن مالك قال لان استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه الثانية أن يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل (و) ذلك (نحو ضربني زيد) اذ لو قدم والحالة هذه لانفصل الضمير مع تأتي

أتصاله وهو ولا يجوز الا فيما استثنى الثالثة أن يحصر الفاعل بانما نحو انما يخشى الله من عباده العلماء أو بالا على الاصح نحو ما ضرب عمرا الا زيد (وقد يجب) ذاك الاصل الذى هو ايلاء الفاعل لعامله (وتأخر المفعول) عنه وذلك فى ثلاث مسائل أيضا أحدها أن يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل (كضربت زيدا) اذ لو تقدم على الفاعل لانفصل الضمير مع امكان اتصاله ولا يخفى عليك أن تأخير المفعول انما يجب اذا كان ضميرا متصلا أيضا والا فتقديمه على عامله جائز كما صرح به فى الاوضح واعترض فيه على ابن مالك بأن كلامه فى الالفية يوهم امتناع التقديم الثانية أن يخاف التباس أحدهما بالآخر لعدم ظهور الاعراب وعدم قرينة تميز أحدهما عن الآخر سواء أكانا مقصورين أم اسمى اشارة أم موصولين أم مضافين الى ياء المتكلم (و) ذلك نحو (ضرب موسى عيسى) أو غلامى غلامى أو هذا ذاك أو من فى الدار من على الباب فيتعين فى مثل هذا كون الاول فاعلا والثانى مفعولا خلافا لابن الحاج محتجا بأن العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير وبأن الاجمال من مقاصد العقلاء وبأنه يجوز ضرب أحدهما الآخر وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق وشرعا على الاصح وبأن الزجاجى نقل الاتفاق على أنه يجوز فى نحو فما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمها ودعواهم خبرها وبالعكس (بخلاف) ما اذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية فلا يجب التأخير بل يجوز التقديم كما فى (نحو أرضعت الصغرى الكبرى) وضربت موسى سعدى الثالثة أن يحصر المفعول بانما نحو انما ضرب زيد عمرا أو بالا على الاصح نحو ما ضرب

زيد الاعمرا (وقد يتقدم المفعول على العامل والفاعل اما جوازا نحو فريقا هدى) وفريقا حق عليهم الضلالة واما وجوبا وذلك في مسئلتين أن يكون له صدر الكلام (نحو أياما تدعوا) فأيا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بأي فكل منهما عامل في عامله من جهتين مختلفتين الثانية أن يقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب أما وليس للعامل منصوب غيره مقدم نحو فأما اليتيم فلا تقهر ونحو وربك فكبر والحاصل أن للفاعل ثلاث حالات تأخره جوازا أو وجوبا وتوسطه وجوبا وللمفعول أربع حالات تأخره وجوبا وتوسطه وجوبا وتقدمه عليهما وجوبا وعلى الفاعل جوازا ويوجد في بعض النسخ (وان كان الفعل) العامل في الفاعل (نعم وبئس فالفاعل) اما ظاهر أو مضمر فالظاهر يجب أن يكون (معرفا بأل الجنسية) على أحد القولين أو العهدية على القول الآخر والقول بأنها للجنس حقيقة أو مجازا أو للعهد الذهني أو الشخصي مذكور في المطولات (نحو نعم العبد) انه أواب وبئس الشراب (أو مضافا لما هي) أي أل الجنسية (فيه نحو ولنعم دار المتقين) وبئس مثوى المتكبرين أو مضافا الى مضاف لما هي فيه كنعم ابن أخت القوم وبئس ابن غلام الرجل واشتراط كون الظاهر بأل أو مضافا لما هي فيه هو الغالب كما قال المرادي فقد حكى الاخفش أن ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة وأجاز الجرمي أن يكون علما كقوله عليه الصلاة والسلام نعم عبد الله خالد بن الوليد وهذا ونحوه مما يوهم ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف الى علم شاذ أو مؤول وكون المرفوع بعدهما فاعلا هو عند القائل بفعليتهما وأما من

يرى

برى اسميته مافقال صاحب البسيط ينبغى أن يكون تابعا لنعم أو بدلا أو عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح وأما الفاعل المضمر فقد أشار اليه بقوله (أوضميرا) مفردا (مستترا) وجوبا (مفسرا) لكونه مبهما (بتمييز) بعده قابل لأل مذكور غالبا (مطابق) ذلك التمييز (للمخصوص) بالمدح أوالذم افرادا وتذكيرا وفرعهما (نحو بئس للظالمين بدلا) ونحو نعم أمرأ هرم ونعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون والمخصوص بالمدح أوالذم مبتدأ والجملة خبره تقدم عليها أوتأخر والرابط بينهما العموم فيما اذا كان الفاعل ظاهرا كامر وكذا اذا كان مضمرا فتأمل ولا يجوز توسطه بين الفعل والفاعل ولا بينه وبين التمييز فلا يقال نعم زيد الرجل ولا نعم زيد رجلا ويجوز حذفه لدليل نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد أى أيوب

(باب) فى ذكر النائب عن الفاعل

وهو ما حذف فاعله واقيم هو مقامه (يحذف الفاعل) للجهل به كسرق المتاع أولغرض لفظى كتصحيح النظم أومعنوى كالتعظيم (فينوب عنه فى أحكامه كلها) من وجوب الرفع والتأخير عن العامل واستحقاقه للاتصال به وتأنيث العامل لتأنيثه وامتناع حذفه وغير ذلك من الاحكام للفاعل وهذه العبارة لعمومها أحسن من عبارته فى الاوضح (مفعول به) اذا وجد وهو النائب عنه بالاصالة ولهذا لا ينوب عنه غيره مع وجوده نحو قضى الامر كما يفهم من قوله (فان لم يوجد) فى اللفظ (ف) ينوب عنه (ما) أى الذى أو شىء (اختص وتصرف من ظرف) زمانى أومكانى نحو صيم رمضان وجلس امام الامير والمتصرف ما استعمل

فى الظرفية وغيرها والمختص ما اختص بعلمية أو اضافة أو غيرهما (أو مجرور) بحرف لغير تعليل نحو ولما سقط فى أيديهم ومعنى كونه متصرفا أنه لا يلزم الجار له وجها واحدا فى الاستعمال كمذ ورب وما خص بقسم أو استثناء وظاهر كلامه أن النائب هو المجرور فقط وهو منقول فى الارتشاف عن اتفاق البصريين والكوفيين وقال ابن مالك النائب الجار مع مجروره وفى الارتشاف أنه لم يقل به أحد وقال الفراء النائب الجار فقط وهو بعيد اذ الحرف لا حظ له فى الاعراب لا لفظا ولا محلا (أو مصدر) نحو فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة والمتصرف منه ما فارق النصب على المصدرية والمختص ما اختص بنوع ما من الاختصاص كتحديد العدد وكونه اسم نوع وأفهم عطفه لهذه الاشياء بأو أنه لا أولوية لبعض منها على بعض واختار فى الجامع تبعا لابن عصفور أولوية المصدرية وفهم من تخصيصه النيابة بما ذكر أنه لا يجوز نيابة الحال ولا التمييز ولا المستثنى ولا المفعول له ولا المفعول معه ومن فى قوله من ظرف للبيان وقد أشار الى ما لا تتأتى النيابة بدونه بقوله (ويضم أول الفعل) المتصرف عند ارادة اسناده الى النائب لفظا أو تقديرا (مطلقا) أى ماضيا كان أو مضارعا ثلاثيا أو رباعيا مجردا أو مزيدا (وشاركه) فى الضم (ثانى) الماضى المبدوء بتاء زائدة معتادة وان لم تكن للمطاوعة (نحو تعلم) وتضورب (وثالث) الماضى المبدوء بهمزة الوصل (نحو انطلق) واستخرج (ويفتح ماقبل آخره لفظا) أو تقديرا (ان كان مضارعا) مجردا أو مزيدا ان كان مفتوحا فى الاصل بقى عليه وكذا ان كان أوله مضموما فى الاصل (ويكسر) كذلك (ان كان ماضيا

كضرب

كضرب) زيد بضم أوله وكسر ماقبل آخره ويضرب عمرو بضم أوله أيضا وفتح ماقبل الآخر وأما الفعل الجامد فلا يبنى للنائب اتفاقا وفى كان وكاد وأخواتهما خلاف مذهب الجمهور الجواز وعليه فالاصح أنه لايقام خبرها بل ان قلنا انها تعمل فى الظروف أقيم والا تعين ضمير المصدر ولم يتعرض لرافع النائب اذا كان اسما وذكر فى الجامع أنه لايغير اذا كان مصدرا ويحول اسم الفاعل الى اسم المفعول (وثالث فى) فاء الفعل الثلاثى المعتل العين (نحو قال) مما عينه واو (وباع) مما عينه ياء (الكسر مخلصا) نحو قيل وبيع والاصل قول وبيع نقلت حركة العين لاستثقالها الى ماقبلها بعد اسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها وسلمت الياء فى الثانى لسكونها بعد حركة تجانسها وهذه اللغة العليا (والكسر مشما ضما) تنبيها على أن الضم هو الاصل ومعنى الاشمام هنا شوب الكسر شيأ من صوت الضمة ولا تغير الياء ولهذا قيل ينبغى أن يسمى روما مع أن القراء قد عبر به وهذه اللغة الوسطى وبها قرأ ابن عامر والكسائى فى قيل وغيض (والضم مخلصا) نحو قول وبوع بحذف حركة العين وقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ماقبلها ومنه قوله

حوكت على نيرين اذ تحاك وقوله ليت شبابا بوع فاشتريت

وهذه لغة ضعيفة وظاهر اطلاقه جواز اللغات الثلاث فى المعتل العين وان حصل لبس وهو مذهب سيبويه وخص ابن مالك الجواز بما اذا لم يكن لبس فان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول بأحد الوجوه الثلاثة اجتنبت كبعت وعقت مبنيين للمفعول فلا يجوز عنده الكسر فى الاول ولا الضم فى الثانى وجزم به

فى الجامع ومثل قال وباع نحو اختار وانقاد مما أعل عينه

(باب الاشتغال)

أى اشتغال العامل عن المعمول وهو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل مشغول عن العمل فيه بالعمل فى ضميره أو ملابسه لولا ذاك لعمل هو أو مناسبه فيه والمراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله ثم الاسم السابق بحسب الاعراب على خمسة أقسام ما يترجح رفعه على نصبه وما يترجح نصبه وما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يستوى فيه الامران هكذا ذكره النحويون وتبعهم المصنف فشرع فى بيانها بقوله (يجوز فى نحو زيد ضربته أو) زيد (مررت به أو) زيد (ضربت أخاه) أو رجلا يحبه (رفع زيد) بالابتداء وهو الراجح لعدم احتياجه الى تقدير (فالجملة) فى محل رفع على أنها (خبر) له والرابط بينهما الضمير وجملة الكلام حينئذ اسمية ذات وجهين (ونصبه باضمار) عامل على الاصح موافق للمذكور لفظا ومعنى أو معنى فقط مقدم على الاسم الا لمانع فيقدر فى المثال الاول (ضربت) فيقال ضربت زيدا ضربته لعدم المانع من ذلك (و) فى الثانى (جاوزت) فيقال جاوزت زيدا مررت به اذ لا يصل مررت الى الاسم بنفسه (و) فى الثالث (أهنت) فيقال أهنت زيدا ضربت أخاه أو رجلا يحبه لان من ضربه فقد أهان زيدا فالاسم فى هذه الامثلة منصوب بعوامل مضمرة (واجبة الحذف) لان المذكور عوض من المقدر فلا يجمع بينهما (فلا موضع للجملة) التى هى (بعده) من الاعراب لكونها مفسرة وجملة الكلام حينئذ فعلية ومحل جواز الوجهين صلاحية الاسم السابق للابتداء كما مر فان لم يصلح كما فى نحو رجلا أكرمته

تعين نصبه خلافا للفارسى (ويترجح النصب) على الرفع (فى نحو زيدا اضربه) أوليلا ضربه مما الفعل المشغول ذوطلب ولو بصيغة الخبر وانما رجح (للطلب) الواقع بعد الاسم اذ فى الرفع الاخبار بالطلب عن المبتدا وهو خلاف القياس بل منعه بعضهم وأول ما ورد من ذلك وانما وجب الرفع فى نحو زيدا حسن به لان الضمير فى محل رفع (و) اما (نحو والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فانما اجتمعت القراء السبعة على الرفع فيه مع أن الفعل ذو طلب لانه (متأول) عند سيبويه على حذف الخبر والمضاف واقامة المضاف اليه مقامه والتقدير مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة ثم استؤنف الحكم وذلك لان الفاء لاتدخل عنده فى الخبر فى نحو هذا ومثله الزانية والزانى فاجلدوا (و) يترجح أيضا (فى نحو والانعام خلقها لكم) بعد خلق الانسان من نطفة مما الاسم السابق واقع بعد عاطف له على جملة فعلية ولم يفصل ذلك العاطف بأما وانما رجح (للتناسب) بين المعطوف والمعطوف عليه بعطف جملة فعلية على مثلها وهو أولى من التخالف فان فصل عما قبله بأما نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته ترجح الرفع لان أما تقطع ما بعدها عما قبلها أو حتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته قاله فى الاوضح (و) يترجح أيضا فى نحو (أبشرا منا واحدا نتبعه وما زيدا رأيته) مما الاسم السابق واقع بعد شىء يغلب دخوله على الفعل كان ولا النافيتين وحيث مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فأكرمه وانما رجح (لغلبة) وقوع (الفعل) بعد همزة الاستفهام وما النافية نعم ان فصل بين الاسم والهمزة بغير ظرف نحو أأنت زيد

تضربه فمختار الرفع ويترجح النصب أيضا اذا وقع الاسم السابق
جوابا لاستفهام منصوب كزيد ضربته جوابا لمن قال أيهم ضربت
أو من ضربت أو كان رفعه يوهم أن الفعل المشتغل بالضمير صفة لما
قبله نحو انا كل شىء خلقناه بقدر والحال يتوهم ذلك مع نصبه
لان الصفة لا تعمل فى الموصوف ومالا يعمل لا يفسر عاملا كما أشرنا
الى ذلك أول الباب (ويجب) النصب اذا وقع الاسم السابق
بعد ما يختص بالفعل كما اذا وقع بعد أداة شرط (فى نحو) ان (زيدا
لقيته فأكرمه) ومتى عمرا تلقه فأحسن اليه أو أداة تحضيض
كما فى نحو الا عمرا أهنته (وهلا زيدا أكرمته) أو أداة استفهام
غير الهمزة نحو هل زيدا حدثته ونحو ذلك وانما وجب (لوجوبه) أى لوجوب
وقوع الفعل بعد هذه الادوات فلو جاز الرفع لخرجت عن
اختصاصها بالافعال وصرح فى الاوضح بأن أدوات الاستفهام أى
غير الهمزة وأدوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا فى الشعر
الا اذا كانت أداة الشرط اذا مطلقا أو ان والفعل ماض فيقع
فى الكلام (ويجب الرفع) على الابتداء اذا وقع الاسم بعد
ما يختص بالابتداء كاذا الفجائية كما (فى نحو خرجت فاذا زيد
يضربه عمرو) لان اذا الفجائية لا يليها الا مبتدأ أو خبر نحو واذا لهم
مكر فلا يجوز النصب بفعل مضمر (لامتناعه) أى لامتناع
وقوع الفعل بعدها ولهذا قدر متعلق الخبر بعدها اسما كما مر
فى باب المبتدا وكذا يجب الرفع اذا وقع الفعل المشتغل بالضمير
بعد ماله صدر الكلام كالاستفهام وما النافية وأدوات الشرط نحو
زيد هل أكرمته وعمرو ما صحبته وخالد ان رأيته أكرمه لان ماله
صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا

وذكره

وذكره لهذا القسم افادة لتمام القسمة وان كان ليس من هذا الباب لعدم صدق ضابط الباب عليه كما له فى الاوضح (ويستويان) أى الرفع والنصب اذا وقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بأما مسبوق بجملة ذات وجهين غير تعجبية كما (فى نحو زيد قام وعمرو أكرمته) لاجله أو فعمرو أكرمته فيجوز فى عمرو الرفع والنصب (للتكافؤ) الحاصل على كل تقدير لان الجملة الاولى اسمية الصدر فعلية العجز فان راعيت صدرها رفعت وان راعيت عجزها نصبت فالتناسب بين المتعاطفين حاصل على كلا التقديرين ولا مرجح وظاهر تمثيله بما ذكر أنه لا يشترط فى الجملة المعطوفة وجود رابط يربطها بالمعطوف عليها وهو ما جزم به فى الجامع حيث قال ولا يشترط الرابط ان نصبت وفاقا لسيبويه والفارسى لكن خالف فى أوضحه فجزم باشتراط ذلك ومنع النصب فى نحو المثال المذكور لعدم الرابط تبعا للاخفش والسيرافى قال وهو المختار (وليس منه) أى من باب الاشتغال (وكل شئ فعلوه فى الزبر) أى الكتب لعدم صحة تسلط العامل على ما قبله اذ لو صح لكان تقديره فعلوا كل شئ فى الزبر وهو باطل فرفع كل واجب على الابتداء وجملة فعلوه فى موضع رفع صفة كل أو فى موضع جر صفة لشئ وفى الزبر خبر كل والمعنى وكل شئ مفعول لهم ثابت فى الزبر (و) كذا ليس منه (أزيد ذهب) به بالبناء للمفعول وفاقا لسيبويه لعدم صدق ضابط الباب عليه اذ لو سلط العامل على ما قبله لامتنع اعماله النصب فيه فرفع زيد واجب اما على الابتداء أو على اضمار فعل تقديره أذهب زيد ذهب به ولم ينبه على هذا فى الشرح (تتمة) الاشتغال كما يجرى فى النصب يجرى فى الرفع بأن

يكون الرفع على الابتداء وعلى الفاعلية باضمار فعل ويأتي فيه الاقسام الخمسة ذكره في الاوضح والجامع وابن مالك في التسهيل والكافية الكبرى فيجب الابتداء في نحو خرجت فاذا زيد يكتب ويترجح في نحو زيد قام عند المبرد وتجب الفاعلية في نحو ان امرء هلك وتترجح في نحو أبشر يهدوننا ويستويان في نحو زيد قام وعمرو قعد

(باب التنازع)

في العمل وهو أن يتوجه عاملان متقدمان فأكثر ليس أحدهما مؤكدا للآخر الى معمول فأكثر متأخر عنهما (يجوز) لك اذا تنازع عاملان اتفقا في العمل كقام وقعد أخواك أم اختلفا (في نحو ضربني وضربت زيدا اعمال الاول) منهما في الاسم الظاهر واهمال الثاني (و) هذا الوجه (اختاره الكوفيون) لقوته بالسبق (فيضمر في الثاني) المهمل (كل ما يحتاجه) من مرفوع ومنصوب ومجرور مطابق للمتنازع فيه اذ لا محذور فيه لرجوع الضمير الى متقدم رتبة لانه معمول للاول نحو قام وقعدا أخواك اوقام وضربتهما أخواك وقام ومررت بهما أخواك وقد يحذف منصوبا للضرورة وعن السيرافي اجازة حذف غير المرفوع واختاره ابن الحاجب الا أن يمنع مانع فيظهر (و) اعمال (الثاني) في الظاهر واهمال الاول (و) هذا الوجه (اختاره البصريون) لقربه ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي وهو الصحيح لان اعماله في كلام العرب أكثر من اعمال الاول ذكر ذلك سيبويه قال المرادى واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قال الشيخ خالد الازهرى وسكتوا عن المتوسط

فهل

فهل يلحق بالاول لسبقه على الثالث أو الثانى لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول أو يستوى فيه الامران لم أر فى ذلك نقلا (فيضمر فى الاول) المهمل (مرفوعه فقط) فاعلا كان أو نائبه مطابقا للاسم الظاهر لامتناع حذف العمدة وان لزم منه الاضمار قبل الذكر لوقوعه فى غير هذا الباب كباب نعم وبئس بل وفى هذا الباب نثرا ونظما (نحو) ضربونى وضربت قومك حكاه سيبويه وقوله

(جفونى ولم أجف الاخلاء اننى) * لغير جميل من خليلى مهمل

وأوجب الكسائى حذفه هربا من الاضمار قبل الذكر لفظا والفراء اضماره مؤخرا ان طلب الثانى منصوبا لما يلزم من الاضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل والا أعملهما فى المرفوع وهو مشكل فان اجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع فى الاصول والنحويون يجرون العوامل كالمؤثرات الحقيقية قاله الرضي وأفهم كلام المصنف حذف غير المرفوع وهو كذلك ان استغنى عنه كضربت وضربنى زيد ومررت ومر بى زيد ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير ضرورة فان لم يستغن عنه بأن أوقع حذفه فى لبس كرغبت ورغب فى الزيدان عنهما أو كان عمدة فى الاصل بأن كان العامل من باب كان أوظن نحو كنت وكان زيد صديقا اياه وظننى وظننت زيدا قائما اياه وجب اضماره مؤخرا عن المتنازع فيه لخوف اللبس فى الاول ولكون المنصوب عمدة فى الاصل فى الثانى لكن صحح فى الاوضح جواز حذفه فى الثانى قال لانه حذف لدليل (وليس منه) أى من هذا الباب نحو ما قام وقعد الا زيد لانعكاس معنى المهمل ولا نحو وغرة طول معنى غمرة الزوال

ا. رتباط قاله فى الجامع ولاقول امرء القيس

ولو أنما أسعى لادنى معيشة * (كفانى ولم أطلب قليل من المال)

لفساد المعنى اذلو وجه كفانى ولم أطلب الى قليل لزم من ذلك اجتماع النقيضين لان لولامتناع الشىء لامتناع غيره فيلزم كون المثبت فى سياقها وسياق جوابها منفيا والمنفى فيهما مثبتا اذ امتناع الاثبات نفى وامتناع النفى اثبات فيكون السعى لادنى معيشة منفيا اذهو مثبت فى سياق لو ولو وجه ولم أطلب الى قليل لكان طلب القليل مثبتا اذهو منفى فى سياق جوابها وهما واحد فى المعنى فيؤدى الى اثبات الشىء ونفيه فى كلام واحد وهو باطل فتعين أن يكون مفعول أطلب محذوفا تقديره ولم أطلب الملك والمجد ويدل عليه قوله بعد

ولكنما أسعى لمجد مؤثل * وقد يدرك المجد المؤثل امثالى

(باب) فى ذكر المنصوبات وبدأ منها بالمفاعيل

لانها الاصل فى النصب وغيرها محمول عليها فقال (المفعول منصوب) أبدا كما أن الفاعل مرفوع أبدا وسبب ذلك أن الفاعل لا يكون الا واحدا بخلاف المفعول والرفع أثقل والفتح أخف فاعطوا الاقل الاثقل والاخف الاكثر ليكون ثقل الرفع موازنا لقلة الفاعل وخفة الفتح موازنة لكثرة المفعول (وهو خمسة) على المشهور أحدها (المفعول به) وقدمه على غيره من المفاعيل لانه أحوج الى الاعراب ازالة لالتباسه بالفاعل (وهو) كما قال ابن الحاجب (ماوقع عليه فعل الفاعل) وذلك (كضربت زيدا) فزيدا مفعول لوقوع فعل الفاعل عليه وهو الضرب والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشىء من غير واسطة بحيث لا يعقل الا بعد

تعقل ذلك الشيء فسقط ماقيل من أنه غير جامع لخروج نحو ما ضربت زيدا ولا تضرب عمرا اذ الفعل لم يقع فيهما على المفعول وخرج بقوله وقع عليه فعل الفاعل بقية المفاعيل اذ المفعول المطلق نفس فعل الفاعل والمفعول له وقع لاجله والمفعول فيه وقع فيه والمفعول معه وقع معه والناصب له اما فعل نحو وورث سليمان داود أو وصف نحو ان الله بالغ أمره أو مصدر نحو ولولا دفع الله الناس أو اسم فعل نحو عليكم أنفسكم وسمع رفعه ونصب الفاعل ورفعهما ونصبهما والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الالباس ولا يقاس على شيء من ذلك والضمير المجرور في قولهم مثلا المفعول به عائد الى أل أى الذى يفعل به فعل وقد يحذف عامله للعلم به اما جوازا نحو قالوا خيرا أو وجوبا قياسا وذلك فيما نصب على الاشتغال كما تقدم أو على الاختصاص نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف أو على الاغراء نحو السلاح السلاح أو على التحذير نحو الاسد الاسد أو على النداء كما أشار اليه بقوله (ومنه) الاسم المنادى بجميع أنواعه وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا فان قولك مثلا يازيد أصله أدعو زيدا فحذف الفعل وعوض منه حرف النداء للتخفيف وليدل على الانشاء وانما وجب الحذف لامتناع الجمع بين العوض والمعوض منه ثم المنادى قسمان معرب وهو ما يظهر فيه النصب ومبنى وهو بخلافه والاول ثلاثة أنواع وقد أشار الى ذلك بقوله (وانما ينصب) المنادى لفظا اذا كان (مضافا) سواء كانت الاضافة محضة (كياعبد الله) أم لا كيا حسن الوجه وجميع الاسماء المضافة يجوز أن تكون منادى الا المضاف الى ضمير المخاطب فلا يقال ياغلامك

لاستلزام اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه
منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب
تغايرهما (أو) كان (مشبهه) وهو ما اتصل به شيء من
تمام معناه اما بعمل أوعطف قبل النداء والعمل اما في فاعل
(كيا حسنا وجهه) أو مفعول كيا ضاربا زيدا (ويا طالعا
جبلا) أو مجرور كيا خيرا من زيد (ويا رفيقا بالعباد) ومثال
المعطوف عليه قبل النداء يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك ويمتنع
ادخال يا على ثلاثين لانه من العلم ومن المشبه به عند المصنف
والرضي قولهم يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل (أو) كان
(نكرة غير مقصودة) سواء كانت جامدة أو مشتقة (كقول
الاعمى) وفي معناه الغريق (يا رجلا خذ بيدي) ويا واقفا
انقذني وقد أشار الى الثاني بقوله (والمفرد) وهو ما ليس مضافا
ولا شبيها به ولا نكرة لم تقصد (المعرفة) أي المعين سواء كان
معرفة قبل النداء أم بعده ينصب محلا لان اعراب المبني اعراب محله
(ويبنى) لفظا (على ما يرفع به) من حركة أو حرف لمشابهته
كاف الخطاب في نحو أدعوك من حيث الافراد والتعريف
والخطاب ووقوعه موقعه وبنى على الحركة للاعلام بأن بناءه غير
أصلي وكانت على صورة لرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف الى
ياء المتكلم في بعض لغاته اذ لو بني على الكسر لالتبس به عند
حذف يائه اكتفاء بالكسرة عنها أو على الفتح لالتبس به عند
حذف ألفه اكتفاء بالفتحة عنها وتعبيره بما ذكر أولى من قول
بعضهم يبنى على الضم لشموله للمبني على الضم (كيا زيد) وللمبني
على الالف نحو (يا زيدان و) للمبنى على الواو نحو (يا زيدون

و) من

و) من المبنى على الضم النكرة المقصودة نحو (يارجل لمعين) ثم المبنى على الضم ان كان صحيح الآخر ظهرت فيه الضمة والا قدرت نحو ياموسى وياقاضى وكذا ان كان مبنيا قبل النداء نحو ياحذام وياسيبويه ويابرق نحره واذا اضطر الى تنوينه جاز أن ينون مضموما ومنصوبا وهو أقوى واذا كان علما موصوفا بابن متصل به مضاف الى علم جاز أن يفتح فتحة اتباع لما بعده نحو يازيد بن عمرو

(فصل) فى الكلام على المنادى الصحيح الآخر المضاف الى ياء المتكلم والى المضاف اليها (ويقول) فى نحو (ياغلام) مريدا به الاضافة الى الياء ياغلام (با) لحركات (الثلاث) على الميم من غير ياء (وبالياء فتحا) أى مفتوحة نحو ياعبادى الذين أسرفوا (واسكانا) أى ساكنة نحو ياعبادى فاتقون (وبالالف) نحو ياأسفا على يوسف فهذه ست لغات لكنها متفاوتة فى القوة والضعف أفصحها حذف الياء اكتفاء بالكسرة ثم اثباتها ساكنة ومفتوحة ثم قلبها ألفا ثم حذف الالف اكتفاء بالفتحة ثم ضم الاسم اكتفاء بنية الاضافة وانما يفعل ذلك فيما يكثر أن لا ينادى الا مضافا حملا للقليل على الكثير كقول بعضهم يا أم لا تفعلى بالضم حكاه يونس ثم جوزه هذه اللغات مشروط بما الاضافة فيه لتخصيص كما فى التسهيل والجامع احترازا مما فيه الاضافة للتخفيف نحو يامكرمى وياضاربى فليس فيه الا لغتان اثبات الياء مفتوحة وساكنة ومثله فى وجوب اثبات الياء الا أنها مفتوحة لا غير المنادى المعتل المضاف الى الياء نحو يافتاى وياقاضى ولا يجوز حذفها للالباس ولا اسكانها لئلا يلتقى ساكنان ولا تحريكها بالضم ولا بالكسر لثقلهما على الياء (و) تقول

فى ياأبى وياأمى زيادة على اللغات الست (ياأبت وياأمت) بفتح وكسر للتاء المزيدة عوضا عن ياء المتكلم والكسر أكثر فى كلامهم ولكن الفتح أقيس وسمع ضمها تشبيها بنحو ثبة وهبة وهو شاذ وقد قرئ بهن فهذه تسع لغات جائزة فى الاب والام مضافين للياء فى النداء وسيأتى أن فيهما لغتين أخريين فالمجموع احد عشر لغة على خلاف فى بعضها (و) تقول فيما اذا نودى المضاف الى المضاف الى الياء وكان لفظ أم أو عم (ياابن أم ويا ابن عم) أو ياابنة أم ويا ابنة عم (بفتح) آخر كل منهما للخفة وقيل انهما ركبا وجعلا اسما واحدا مبنيا على الفتح (وكسر) ذلك أيضا وهو الاكثر على حذف الياء والاجتزاء بالكسرة وقد قرئ بالوجهين فى السبعة وانما جاز فيهما الوجهان لكثرة استعمالهما فى النداء فخففا بالحذف بخلاف غيرهما فحكم الياء فيه كحكمها فى غير النداء نحو ياابن أخى ويا ابن صاحبى (والحاق الالف أو الياء الاولين) وهما ياأبت وياأمت (قبيح) لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض عنه أو بدله وسبيل ذلك الشعر ومنه قوله ياأبتا علك أو عساكا وقوله

ياأمتا أبصرنى راكب * يسير فى مسحنفر لاحب

وقوله ياأبتى لازلت فينا فانما (والحاقهما الاخيرين) وهما ابن أم وابن عم (ضعيف) لا يكاد يوجد الا فى الضرورة كقوله ياابنة عما لاتلومى واهجعى وقوله ياابن أما وياشقيق نفسى

(فصــــل) فى أحكام توابع المنادى (ويجرى ما أفرد أو) ما (أضيف) حالة كونه (مقرونا بأل من نعت) المنادى (المبنى) العلم والنكرة المقصودة (وتأكيده) وعطف بيانه

(و) عطف (نسقه المقرون بأل على لفظه) أى المبنى فيرفع مراعاة اللفظ (أو) على (محله) فينصب مراعاة للمحل نحو يا زيد الكريم أو الكريم الاب بالرفع والنصب ويا تميم أجمعون وأجمعين ويا سعيد كرز وكرزا ويا جبال أوبى معه والطير قرىء بالرفع والنصب والاول مختار الخليل والمازنى تنبيها على أنه منادى ثان والثانى مختار أبى عمرو ويونس لان مافيه أل لا يلى حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ماوليه وفصل المبرد بين مافيه أل للتعريف فالنصب ومالا فالرفع كاليسع فهذه خمس صور يجوز فيها الرفع والنصب لكن عبارته تقتضى أن الصور ثمانية فان من فى قوله من نعت المبنى بيان لما فى قوله ما أفرد أو أضيف وانما ألحق المضاف المقرون بأل بالتابع المفرد فى جواز الوجهين لان الاضافة غير محضة فلم يعتد بها وخرج بالمبنى المعرب فان تابعه من نعت وتوكيد وبيان ونسق مقرون بأل منصوب لا غير ولو كان مفردا نحو يا عبد الله الحسن أو الحسن الوجه ويا بنى تميم أجمعين ويا عبد الله كرزا ويا عبد الله والحارث وسيأتى حكم البدل والنسق المجرد وأما التابع المضاف المجرد فقد أشار اليه بقوله (ويجرى ما أضيف) من نعت وتوكيد وبيان حالة كونه (مجردا) من أل (على محله) دون لفظه فينصب فقط كما لو كان المنادى نحو يا زيد صاحب عمرو ويا تميم كلهم أو كلكم ويا زيد أبا عبد الله وانما لم يجز رفعه لئلا يفضل الفرع الاصل (و) يجرى (نعت أى) وأية فى تبعيته لمتبوعه (على لفظه) فيرفع فقط لانه المقصود بالنداء نحو يا أيها الانسان يا أيتها النفس وجوز المازنى نصبه على المحل وقرىء شاذا قل يا أيها الكافرين ولا تنعت الا بما فيه أل أو باسم

اشارة عار من كاف الخطاب نحو يا أيهذا الرجل (والبدل والنسق المجرد) من أل (كالمنادى المستقل) فيبنيان على ما يرفعان به حيث يبنى المنادى وينصبان حيث ينصب وان كان المتبوع بخلاف ذلك ولهذا قال مطلقا أى مبنيا كان أو معربا نحو ياسعيد كرز ويا عبد الله كرز ويازيد وبكر ويا عبد الله وخالد وسبب ذلك ان كان البدل فى نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل وقيد النسق بالمجرد لانه لو كان بأل لم يعط حكم المستقل اذ هى تمنع من تقديره منادى اذ حرف النداء لا يجتمع معها (ولك) فى تكرار لفظ المنادى المبنى على الضم كما (فى نحو) قوله

(يازيد زيد اليعملات الذبل) * تطاول الليل عليك فانزل

وجهان الاول (فتحهما) على أن الاول مضاف لما بعد الثانى وهو مقحم بينهما ونصبه على التأكيد أو على أن الاول منادى مضاف الى محذوف مماثل لما أضيف الى الثانى على أنه عطف بيان أو بدل أو باضمار يا أو أعنى وقال الفراء كلاهما مضافان الى ما بعد الثانى وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد (و) الوجه الثانى (ضم الاول) منهما على أنه منادى مفرد معرفة وهو الارجح ونصب الثانى على ما سبق وفهم من كلامه أنه لا يجوز ضم الثانى ولا يختص الوجهان بالعلم بل اسم الجنس والوصف كذلك نحو يارجل رجل القوم وياصاحب صاحب عمرو *(فصل)* فى ترخيم المنادى وهو لغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم أى رقيق واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة أنواع ترخيم نداء وترخيم ضرورة وترخيم تصغير وعلى الاول اقتصر فقال (ويجوز ترخيم المنادى) لا مطلقا بل (المعرفة) لانها

كثر نداؤها فيدخلها التخفيف بحذف آخرها فلا يرخم نحو يا رجلا
خذ بيدي لانه نكرة وكذا لا يرخم المستغاث ولا المندوب اتفاقا
ولا المضاف خلافا للكوفيين ولا المحكي خلافا لابن مالك ولا المبني
قبل النداء كحذام خلافا لبعضهم قاله في الجامع (وهو) اصطلاحا
(حذف آخره تخفيفا) على وجه مخصوص وخص الآخر بذلك
لانه محل التغيير ثم المنادى ضربان مختوم بتاء التأنيث ومجرد عنها
(فذو التاء) يرخم (مطلقا) أي سواء كان علما أم لا ثلاثيا
أم لا (نحو يا طلح ويا ثب) في نداء طلحة وثبة (وغيره) وهو
المجرد منها انما يرخم (بشرط ضمه) فغير المضموم كالاضافي
والمحكي لا يرخم وان كان علما (وعلميته) فغير العلم كالنكرة
لا يرخم وان كان مضموما وجوز بعضهم ترخيمها قياسا على قولهم
أطرق كرا ويا صاح وهو قياس على شاذ (ومجاوزته ثلاثة أحرف)
فلا يرخم الثلاثي وان كان محرك الوسط وجوزه الاخفش مطلقا
والفراء محرك الوسط اجراء لحركة الوسط مجرى الحرف قياسا على
اجرائهم نحو سقر مجرى زينب في ايجاب منع الصرف والمشهور
ما ذهب اليه المصنف فاذا استوفى المجرد هذه الشروط جاز ترخيمه
(كيا جعف) في نداء جعفر ثم المرخم فيه لغتان احداهما قطع
النظر عن المحذوف للترخيم فيجعل الباقي كأنه اسم تام موضوع على
تلك الصيغة فيعطى من البناء على الضم وغيره ما يستحقه لو لم يحذف
منه شيء وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر فتقول في جعفر
يا جعف (ضما) أي بضم آخره وهو مبني وربما نص بتقدير
ضمه ضمة بناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل أن هذه
يجوز اتباعها بخلاف تلك ولا وفي ثمود يا ثمي بقلب الضمة كسرة والواو ياء

لتطرفه بعد ضمة ولا يجوز بقاؤها لانه يؤدي الى عدم النظير اذ
ليس لنا اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة (و) الثانية ان ينوى
المحذوف فيبقى ما كان قبله على حالته ولا يعل ان كان حرف علة وهى
الاكثر فى كلامهم فتقول فى جعفر يا جعف (فتحا) ببقاء فتح
الفاء وفى منصور يا منصر ببقاء ضمة الصاد وفى ثمود يا ثمو ببقاء الواو
على صورتها من غير ابدال لانها فى حشو الكلمة لنية المحذوف
وفى بعلبك يا بعل ببقاء فتح اللام ثم اعلم أن المحذوف للترخيم اما
حرف واحد وهو الغالب كما مر واما حرفان واما كلمة وقد أشار الى
الثانى بقوله (ويحذف من نحو سلمان ومنصور ومسكين حرفان)
الحرف الاخير وماقبله مما استكمل شروط الترخيم وكان ماقبل
آخره حرف لين ساكنا زائدا مكملا أربعة أحرف فصاعدا قبله
حركة من جنسه ولو تقديرا فتقول فيها ياسلم ويامنصر ويامسك
بخلاف نحو سفرجل وهبيخ ومختار وسعيد وفرعون وغرنيق والى
الثالث بقوله (ومن نحو معدى كرب) مماهو مركب تركيبا
مزجيا (الكلمة الثانية) فتقول فيه يا معدى وشمل كلامه
ما آخره ويه كسيبويه وما سمى به من العدد المركب كخمسة عشر ولم
يسمع ترخيمه من العرب وانما أجازه النحويون قياسا وقد تقدم أن
المجرد انما يرخم بشرط ضمه وكأن هذا مستثنى وكما يجوز ترخيم الاسم
فى النداء يجوز ترخيمه فى الضرورة على القلتين بشرط صلاحيته
لان ينادى ومجاوزته ثلاثة أحرف ان لم يكن بالتاء

* (فصــــل) * فى الاستغاثة والندبة فالاستغاثة نداء
من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة وتتضمن المستغيث
والمستغاث من أجله والمستغاث ولا يستعمل معها من أحرف النداء

الا

الا باخامسة ويجب ذكرها لان الغرض من ذلك اطالة الصوت والحذف مناف لها وله ثلاثة أحوال احداها ان يجر باللام مفتوحة وهى أكثر أحوال الثانية أن يزاد فى آخرها ألف تعاقب اللام الثالثة أن يجرد من اللام والالف ويجعل كالمنادى المستقل وهذه أقلها واذا تقرر هذا فعلى الاول (يقول المستغيث اذا استغاث بالله يا لله للمسلمين بفتح لام المستغاث) وجوبا لتنزيله منزلة الضمير وجرها بالتنصيص على الاستغاثة وهل هى زائدة أو متعلقة بيا أو بالمحذوف أقوال وانما أعرب المستغاث لتركبه مع اللام فأشبه المنادى المضاف واذا نعت جاز فى نعته الجر على اللفظ والنصب على المحل نحو يالزيد العادل للمظلوم وأما المستغاث له فلامه مكسورة على الاصل غالبا متعلقة بالمحذوف بخلاف المستغاث فلامه مفتوحة (الا فى المعطوف الذى لم تتكرر معه يا نحو يا للكهول وللشبان للعجب) فانها تكسر لامه لامن اللبس اذ عطفه على المستغاث الذى قبله يقتضى أنه مستغاث أيضا لا مستغاث من أجله وكذا تكسر اذا كان يا المتكلم نحو يالى للمناسبة فاذا تكررت معه يا فتحت اللام نحو يالقومى ويالأمثال قومى (و) على الحالة الثانية تقول (يازيدا لعمرو) بالحاق ألف فى آخره عوضا من اللام فى أوله ولا يجوز يالزيدا لعمرو (و) على الحالة الثالثة تقول يازيد لعمرو بضم زيد كالمنادى المستقل ومن ذلك قوله

(ألا يا قوم للعجب العجيب) * وللغفلات تعرض للاريب

وقد يكون المستغاث مستغاثا له نحو يالزيد لزيد أى أدعوك لتنصف من نفسك وأما الندبة فهى نداء المتفجع عليه لفقده حقيقة

أو حكما او المتوجع منه لكونه محل ألم أو سببا له نحو

حملت أمرا عظيما فاصطبرت له * وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

وقوله

فوا كبدا من حب من لا يحبنى * ومن عبرات مالهن فناء

وهى من كلام النساء فى الغالب والغرض منها الاعلام بعظمة المصاب ومن ثم لا يندب الا المعروف وأما قولهم وامن حفر بئر زمزماه فهو فى قوة قولهم واعبد المطلباه اذ من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب ولا يستعمل مع المندوب من حروف النداء الا حرفان وا وهى الغالبة فيه والمختصة به ويا اذا لم يلتبس بالمنادى المحض وحكمه حكم المنادى فيضم ان كان مفردا نحو وازيد وينصب ان كان مضافا أو شبيها به نحو واعبد الله واضاربا زيداً ولك زيادة الالف فى آخره وهى أكثر أحواله واليها أشار بقوله (والنادب) أى بقول (وازيدا) بألف فى آخره مفردا كان أو مضافا لظاهر نحو (وا أمير المؤمنينا) أو لضمير نحو (وارأساه) أو شبيها بالمضاف نحو واطالعا جبلا أو مركبا نحو وامعدى كربا ويحذف لهذه الالف ماقبلها من ألف نحو واموساه أو تنوين فى صلة أو غيرها نحو وامن نصر محمداه ونحو وأبا بكراه أو ضمة اعرابية أو بنائية نحو وامنذاه فيمن اسمه منذ أو كسرة كذلك نحو واعبد الملكاه وأماه فان أوقع حذف الضمة أو الكسرة فى لبس ابقيا وقلبت الالف ياء بعد الكسر نحو واغلامكى و واوا بعد الضمة نحو واغلامهوه واغلامكموا الانك لو بقيت الالف لاوهم الاضافة الى كاف المخاطب وهاء الغائبة والمثنى (ولك زيادة الهاء) بعد ألف الندبة وبدلها (وقفا) نحو وازيداه واغلامكيه واغلامكموه

لان الغرض مد الصوت والتطويل وأفهم كلامه أنها لا تزاد وصلا ثم تزاد فيه ضمو رة مضمومة ومكسورة ومن ذلك قوله

الا يا عمرو وعمراه * وعمرو بن الزبيراه

وأجاز الفراء اثباتها فى الوصل بالوجهين ولما فرغ من المفعول به شرع يتكلم على المفعول الثانى (و)هو (المفعول المطلق) أى الذى يصدق عليه اسم مفعول من غير قيد ومن ثم قدمه الزمخشرى وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل اذ صدق المفعولية عليها مقيد بالاداة (وهو المصدر الفضلة) أى المستغنى عنه (المسلط عليه عامل) ينصبه (من) مادة (لفظه) وذلك (كضربت ضربا أو) عامل (من معناه) بأن وافقه فى المعنى ولم يكن من مادته وذلك (كقعدت جلوسا) ألا ترى أنهما متحدان فى المعنى دون المادة فخرج بالفضلة العمدة نحو قيامك قيام حسن وجد جده وعلى بعدها نحو سمعت حديثك وقت اجلالك وانتصاب المصدر المرادف بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى والمنقول عن الجمهور أن ناصبه فعل من لفظه مقدر ثم المفعول المطلق ثلاثة أقسام مؤكد لعامله ان كان مصدرا والا فالمصدر المفهوم منه نحو ضربت ضربا والصافات صفا وأنت مطلوب طلبا وهذا لا يجوز تثنيته ولا جمعه باتفاق لانه بمثابة تكرير الفعل ولانه اسم فعل يحتمل للقليل والكثير ومبين لنوع عامله بأن دل على هيئة صدور الفعل اما باسم خاص نحو رجع القهقرى أو باضافة كضربت ضرب الامير أو بوصف كضربت ضربا أليما أو بلام العهد كضربت الضرب أى الذى ويسمى المختص ويجوز تثنيته وجمعه ان ختم بتاء الوحدة كضربة وظاهر كلام سيبويه

المنع واختاره الشلوبين ومن بين لعدد عامله بأن دل على مرات صدور الفعل كضربت ضربتين وضربات وهذا جائز تثنيته وجمعه باتفاق وأدرجه ابن مالك فى التسهيل فى المختص وجعل المفعول المطلق قسمين مبهما ومختصا فجعل المختص قسمان معدود وغير معدود وناصبه اما فعله أو وصفه كآمر أو مصدر مثله كعجبت من ضربك ضربا شديدا وشرط الفعل التصرف والتمام والوصف الدلالة على الحدث وقد يحذف ناصب غير المؤكد جوازا لقرينة حالية أو مقالية كقولك للقادم أو لمن قال سأقدم عليك خير مقدم أى قدمت ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا وقياسا فى مواضع نحو فاما منا بعد واما فداء وأنت سيرا سيرا وما أنت الا سيرا وهذا ابنى حقا وله على ألف عرفا وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا وهو اسم الحدث الجارى على الفعل وليس علما وقد ينقلك عن المصدرية الى ما هو جار مجراها كما أن المصدر يكون غير مفعول مطلق فبينهما عموم من وجه كما يفهم من التعريف مع قوله (وقد ينوب عنه) أى عن المصدر (غيره) فينصب على أنه مفعول مطلق لما فيه من الدلالة على المصدر فمما ناب عن المبين للعدد اسم الآلة (كضربته سوطا) أى ضربته بسوط فحذف الجار والمصدر وأقيم ما بعده مقامه واسم العدد نحو (فاجلدوهم ثمانين جلدة) أى جلدا ثمانين جلدة فحذف المصدر وأقيم العدد مقامه ومما ناب عن المبين للنوع ما دل على كليه أو بعضه مضافا للمصدر نحو (فلا تميلوا كل الميل) أى ميلا كل الميل (و) لو تقول علينا بعض (الأقاويل) ومما ناب عن المؤكد ما شاركه فى مادته وهو ثلاثة اسم مصدر نحو اغتسل غسلا واسم عين نحو والله أنبتكم

من

من الارض نباتا رمصدر لفعل آخر نحو وتبتل اليه تبتيلا وجعل في الاوضح مما ناب عنه ما رادفه نحو احببته مقة وفرحت جذلا (وليس منه) أي من النائب عنه صفته كرغدا في قوله تعالى (فكلا منها رغدا) وانما هو حال من المصدر المفهوم من الفعل والتقدير فكلاه حالة كون الاكل رغدا بدليل اقامتهم الجار والمجرور ودون المصدر في قولهم سير عليه طويلا فدل ذلك على أنه حال لا مصدر والا جاز اقامته مقام الفاعل اذ المصدر يقوم مقامه باتفاق والقول بمنع اقامة صفته مقامه تبع فيه سيبويه لكن خالفه في الاوضح تبعا لابن مالك (و) الثالث من المفاعيل (المفعول له) أي الذي يفعل له فعل ويوقع لاجله (وهو المصدر القلبي الفضلة (المعلل) بكسر اللام أو الواقع علة (لحدث) قد (شاركه) المعلل (وقتا وفاعلا) أي في الزمان والفاعل سواء كان باعثا وغاية (كقمت اجلالا لك) أم باعثا فقط كقعدت عن الحرب جبنا فاجلالا مصدر قلبي علة للقيام باعثة عليه وغاية له وزمنه وزمن القيام وفاعلهما واحد وهو المتكلم وجبنا مصدر قلبي علة للقعود عن الحرب باعثة عليه وليست غاية له وعلامة المفعول له وقوعه في جواب لم فعلت وانما اشترط فيه أن يكون مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما تكون بالمصادر لا بالذوات وخرج به غيره كما سيأتي وبالقلبي نحو جئتك قراءة للعلم كما اعتمده في الاوضح تبعا لابن الخباز وغيره وخالف في هذا الفارسي فأجاز جئتك ضرب زيد أي لتضربه ويؤخذ منه أنه لا يشترط الاتحاد في الفاعل أيضا وبالفضلة نحو حصل لي رغبة في الخير وبالمعلل لحدث بقية المفاعيل اذ لا تعليل فيها وبما بعده ما اختلف زمان العلة

والمعلول وما اختلف فيه فاعلهما كما سيأتى (فان فقد المعلل) لحدث عامله (شرطا) مما شمله التعريف (جر) وجوبا (بحرف التعليل) وهو اللام ونحوها مما يفهم التعليل وهو من والباء وفى والكاف والظاهر أنهم أرادوا بالشرط ما لا بد منه والا ففيه نظر ففاقد المصدرية (نحو خلق لكم) فالمخاطبون علة للخلق وليس ضميرهم مصدرا فلذلك جر باللام ومثله قوله عليه الصلاة والسلام ان امرأة دخلت النار فى هرة أى لاجل هرة وفاقد الاتحاد فى الفاعل (نحو)

(وانى لتعرونى لذكراك هزة) * كما انتفض العصفور بلله القطر فلذكرى هى علة عر والهزة وزمنهما واحد ولكن فاعلهما مختلف وفاعل العرو الهزة والذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكرى اياك فلذلك جر باللام والهزة هى النشاط والارتياح ومثله نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم واذكروه كما هداكم وفاقد الاتحاد فى الوقت نحو

(فجئت وقد نضت لنوم ثيابها) * لدى الستر الا لبسة المتفضل فالنوم علة الخلع الثياب واختلف وقتهما مختلف فوقت الخلع سابق على وقت النوم فلذلك جر باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذى يبقى فى ثوب واحد ومثله نحو كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم أى لاجل الغم واعلم أن هذه الشروط معتبرة لجواز النصب لا لوجوبه وتعيينه حتى ان المستوفى لجميعها يجوز فيه أن يجر بحرف التعليل كما قال فى الالفية وليس يمتنع مع الشروط سواء كان مجردا من أل والاضافة أم مضافا أم محلى بأل لكن الارجح فى الاول

النصب

النصب وفى الثالث الجر ويستويان فى الثانى (و) الرابع من المفاعيل (المفعول فيه) وهو المسمى ظرفا (وهو ما سلط عليه) (عامل) بنصبه من فعل أو شبهه وان لم يكن واقعا فيه (على معنى فى) الظرفية وخرج بهذا القيد بقية المفاعيل فان تسلط العامل عليها ليس على معنى فى لما تقدم كما فى نحو يخافون يوما الله أعلم حيث يجعل رسالته فليس المنصوب فيهما مفعولا فيه بل مفعولا به لوقوع الفعل عليه لافيه ونصب حيث يعلم محذوفا دل عليه اعلم لا هو لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا وقوله (من اسم زمان) بيان لما ثم اسم الزمان قسمان مبهم ومختص وذلك مستفاد من قوله (كصمت يوم الخميس أو حينا أو أسبوعا) فالمبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وساعة فينصب على جهة التأكيد المعنوى لانه لا يزيد على دلالة الفعل والمختص بخلافه كأسماء الايام قال المرادى وأما المعدود فهو من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا انتهى وعبارة المصنف فى الجامع وما صلح من الزمان جوابا لمتى كشهر رمضان فمختص أو لكم كيومين فمعدود أو لهما فمختص معدود كأسماء الشهور وغير ما أضيف اليه شهر وهو الربيعان ورمضان وغيرهن مبهم مكين (أو اسم مكان مبهم) بالجر وهو ما لا يختص بمكان بعينه وهذا القيد يشعر بأن اسم الزمان ينتصب مفعولا فيه مطلقا وان اسم المكان لا ينتصب منه الا ما كان مبهما (وهو) ثلاثة أقسام أحدها (الجهات الست كالامام والفوق واليمين وعكسهن) أى وراء وتحت وشمال وسميت الجهات الست باعتبار الكائن فى المكان فان له ست جهات (ونحوهن) فى الابهام (كعند

ولدى) وناحية ومكان (و) ثانيها (المقادير) أى الدالة على مسافة معلومة كالفرسخ والبريد والميل (و) ثالثها (ما صيغ) أى اشتق (من مصدر عامله) المسلط عليه (كقعدت مقعد زيد) ورميت مرمى عمرو ووقفت مقام خالد وأنا قائم مقامك وسرني جلوسي مجلسك فان صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بفي كجلست في مرمى زيد كما يتعين ذلك مع غير هذه الاقسام الثلاثة من أسماء المكان كما بيت في المسجد وقمت في الدار وأما نحو قولهم دخلت الدار فنصب على المفعول به توسعا وشذ قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب اذ قد رعامله مستقرا أو نحوه فان قدر قعد في المقعد وزجر في المزجر فلا شذوذ وما أفهمه كلامه من أن المقيد للمقدار قسم من المبهم هو مذهب الجمهور نظرا الى أنه لا يختص بقعة معينة وبعضهم جعله قسيما له نظرا الى أنه دال على كمية معينة وهو ظاهر عبارة الشذور وما أفهمه أيضا من ان ما صيغ من مصدر عامله قسم من المبهم مخالف لما في الاوضح والجامع والشذور من أنه قسيم له لا قسم منه وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية وصححه أبو حيان ويمكن حمله في الالفية عليه وقد يحذف ناصب المفعول فيه جوازا لدليل كقولك يوم الجمعة لمن قال متى صمت ووجوبا كما اذا وقع صفة أو صلة أو خبرا أو حالا (و) الخامس من المفاعيل (المفعول معه) أى الذى يفعل معه فعل وأخره للخلاف في كونه قياسا دون غيره ولوصول العامل اليه بواسطة الواو دون غيره ولم يقع في القرآن بيقين (وهو اسم فضلة) واقع (بعد واو أريد بها التنصيص على المعية) حالة كونها (مسبوقة بفعل) ولو تقديرا (أو) اسم (مشتمل على ما فيه حروفه) أى الفعل (ومعناه) فالاول

(كسرت والنيل و) الثانى (أنا سائر والنيل) والناقة متروكة وفصيلها فيخرج بالاسم غيره نحو لا تنه عن خلق وتأتى مثله بناء على أن المؤول من أن والفعل لا يسمى مفعولا معه وبالفضلة العمدة نحو اشترك زيد وعمرو وبالبعدية بقية المفاعيل ومجرور مع وباء المصاحبة نحو جئت مع زيد وبعتك العبد بثيابه وان أفاد المعية ونحو مزجت عسلا وماء اذ الواو فيه للعطف والمعية استفيدت من العامل ومعناها مشاركة ما بعدها لما قبلها فى العامل فى وقت واحد وبما بعدها كل رجل وضيعته لعدم سبق شىء من ذلك ونحو هذا لك وأباك فلا تتكلم به خلافا للابى على لعدم حروف الفعل وان كان فيه معنى أنبه وأشير واستقر قال بعض العلماء وانما لم يقدروا الفعل فيه كما قدروه فى مالك وزيدا حيث أوجبوا فيه النصب على المفعول معه لقوة الداعى الى تقدير الفعل فى مالك وزيدا بسبب تقدم ما الاستفهامية التى هى بالافعال أولى وتأخر الجار والمجرور ولاقتضائه ما يتعلق به وجوبا بخلاف هذا لك وأباك فانه ليس فيه الا داع واحد وهو تأخر الجار والمجرور رفافترقا اه ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا معه له ثلاث حالات واليها أشار بقوله (وقد يجب) أى النصب على المفعول معه لمانع يمنع من العطف معنويا كان (كقوله) لمن ينهى عن القبيح ويأتيه (لا تنه عن القبيح واتيانه) فلو عطف لكان المعنى لا تنه عن القبيح وعن اتيانه وهو خلاف المعنى المراد بل فيه الامر بتقرير القبيح واتيانه ومثله مات زيد وطلوع الشمس واستوى الماء والخشبة أو صناعيا (ومنه قمت وزيدا ومررت بك وزيدا) فلو عطف للزم فى الاول العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد بضمير منفصل أو فاصل ما وفى الثانى العطف

على الضمير المجرور دون غير اعادة الخافض وذلك لا يجوز (على الاصح) من القولين (فيهما) ويترجح النصب على القول الآخر (ويترجح في نحو كن أنت وزيدا كالاخ) من جهة المعنى اذ لو عطف زيد على ماقبله لكان الامر متوجها اليه أيضا وأنت لا تريد أن تأمره وانما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالاخ كذا في الشرح قالت فقتضى هذا التعليل وجوب النصب لا رجحانه ويتقد بجواز الرفع بالعطف فظاهر كلامه أنه من عطف المفردات وفيه نظر اذ شرط عطف المفرد على مثله صلاحية المعطوف أو مافي معناه لمباشرة العامل وهو هنا غير صالح لذلك اذ لو باشره للزم أن يكون فعل الامر رافعا للظاهر وهو يمتنع ولهذا قدر ابن مالك في نحو اسكن أنت وزوجك الجنة فعلا محذوفا أي وليسكن وأقره عليه في المغنى بل تابعه عليه في الاوضح وافهم قوله كالاخ أن ما بعد المفعول معه بحسب ماقبله فقط فلا يجوز كالاخوين (ويضعف في نحو قام زيد وعمرو) لان العطف هو الاصل وقد أمكن بلا ضعف ومثله ما أنت وزيدا وكيف أنت وقصعة من ثريد والنصب فيهما بيكون مضمرة وليست ناقصة والاصح أن عامله ماسبقه من فعل أو مافي معناه وأنه مقيس وأنه لا يتقدم على المصاحب ولما أنهى الكلام على المفاعيل أخذ يتكلم على بقية المنصوبات مبتدءا بالحال فقال (والحال) يذكر ويؤنث لفظا ومعنى وهو الافصح وهي نوعان مؤكدة وستأتي ومؤسسة وهي مالا يستفاد معناها بدون ذكرها واليها أشار بقوله (وهو وصف) ولو تقديرا (فضلة) أي ليست احدى جزءى الكلام (يقع في جواب كيف) فخرج بالفضلة نحو القائم زيد وزيد قائم وبما بعدها نعتها نحو رأيت

وجلا

رجلا فاضلا والتمييز نحو لله دره فارسا لعدم صلاحيتهما لذلك والغالب في الحال أن تكون منتقلة أي غير لازمة لصاحبها مشتقة من المصدر للدلالة على متصف بها وتأتي من الفاعل كجاء زيد راكبا ومن المفعول (كضربت اللص مكتوفا) ومنهما معا نحو ولقيته راكبين ومن المضاف إليه إن كان المضاف بعضه نحو ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا أو كان كبعضه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه نحو أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا أو كان عاملا في الحال عمل الفعل نحو إليه مرجعكم جميعا (و) الحال (شرطها) من حيث هي (التنكير) خلافا ليونس والبغداديين مطلقا وللكوفيين فيما تضمن معنى الشرط وإنما شرط ذلك لأن المقصود بها بيان هيئة صاحبها أي كيفية وقوع الفعل منه أو عليه وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة إلى تعريفها صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض وقد تقع بلفظ المعرفة فتؤول بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير نحو اجتهد وحدك أي منفردا وادخلوا الأول فالأول أي مرتبين (و) شرط (صاحبها) وهو من الحال وصف له في المعنى (التعريف) لأنه مخبر عنه بها في المعنى والأصل فيه التعريف (أو) ما يقوم مقامه من المسوغات في إيضاح المعنى وهو إما (التخصيص) بوصف أو إضافة أو بمعمول غير مضاف إليه (أو التعميم) بأن يتلو نفيا أو شبهه من نهي أو استفهام (أو التأخير) بأن يتأخر عن الحال فالأول (نحو خاشعا أبصارهم يخرجون) فخاشعا حال من ضمير الفاعل في يخرجون وهو أعرف المعارف والثاني نحو (في أربعة أيام سواء للسائلين) فسواء حال من أربعة لاختصاصها بالإضافة ومنه قوله

نجيت يارب نوحا واستجبت له * فى فلك ماخر فى اليم مشحونا
وقولك عجبت من ضرب أخوك شديدا والثالث نحو (وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون) فجملة لها منذرون حال من قرية لوقوعها فى سياق النفى ونحو لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا ونحو قوله ياصاح هل حم عيش باقيا (و) الرابع نحو

(لمية موحشا طلل) * يلوح كأنه خلل

فوحشا حال من طلل الذى هو صاحبها وسوغ مجىء الحال منه تأخره عنها أو الوصف أوهما وقيل حال من الضمير فى لمية وحينئذ لا يكون من قبيل تأخير الحال عن صاحبها والقولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها وصححه فى الجامع والمشهور المنع وقد يقع صاحبها نكرة من غير مسوغ ومنه الحديث وصلى وراءه رجال قياما فلا يقاس عليه عند الخليل ويونس ويجوز تقدمها على صاحبها الا لمانع وكذا على عاملها اذا كان فعلا متصرفا أو صفة تشبهه الا لمانع أيضا وقد يجب ذلك ويجوز حذفها الا لمانع ككونها نائبة عن خبر كضربى زيدا قائما أو جوابا محصورا كبالمنى قال كيف جئت أو منهيا عنها نحو لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ويحذف عاملها جوازا كقولك للمسافر راشدا مهديا أى اذهب ووجوبا كضربى زيدا قائما أو زيد أبوك عطوفا (و) من المنصوبات (التمييز) أى المميز بكسر الياء على البناء للفاعل لكن اشتهر اطلاق المصدر عليه والتمييز والتبيين والتفسير ألفاظ مترادفة (وهو اسم فضلة نكرة جامد) غالبا (يفسر ما انبهم من الذوات) أو النسب فخرج بالفضلة غيرها نحو زيد قائم وبالنكرة المعرفة نحو زيد حسن وجهه وقد يأتى بلفظ المعرفة فيؤول بنكرة معنى

كقوله وطبت النفس يا قيس عن عمرو أى نفسا وبعا
بعدها سائر الفضلات كالحال فانه مبين للهيئة لا رافع لابهام ذات
ولا نسبة وكالنعت فانه مخصص أو مقيد ورفع الابهام انما حصل
ضمنا لا قصدا ورب شئ يقصد لمعنى خاص وان لزم منه معنى آخر
واعلم أن التمييز كالحال من جهة كونه منصوبا وفضلة ومفسرا
للابهام الا أن الحال تخالفه من ثلاثة أوجه أحدها أنها فى الغالب
تكون مشتقة أو مؤولة به والتمييز الغالب فيه كونه جامدا ووقوعه
مشتقا قليل نحو لله دره فارسا ثانيها أنها لبيان الهيئة وهو تارة لبيان
الذوات وأخرى لبيان جهة النسبة ثالثها أنها تقع جملة أو ظرفا
بخلافه وقد علم أن التمييز نوعان تمييز نسبة وسيأتى وتمييز
مفرد وهو المراد بقوله (وأكثر وقوعه بعد) ما يفيد (المقادير)
من مساحة (كجريب نخلا) أو كيل كقفيز برا (وصاع تمرا)
أو وزن كرطل زيتا (ومنوين عسلا) والجريب مقدار معلوم
من الارض ومنوين تثنية منا بالتخفيف والقصر كعصى وهو آلة
لوزن يعرف بها مقادير الموزونات وقد يقع بعد ما يشبه المقادير
فشبه المساحة نحو ما فى السماء موضع راحة سحابا وشبه الكيل
نحو نحى سمنا وشبه الوزن نحو مثقال ذرة خيرا وقولهم على التمرة
مثلها زبدا يحتمل الوزن والمساحة وقد يقع بعد ما هو فرع له
نحو هذا خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد (و) أكثر وقوعه أيضا
بعد (العدد) الصريح (وهو) من أحد عشر فما فوقها الى
تسعة وتسعين بادخال الغاية (نحو) انى رأيت (أحد عشر
كوكبا) وبعثنا منهم اثنى عشر نقيبا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة
الآية وهكذا (الى) آخر ذلك نحو ان هذا أخى له تسع (وتسعون

نعجة ومنه) أى تمييز العدد (تمييز كم الاستفهامية) بأن تكون بمعنى أى عدد وبتعين افراده وكذا نصبه (نحو كم عبدا ملكت) مالم تجر كم بحرف كما سيأتى فعبدا منصوب على التمييز لكم وهو مفعول مقدم كناية عن عدد مبهم الجنس والمقدار ولهذا فصل تمييزها عما قبله (فأما تمييز كم الخبرية) بأن تكون بمعنى عدد كثير (فمجرور) أبدا باضافتها اليه حملا لها على ماهى مشابهة له من العدد وهو حينئذ اما (مفرد) وهو أكثر وأبلغ (كتمييز المائة فما فوقها) من المئين والالوف فانه مجرور ومفرد فتقول كم عبد ملكت بالجر والافراد كما تقول مائة عبد او ألف غلام ملكت وفى معنى المفرد ما يؤدى معنى الجمع نحو كم قوم صدقونى وقد تميز المائة بمفرد منصوب كقوله

اذا عاش الفتى مائتين عاما وقد تضاف الى جمع نحو ثلاث مائة سنين على قراءة الاضافة (أو مجموع كتمييز العشرة) مفردة (فما دونها) من التسعة الى الثلاثة فانه مجرور مجموع الا اذا كان بلفظ المائة كعشر مائة أو ثلاث مائة رجل فمجرور ومفرد فتقول كم رجال ملكت بالجر والجمع كما تقول عشرة رجال أو ثلاثة رجال جاؤك وقد يكون تمييز العشرة فما دونها اسم جنس أو اسم جمع فيجر بمن فى الغالب نحو عندى ثلاثة من الغنم وعشرة من القوم وقد يجر بالاضافة نحو تسعة رهط وليس فيما دون خمس ذود صدقة وعبارته توهم أن الواحد والاثنين يميزان وليس كذلك كما فى الشذور وقد علم من كلامه رحمه الله أن تمييز لاحد عشر والتسعين وما بينهما مفرد منصوب وأما قوله تعالى وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا فالتمييز محذوف أى فرقة وأسباطا بدل من اثنتى عشرة

(ولك)

(وذلك فى تمييز كم الاستفهامية) اذا كان متصلا بها (المجرورة بالحرف) وجهان (جر) بمن مضمرة على الاصح ويجوز اظهارها لا باضافة كم اليه لانها بمنزلة عدد مركب وهو لا يعمل الجر فى مميزه فكذلك ما كان بمنزلته (ونصب) على التمييز فتقول بكم درهما أو بكم درهم اشتريت عبدك وقيدها بالمجرورة لانها اذا لم تكن كذلك وجب نصب تمييزها كما اذا جرت بالحرف ولم يتصل بها وفى كلامه دليل على أن كم اسم سواء كانت استفهامية أم خبرية ويشتركان فى الاسمية والبناء على السكون ولزم التصدير والاحتياج الى التمييز ويفترقان من عشرة أوجه ذكرها الانباسى فى شرحه على الالفية وأشار الى النوع الثانى بقوله (وقد يكون التمييز مفسرا للنسبة) فى الجمل كما سيأتى وفى الوصف الى مرفوعه كزيد متصبب عرقا ومحمد طيب نفسا وفى الاضافة كأعجبنى طيب زيد علما وقرب محمد دارا أى طيب علم زيد وقرب دار محمد وهو قسمان لانه اما أن يكون (محولا) وهو ثلاثة أقسام محول عن مضاف فاعل (كاشتعل الرأس شيبا) أصله اشتعل شيب الرأس فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه ثم جيء بالمضاف بعد ذلك تمييزا مبالغة وتأكيدا اذ ذكر الشيء مجملا ثم مفسرا أوقع فى النفس من ذكره مفسرا أولا ومحول عن مضاف مفعول نحو (وفجرنا الارض عيونا) أصله وفجرنا عيون الارض فحول المفعول وجعل تمييزا انتهى وأوقع الفعل على الارض ومحول عن مضاف غيرهما كمحول عن مبتدا (و) ذلك بعد اسم التفضيل الصالح للاخبار به عنه نحو (أنا أكثر منك مالا) أصله مالى أكثر من مالك فحذف المضاف وأقيم ضمير المتكلم مقامه فارتفع وانفصل

فصار أنا أكثر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزا ومثله زيد أكرم منك أبا وأجمل منك وجها (أو غير محول) عن شيء أصلا وهذا هو القسم الثاني (نحو امتلأ الاناء ماء) ولله دره فارسا ونحوه مما يفيد التعجب لان مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول وهو قليل في الكلام (و) الحال والتمييز (قد يؤكدان) فلا يفسران هيئة ولا ذاتا بل يفيدان مجرد التأكيد فالحال المؤكدة وهي ما يستفاد معناها من غيرها ثلاثة أقسام لانها اما مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو وأرسلناك للناس رسولا أو معنى فقط (نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين) لان العثو هو الفساد معنى ومثله ولى مدبرا فتبسم ضاحكا واما مؤكدة لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا وجاء الناس قاطبة واما لمضمون جملة قبلها مركبة من اسمين معرفتين جامدين كزيد أبوك عطوفا فعطوفا حال مؤكدة لمضمون زيد أبوك وعاملها محذوف وجوبا تقديره أحقه أو أعرفه ومثله قوله أنا ابن دارة معروفا بها نسبي (و) التمييز المؤكد نحو (قوله) هو أبو طالب بن عبد المطلب

ولقد علمت بأن دين محمد * (من خير أديان البرية دينا)

فدينا تمييز مؤكد كما قال ابن مالك والجمهور منعوا وقوع التمييز مؤكدا وأولوا ما ورد ووافقهم في المغني (ومنه) على القول بجواز الجمع بين فاعل نعم وبئس الظاهر وتمييزهما قوله

والتغلبيون (بئس الفحل فحلهم * فحلا) وأمهم زلاء منطيق

وصححه ابن مالك قال لان التمييز قد يجاء به توكيدا كما سبق (خلافا لسيبويه) وهو الفقيه في منع ذلك لاستغناء الفاعل بظهوره عن التمييز المبين له ففحلا عنده حال مؤكدة واعلم أن ناصب التمييز

مفسره

مفسره ان كان مفردا والفعل أوشبهه ان كان نسبة ولا يتقدم على ناصبه مطلقا خلافا للكسائي والمازني والمبرد في الفعل المتصرف ووافقهم في التسهيل والعمدة ونص في الالفية على قلته ولك في تمييز المفرد جره باضافة المفرد اليه الا اذا كان المفرد عددا كعشرين رجلا أو مضافا كملء الارض ذهبا وجره أيضا بمن الا اذا كان المفرد عددا وأما تمييز النسبة فلا يجر بالاضافة ويجر بمن اذا كان غير محول نحو ما أحسنه رجلا ولله دره فارسا ونعم رجلا زيد بخلاف ما أحسنه أدبا وطاب محمد نفسا وزيد أكثر مالا (و) منها (المستثنى) وهو كما قال الرضي المذكور بعد الا أو احدى أخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا وهو من حيث هو منصوب وغيره وذكر غير المنصوب معه انما هو على سبيل الاستطراد وافادة اتمام القسمة وان كان مما ليس الكلام فيه وأما الاستثناء فهو اخراج بالا أو احدى أخواتها حقيقة أو حكما من متعدد وهو حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع وأدوات الاستثناء ثمانية وهي أربعة أقسام ما هو حرف وهو الا وما هو فعل وهو ليس ولا يكون وما هو مشترك بين الفعل والحرف وهو خلا وعدا وحاشا وما هو اسم وهو غير وسوى بلغاتها وبدأ بالكلام على المستثنى (بالا) لانها أصل أدوات الاستثناء وغيرها يقدر بها وان كان الاولى البداءة بما هو متعين نصبه على كل حال كالمستثنى بليس ولا يكون كما فعل في الشذور ثم المستثنى بالا له أحوال لانه ان كان (من كلام تام) بأن كان المستثنى منه مذكورا (موجب) بفتح الجيم بأن لم يسبق بنفي أو شبهه وجب نصبه بها على الاصح سواء كان الاستثناء متصلا (نحو فشربوا منه الا قليلا) أو منقطعا نحو قام القوم الا حمارا

تأخر المستثنى عن المستثنى منه كما رأيت تقدم نحو قام الا زيدا القوم فان) كان الكلام تاما ولكن (فقد) منه (الايجاب) وان اشتمل على نفي أو شبهه (ترجح) عند البصريين (البدل) أي اتباع المستثنى للمستثنى منه في اعرابه بدل بعض من كل والنسق عند الكوفيين على النصب (في) الاستثناء (المتصل) بأن كان المستثنى من جنس المستثنى منه (نحو ما فعلوه الا قليل) برفع قليل على أنه بدل من الواو في فعلوه وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء والدليل على أن الاتباع أرجح اجماع السبعة على الرفع في قوله تعالى ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم وقوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون ولا يمنع ترجيح البدل تأخر صفة المستثنى منه عن المستثنى خلافا للمازني كما سيأتي واذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع نحو ما جاءني من أحد الا زيد ولا أحد فيها الا عمرو وما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به بالرفع في الثلاثة على البدلية حملا على المحل وبالنصب على الاستثناء (و) ترجح (النصب) على البدل (في المنقطع) بأن كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه (عند) بني (تميم) نحو ما قام أحد الا حمارا بالنصب على الاستثناء مع جواز الرفع أيضا على البدلية ان صح حذف المبدل منه واقامة البدل مقامه استدلالا بقوله

وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس

(ووجب عند الحجازيين) وبلغتهم جاء التنزيل (نحو ما لهم به من علم الا اتباع الظن) بالنصب في قراءة السبعة ونحو من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى بالنصب وأجيب عن البيت بأن المراد بالانيس ما يؤانس فهو أعم من الانسان فيكون متصلا

لا منقطعا

لامنقطعا وهذا كله (مالم يتقدم) المستثنى على المستثنى منه (فيهما) أى فى المتصل والمنقطع الكائنين فى كلام تام غير موجب فان تقدم (فالنصب) حينئذ واجب كقول الكميت

وما لى الا آل أحمد شيعة * وما لى الا مذهب الحق مذهب

وانما امتنع فيه الابدال لان التابع لا يتقدم على متبوعه ومثله فى وجوب النصب عند المازنى تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو ما أتى أحد الا أباك خير من زيد والراجح ما تقدم وأما تقدم المستثنى على جزءى الكلام نحو الا زيدا ما جاء أحد فغير جائز (أو فقد التمام) من الكلام المنفى بأن لم يصرح فيه بالمستثنى منه (فعلى حسب العوامل) الواقعة قبل الا يكون المستثنى ولا عمل لا لا فيه بل العمل لما قبلها فان اقتضى الرفع رفع ما بعدها (نحو وما أمرنا الا واحدة) أو النصب نصب نحو ولا تقولوا على الله الا الحق أو الجر جر نحو ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتى هى أحسن (ويسمى) هذا الاستثناء (مفرغا) لان ماقبل الا تفرغ للعمل فيما بعدها وان كان المستثنى منه مقدرا فى التحقيق لجواز ماقام الا هند وامتناع قام هند وشرط صحة التفريغ تقدم نفى أو شبهه فلو قال أو فقدا أى التمام والايجاب لكان أولى (ويستثنى بغير وسوى خافضتين) للمستثنى دائما باضافتهما اليه (معربين) أى غير لفظا وسوى تقديرا (باعراب الاسم الذى) يقع (بعد الا) وهو المستثنى بها على التفصيل السابق فيجب النصب فى نحو قام القوم غير أو سوى زيد ويترجح عند تميم فى نحو ما فيها أحد غير أو سوى زيد والبدل فى نحو ما جاء أحد غير أو سوى زيد وعلى حسب ما يقتضيه العامل من فاعل أو مفعول أو غير ذلك فى نحو ما قام غير

أوسوى زيد ومارأيت غيرأوسوى زيد ومامررت بغيرأو بسوى زيد
وكون سوى كغير فيما تقدم هو مذهب الزجاجي واختاره ابن مالك
لورودها فاعلا في حكاية الفراء أتاني سواك ومبتدأ في قوله
فسواك بائعها وأنت المشترى واسما لليس في قوله

أأترك ليلى ليس بيني وبينها * سوى ليلة انى اذا لصبور

ومجرورة في قوله عليه الصلاة والسلام دعوت ربي أن لا يسلط على
أمتي عدوا من سوى أنفسهم ومذهب الجمهور أنها لا تستعمل
الا ظرفا ولا تخرج عنه الا في الضرورة وقال الرماني أنها تستعمل
ظرفا غالبا وكغير قليلا واختاره في الارتشاف والجامع وفيها أربع
لغات كسر السين مقصورة وممدودة وضمها مقصورة وفتحها ممدودة
(و) يستثنى (بخلا وعدا) مجردين عن ما (وحاشا) ولا تصحب ما
(نواصب) للمستثنى على تقدير كونها أفعالا جامدة متعدية اليه
استتر فاعلها فيها وهو عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل
السابق أو على البعض المفهوم من الكل السابق وجملة الاستثناء
هل هي حال فمحلها النصب أو مستأنفة فلا محل لها قولان صحح ابن
عصفور منهما الثاني (أو خوافض) له على تقدير كونها حروف
جر واختار في المغني أنها غير متعلقة بشيء وفيه يجوز في نحو قام
القوم حاشاك كون الضمير منصوبا وكونه مجرورا فاذا قلت حاشاي
تعين الجر أو حاشاني تعين النصب وكذا القول في خلا وعدا انتهى
واذا ولى حاشا مجرور باللام فارقت الحرفية قطعا اذ لا يدخل جار
على جار والصحيح أنها حينئذ اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع
بدلا من اللفظ بالفعل ومعناه التنزيه فمن قال حاشا لله كأنه قال تنزيها
لله واللام حينئذ مقوية للعامل كما في نحو فعال لما يريد قال في المغني

ويؤيد

ويؤيده ذا قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين فهذا كـ قولهم رعيا لك (و) يستثنى (بما خلا وما عدا وليس ولا يكون نواصب) للمستثنى فقط ولو كان ما قبله منفيا وانما وجب النصب بعدما. قالوا لوقوعهما بعد ما المصدرية التي لا يليها الحرف لكن نص في التسهيل أنها لا توصل بفعل جامد فذ علماء على هذا مشكل وجوز بعضهم الجر بهما بتقدير ما زائدة ورد في المغني وموضع ما وصلتها نصب بالاخلاف لكن هل هو على الحال والمعنى قاموا مجاوزين زيدا أو على الظرفية على حذف مضاف والمعنى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا فيه قولان وانما وجب نصب المستثنى بعد الاخيرين لانه خبرهما واسمهما مستتر فيهما والكلام فيما يعود عليه وفي محل الجملة كالكلام السابق في خلا وعدا وحاشا ولا يستثنى بخلا وما بعدها منقطع وأفهم كلامه أن جواز الوجهين في خلا وعدا اذا تجردا عن ما وأن حاشا لا تقترن بها وهو كذلك

* (باب) * في ذكر المخفوضات وهي ثلاثة أقسام

مخفوض بالحرف ومخفوض بالمضاف ويرجع اليهما المخفوض من التوابع ومخفوض بالمجاورة وأسقطه لشذوذه كالمرفوع بها وقدم الاول لانه الاصل ثم انه نوعان ما يجر الظاهر والمضمر وما يجر الظاهر فقط وأشار الى الاول مبتدئا به لعمومه بقوله (يخفض الاسم اما بحرف مشترك) بين الظاهر والمضمر (وهو) سبعة (من) نحو منك ومن نوح وهي لبيان الجنس نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وللتبعيض نحو ومن الناس من يقول آمنا بالله ولابتداء الغاية مكانا أو زمانا أو غيرهما نحو من المسجد الحرام من أول يوم انه من سليمان وللبدل نحو أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة وللتعليل

نحو مما خطاياهم أغرقوا ولنا كبد بعد نفي أو شبهه نحو ما بالغ من مفر وهل من خالق غير الله وللاستعلاء نحو ونصرناه من القوم وللظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض (والى) نحو الى الله مرجعكم جميعا واليه ترجعون وهي لانتهاء الغاية مطلقا نحو الى المسجد الاقصى ثم أتموا الصيام الى الليل وللمصاحبة نحو ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم وللظرفية نحو

فلا تتركني بالوعيد كأنني * الى الناس مطلي به القار أجرب

وغير ذلك (وعن) نحو يوسف أعرض عن هذا عفا الله عنك وهي للمجاوزة كسرت عن البلد وللبعدية نحو طبقا عن طبق وللبدل نحو يوما لا تجزي نفس عن نفس شيأ وللاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه وللتعليل نحو الا عن موعدة وعدها اياه وغير ذلك (وعلى) نحو وعليها وعلى الفلك تحملون وهي للاستعلاء أي لعلو وهو حسي كما مر ومعنوي نحو على العرش استوى وللمصاحبة نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم وللظرفية نحو على ملك سليمان وللمجاوزة نحو

اذا رضيت على بنو قشير * لعمر الله أعجبني رضاها

وللتعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم ولغير ذلك (وفي) نحو في جنات النعيم وفيها ما تشتهي الانفس وهي للظرفية أي حلول الشيء في غيره حقيقة أو مجازا قال الجرجاني فالظرفية الحقيقية حيث كان للظرف احتواء وللمظروف تحيز نحو الدرهم في الكيس والمجازية اذا فقد الاحتواء نحو زيد في البرية أو التحيز نحو في صدر فلان علم أو فقدا معا نحو في نفسه علم وللمصاحبة نحو ادخلوا في أمم وللسببية نحو لمسكم فيما أفضتم فيه وللاستعلاء نحو ولاصلبنكم

فى جذوع النخل ولغيرذلك (واللام) نحو لله مافى السموات له ما فيهما وهى للملك نحو المال لزيد والاختصاص نحو الجنة للمتقين وللاستحقاق نحو النار للكافرين أى عذابها وللتعليل نحو
وانى لتعرونى لذكراك هزة ‌ ‌ وللتعجب نحو ‌ لله درك فارسا
والاستعلاء نحو يخرون للاذقان وللقسم نحو لله لا يؤخر الاجل وللعاقبة نحو

لدوا للموت وابنوا للخراب ❁ فكلكم يصير الى التراب

ولغير ذلك (والباء) ولا فرق بين أن تكون (للقسم) نحو
بالله لا نعلمن وبه لتفعلن (أوغيره) من تبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله واستعانة نحو كتبت بالقلم وظرفية نحو نجيناهم بسحر ومصاحبة نحو أدخلوا بالاص وسببية نحو فبما نقضهم ميثاقهم وتعويض نحو بعت هذا بهذا وتوكيد نحو وكفى بالله شهيدا
وكفى بجسمى نحولا أننى رجل ‌ ‌ وبدل نحو ما يسرنى أننى شهدت بدرا بالعقبة وتعدية نحو ذهب الله بنورهم ومجاوزة نحو فاسأل به خبيرا والصق حقيقة نحو بقابى غرام أى لصق به بمعنى قام به أو مجازا نحو مررت بزيد أى ألصقت مرورى بمكان يقرب منه ثم أشار الى الثانى بقوله (أو مختص بالظاهر) أى بخفضه (وهو) سبعة أيضا (رب) وهى موضوعة للتكثير والتقليل لكن استعمالها فى الاول كثير ومنه ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ولها صدر الكلام من بين أحرف الخفض ولا يجربها الا فرد خاص من الظاهر وهو النكرة لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو رب رجل وأخيه والغالب فى هذا الظاهر وصفه كما أن الغالب حذف متعلقها ومضيه وقد تحذف فيجب بقاء عملها وذلك بعد الواو كثير كقوله

وليل كموج البحر أرخى سدوله   وبعد الفاء قليل كقوله
فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع   وبعد بل أقل كقوله
بل بلد مل ء الفجاج قتمه   وقد تجر رب ضمير الغيبة فيلزم افراده
وتذكيره وتفسيره بتمييز مطابق للمعنى نحو ربه رجلا أو امرأة
أو رجلين أو رجالا أو نساء (ومذ ومنذ) ولا يجر بهما الا نوع
خاص من الظاهر وهو الزمن المعين غير المستقبل ماضيا كان وهما
فيه لابتداء الغاية نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة أو حاضرا وهما فيه
للظرفية نحو ما رأيته منذ يومنا قال في الجامع وثالث رفع تاليهما خبرا
عنهما فهما مبتدآن أو الامد وبردان ظرفين مضافين لافعلية
بكثرة والاسمية بقلة (والكاف) وهي للتشبيه نحو زيد كالاسد
وللتعليل نحو واذكروه كما هداكم وللتوكيد نحو ليس كمثله شيء
ولغير ذلك وجرها للضمير شاذ (و) كذلك (حتى) وهي لانتهاء
الغاية مطلقا ولا تكون جارة الا آخرا أو متصلا بآخر فلا يقال
سهرت البارحة حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها بعضا غير داخل
فيما قبلها اما لكونها غير جزء له نحو سلام هي حتى مطلع الفجر
أو لكونه جزءا كيوم لم يقع الفعل عليه نحو صمت الايام حتى يوم العيد
فالجر بها متعين وان كان جزءا مما قبلها ولم يتعذر دخوله نحو صمت
الايام حتى يوم الثلاثاء فالجر بها جائز ويجوز العطف (فائدة) متى
دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها أو على عدمه فواضح
أنه يعمل به والا فأقوال أصحها الدخول مع حتى دون الى حملا على
الغالب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول
في حتى فان كانت حتى عاطفة دخلت اتفاقا لانها بمنزلة الواو
(والواو) أي واو القسم نحو والله والنبي والكعبة وهي مع ما قبلها

لا

لاتختص بظاهر معين (والتاء) أى تاؤه ولايجر بها الالفظ الجلالة
ورب مضافا للكعبة أو لياء المتكلم نحو تالله وترب الكعبة
وتربي لافعلن وقولهم تالرحمن وتحياتك نادر ومن حروف الخفض
خلا وعدا وحاشا وقدمر الكلام عليها ومنها أيضا لعل ومتى وكي
ولولا وانما أسقطها لان الجر بها شاذ (تنبيـــه) قال ابن
عصفور فى شرح الجمل حروف الجر على أربعة أقسام قسم لايستعمل
الاحرفا وقسم يستعمل حرفا واسما وهو مذ ومنذ وعن وكاف التشبيه
وقسم يستعمل حرفا وفعلا وهو حاشا وخلا وقسم يستعمل حرفا
واسما وفعلا وهو على انتهى وكلا عدا كما مر وفى الخبيصى أن
اللام جاءت فعلا فى قولك ل زيد ومن كذلك اذا كان أمرا من مان
يمين والى اسما بمعنى النعمة وفى فعل أمر لمؤنث من وفى يفى واسما
من الاسماء الستة ولما فرغ من القسم الاول أخذ يتكلم على
الثانى فقال (أو باضافة اسم) أى يخفض الاسم بسامر أو بسبب
اضافة اسم اليه اذ العامل فى المضاف اليه هو المضاف كما فى الاوضح
وغيره وهو الاصح لاتصال الضمير المضاف اليه به وهو لا يتصل
الا بعامله لا الاضافة نفسها كما هو ظاهر عبارته خلافا للاخفش
ولا الحرف المقدر خلافا لبعضهم والاضافة اسناد اسم الى غيره
منزلة من الاول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه ولهذا وجب تجريد
المضاف من التنوين ومن النون لقيام المضاف اليه مقامه فى نحو
ضاربا زيد وتصح بأدنى ملابسة ومراده بالاسم ما يقابل الوصف
العامل عمل الفعل بدليل العطف الآتى الدال على المغايرة فدخل
نحو كاتب القاضى وأعجبنى ضرب زيد عمرا اذ المضاف فى الاول وان
كان وصفا ليس بعامل وفى الثانى وان كان عاملا ليس بوصف

وهذه الاضافة ثلاثة أقسام لانها اما (على معنى اللام) التى
للملك أو لشبهه تحقيقا حيث يمكن النطق بها (كغلام زيد)
وتقديرا حيث لا يمكن ذلك كذى مال وعند زيد ومع بكر وامتحان
هذا بأن يؤتى مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه نحو صاحب
ومكان ومصاحب (أو) على معنى (من) البيانية وذلك اذا
كان المضاف اليه كلا للمضاف وصالحا للاخبار به عنه (كخاتم
حديد) وثوب خز ولك فى هذا نصب الثانى على التمييز أو الحال
واتباعه للاول بدلا أو عطف بيان أو نعتا بتأويله بالمشتق أى
مصوغ من حديد (أو) على معنى (فى) الظرفية عند بعضهم وذلك
اذا كان الثانى ظرفا للاول (كمكر الليل) وشهيد الدار
واختاره ابن مالك لكثرة وقوعه فى الكلام الفصيح بالنقل الصحيح
وأكثرهم نفى هذا القسم وما أوهم معنى فى فهو على معنى اللام مجازا
(وتسمى) هذه الاضافة المنقسمة لما ذكر محضة لانها خالصة
من تقدير الانفصال و (معنوية) لافادتها أمرا معنويا (لانها)
مفيدة (للتعريف) أى لتعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان
معرفة كضارب زيد أمس (أو التخصيص) أى لتخصيص المضاف
بالمضاف اليه ان كان نكرة كضارب رجل أمس قال فى المغنى
والمراد بالتخصيص الذى لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل
أخص من غلام لكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد وكغلام رجل
ما كان متوغلا فى الابهام كغير ومثل اذا أريد بهما مطلق المغايرة
والمماثلة أو واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف كجاء زيد وحده
ولا أباله ورب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها (أو باضافة الوصف)
عطفا على قوله أو باضافة اسم فتكون قسيما له أى بخفض الاسم

باضافة الاسم كما مر أو باضافة الوصف العامل عمل الفعل (الى معموله) بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال سواء كان اسم فاعل (كبالغ الكعبة) وضارب زيد الآن أو غدا أم اسم مفعول كمروع القلب (ومعمور الدار) الآن أو غدا أم صفة مشبهة كعظيم الامل (وحسن الوجه وتسمى) هذه الاضافة غير محضة لانها فى تقدير الانفصال (ولفظية) لافادتها أمرا لفظيا (لانها) يجىء بها (لمجرد التخفيف) فى اللفظ بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه أو لرفع القبح كما فى نحو حسن الوجه فان فى جره تخلصا من قبح رفعه لخلو الصفة لفظا من ضمير يعود على الموصوف ومن قبح نصبه باجراء وصف القاصر مجرى المتعدى فلا تفيد المضاف تعريفا ولهذا صح وصف النكرة به فى نحو هديا بالغ الكعبة ووقوعه حالا فى نحو ثانى عطفه ولا تخصيصا لان أصل ضارب زيد ضارب زيدا الا ضارب كما توهم فالاختصاص موجود قبل الاضافة (ولا تجامع الاضافة) وجوبا (تنوينا) ولو مقدرا لانه يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما (ولا نونا تالية للاعراب) وهى نون المثنى والمجموع على حده وشبههما كضاربا زيد وضاربو عمرو (مطلقا) عن التقييد بما يأتى بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين فانها تجامعها لانها غير تالية للاعراب بل هو تال لها أو عليها (ولا) ما فيه (أل) لان المقصود منها أصالة التعريف وهو حاصل لما فيه أل بغيرها ولهذا لا تجامع العلم باقيا على علميته فلا يقال الغلامى ولا زيدكم بل يجب حذف أل من الغلام ويقدر فى زيد الشيوع (الا فى نحو الضاربا زيد) مما المضاف فيه وصف مثنى والمضاف اليه

معمولة (و) نحو (الضارب زيد) مما المضاف فيه وصف مجموع على حد المثنى والمضاف اليه معموله (و) نحو (الضارب الرجل) مما المضاف اليه الوصف بأل أيضا (و) نحو (الضارب رأس الرجل) مما المضاف اليه مضاف لما هي فيه (و) نحو مررت (بالرجل الضارب غلامه) مما المضاف اليه مضاف لضمير عائد على ما هي فيه فهذه المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين أل والاضافة وما عداها الا يجوز فيه ذلك على الراجح والامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة ذكرها فى المغنى

* (باب) * فى ذكر الاسماء العاملة عمل أفعالها

(يعمل عمل فعله) من الاسماء (سبعة) وزاد فى الشذور اسم المصدر والظرف والمجرور المعتمدين فعلى هذا تكون عشرة أحدها (اسم الفعل) وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة ولا متأثرا بعامل ويدل على اسميته قبوله بعض علامات الاسم كالتنوين والتعريف ومخالفة أوزانه أوزان الفعل والصحيح أن مدلوله لفظ الفعل وأنه لا موضع له من الاعراب وهو ثلاثة أنواع ما هو بمعنى الماضى (كهيهات) بتثليث التاء وشتان وهو قليل (و) ما هو بمعنى الامر نحو (صه) ودونكه وعليكه وهو الغالب (و) ما هو بمعنى المضارع نحو (وا) واوه واف وهو دون الاول فهيهات (بمعنى بعد) كقوله

فهيهات هيهات العقيق ومن به * وهيهات خل بالعقيق نواصله

وشتان بمعنى افترق كقوله

وشتان هذا والعناق والنوم * والمشرب البارد فى ظل الدوم

وقد تزاد ما قبل فاعل شتان كقوله لشتان ما بين اليزيدين فى الندا

وصه بمعنى أسكت ودونكه بمعنى خذه وعليكه بمعنى الزمه نحو
عليكم أنفسكم (و) وا بمعنى (أعجب) كقوله

وابأبى أنت وفوك الاشنب * كأنما ذر عليه الزرنب
أو زنجبيل وهو عندى أطيب

ومثله وى وواها وأوه بمعنى أتوجع
وأف بمعنى أتضجر وهذه الانواع كلها سماعية والقياسى من اسم
الفعل ما صيغ من فعل ثلاثى تام على وزن فعال كنزال وشذ
صوغه من الرباعى كقرقار بمعنى قرقر وقد يؤخذ مما مثلنا أن اسم
الفعل ضربان مرتجل وهو ما وضع من أول الامر اسما للفعل كشتان
ومنقول وهو ما وضع لغيره ثم نقل اليه كعليك وليك ثم انه يعمل
عمل مسماه فيرفع الفاعل ظاهرا ومستترا ويتعدى الى المفعول
بواسطة وغيرها لكن يخالفه بلزوم البناء مطلقا والتجرد من
العوامل وأن منه ما ينون لزوما نحو واها وويها وجوازا كصه ومه
وذلك للتنكير وأنه لا يؤكد بالنون ولا يحذف ولا يبرز ضميره
ولا يضاف ولا ينصب المضارع فى جواب الطلب منه كما سيأتى
(ولا يتأخر عن معموله) لقصور درجته عن مسماه بسبب كونه
فرعه فى العمل خلافا للكسائى (و) تمسكه بقوله تعالى (كتاب
الله عليكم) وما أشبه ذلك لا حجة فيه لانه (متأول) على أنه
مصدر منصوب باضمار فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله
تعالى حرمت عليكم فكأنه قال كتب الله ذلك عليكم كتاب
وعليكم متعلق بالمصدر أو بالعامل المحذوف (ويجزم) الفعل
(المضارع فى جواب الطلب منه) أى من اسم الفعل كما يجزم
فى جواب الطلب من الفعل (نحو) قوله

(مكانك تحمدى أو تستريحى) فمكانك بمعنى اثبتى وتحمدى

مجزوم بفعل شرط محذوف تقديره فان تأتني تحمدني (و) لكنه (لا ينصب) في جواب الطلب منه وان كان اسم الفعل من لفظ الفعل فلا تقول نزال فنحدثك بالنصب على الارجح (و) الثاني منها (المصدر) وهو اسم الحدث الجاري على الفعل ويعمل عمل فعله الذي اشتق منه فيرفع الفاعل ويتعدى الى المفعول بواسطة وغيرها وقد يتعدى الى مفعولين فأكثر وقد مر أنه يجوز حذف فاعله وتنبيه لا يتغير عند اسناده الى نائب الفاعل وفي تمثيله للمصدر بقوله (كضرب واكرام) اشارة الى أن المصدر المزيد يعمل عمل المجرد لكن عمل المصدر مشروط بأمرين أحدهما وجودي واليه اشار بقوله (ان حل محله فعل مع أن) المصدرية والزمان ماض أو مستقبل كعجبت من ضربك زيدا أمس أو غدا أي من أن ضربته أمس أو من أن تضربه غدا (أو) مع (ما) أختها والزمان حال فقط كعجبت من ضربك زيدا الآن أي مما تضربه الآن فان لم يحل محله ذلك امتنع عمله كما في نحو ضربا زيدا او ضربت ضربا زيدا فلا يصح نصبك زيدا بضربا خلافا لابن مالك في الاول ولهذا جعل الثاني في نحو فاذا له صوت صوت حمار منصوبا بفعل محذوف لا بالمصدر الامر الثاني عدمي وهو المشار اليه بقوله (ولم يكن) المصدر (مصغرا) فلا يقال أعجبني ضريبك زيدا لبعد شبهه عن الفعل بالتصغير الذي هو من خواص الاسماء (ولا مضمرا) فلا يقال ضربك المسيء حسن وهو المحسن قبيح لعدم حروف الفعل ولهذا لم يعمل محذوفا كما سيأتي (ولا محدودا) بالتاء فلا يقال أعجبتني ضربتك زيدا لان صيغة الوحدة ليست الصيغة التي اشتق منها الفعل فان ورد حكم بشذوذه (ولا منعوتا قبل) تمام (عمله)

فلا

فلا يقال عرفت سوقك اللفيف الابل لانه مع معموله كموصول مع صلته فلا يفصل بينهما فان نعت بعده جاز نحو ان هجرك اياى المفرط لمهلك ولو قال ولا متبوعا لكان أولى فان حكم سائر التوابع حكم النعت (ولا محذوفه) لعدم وجود حروف الفعل (ولا مفصولا من المعمول) أى من معموله بأجنبى لان معموله بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما (ولا متأخرا عنه) أى عن معموله ولو ظرفا فلا يقال أعجبنى زيدا ضربك لما مر من أن معموله بمنزلة الصلة وهى لا تتقدم على الموصول قال التفتازانى والحق جواز تقديم معمول المصدر اذا كان ظرفا لانه مما يكفيه رائحة الفعل وظاهر اقتصاره على ما ذكر أنه لا يشترط في اعماله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال وهو كذلك لانه عمل لكونه أصل الفعل بخلاف اسم الفاعل قاله ابن مالك وأنه لا يشترط فيه أيضا أن يكون مفردا وقد اشترطه بعضهم فمنع اعمال المثنى والمجموع وجزم به ابن مالك قال لان لفظهما مغاير للفظ المصدر الذى هو أصل الفعل فان ظفرنا في كلام العرب باعمال شيء من ذلك قبل ولم يقس عليه ثم المصدر يعمل مضافا ومنونا ومقرونا بأل (و) لكن (اعماله) حالة كونه (مضافا) لفاعل مع ذكر المفعول وتركه (أكثر) استعمالا من عكسه ومن اعماله منونا وبأل لان الفاعل عمدة فاضافة العامل اليه أهم ولان نسبة الحدث لمن وجد منه أظهر من نسبته لمن وقع عليه لكونه فضلة (نحو ولولا دفع الله الناس) ربنا وتقبل دعاى أى دعاى اياك وأما أعماله مضافا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير ومع ذكره قليل وليس خاصا بالشعر كما قيل بدليل قوله عليه الصلاة والسلام وحج البيت من استطاع اليه

سبيلا وقد يضاف الى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا (و) اعماله حال كونه (منونا) أى مجردا من أل والاضافة (أقيس) من اعماله مضافا وبأل لانه يشبه الفعل لكونه نكرة (نحو أو اطعام في يوم ذى مسغبة يتيما) اى أن يطعم يتيما (و) اعماله مقرونا (بأل شاذ) لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بأل (نحو) قوله (عجبت من الرزق المسيء الهه) بنصب المسيء ورفع الهه بالرزق الذى هو مصدر وعورض بأن الاضافة كالتعريف بأل فهلا بعد معها المصدر عن الفعل وأجيب بأنها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بأل (تتمة) يجوز فى تابع الفاعل المجرور بالمصدر كعجبت من ضرب زيدا الظريف الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل وفى تابع المفعول كأعجبنى أكل اللحم والخبز الجر أيضا على اللفظ والنصب على المحل ان قدر المصدر بأن وفعل الفاعل (و) الثالث منها (اسم الفاعل) ولو مثنى أو مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث ويعمل عمل فعله المبنى للفاعل لازما ومتعديا واعما عمل لمشابهته للمضارع فى الزنة والتذكير والتأنيث ودلالته على المصدر واحتماله أحد الزمانين ودخول لام الابتداء عليه وفى تمثيله لاسم الفاعل بقوله (كضارب ومكرم) اشارة الى أنه يصاغ من الثلاثى على زنة فاعل ومن غيره على زنة المضارع بابدال حرف المضارعة ميما وكسر ما قبل آخره ثم انه ان صغر أو وصف لم يعمل لمباينته الفعل حينئذ اذ التصغير والوصف من خصائص الاسماء فان لم يصغر ولم يوصف (فان كان) مقرونا (بأل) كالضارب (عمل) عمل فعله (مطلقا) أى ماضيا وحالا ومستقبلا معتمدا

أوغير معتمد لوقوعه حينئذ موقع الفعل اذ حق الصلة أن تكون فعلا كجاء الضارب زيدا أمس أوالآن أوغدا (أو) كان (مجردا) منها (فبشرطين) لابد منهما لصحة عمله فى المنصوب (كونه حالا أواستقبالا) لتحقق مشابهته للمضارع (واعتماده) ولوتقديرا (على نفى) نحو ماضارب زيد عمرا الآن أوغدا (أو) على (استفهام) نحو أضارب زيد بكرا الآن أوغدا ومهين خالد بشرا أم مكرمه أى أمهين (أو) على (مخبر عنه) نحو زيد ضارب خالدا الآن أوغدا ومختلف ألوانه أى صنف (أو) على (موصوف) نحو مررت برجل ضارب عمرا الآن أوغدا ومنه ياطالعا جبلا أى يارجلا أو على ذى حال كجاء زيد راكبا فرسا الآن أوغدا ثم ان وجود هذين الشرطين لايوجب عمله بل تجوز اضافته الى مفعوله وقد قرىء بالوجهين ان الله بالغ أمره هل هن كاشفات ضره فان اقتضى مفعولا آخر تعين نصبه نحو أنت كاسى خالد ثوبا الآن أوغدا وثالث فى تابع المفعول المجرور باسم الفاعل كمبتغى جاه ومالا من نهض الجر على اللفظ والنصب على المحل عند بعضهم أوباضمار عامل من وصف أوفعل عند الجميع وفهم من كلامه أن اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى أولم يعتمد لم يعمل وقد خالف فى الاول الكسائى فأجاز عمله محتجا بقوله تعالى وكلبهم (باسط ذراعيه) فباسط بمعنى الماضى وقد عمل فى ذراعيه النصب ولاحجة له فيه لانه (على) ارادة (حكاية الحال) الماضية بأن يفرض ماوقع واقعا الآن فيعبر عنه بالمضارع بدليل أن الواو فى وكلبهم للحال ولهذا قال ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم وخالف فى الثانى الاخفش فأجاز عمله (و) احتج بقوله

(خبير بنو لهب) فلا تك ملغيا * مقالة لهبي اذا الطير مرت
ولا حجة له فيه لجواز حمله (على التقديم والتأخير) بجعل الوصف خبرا
مقدما ولما كان هذا الحمل يلزم منه الاخبار بالمفرد عن الجمع قال
(وتقدير خبير كظهير) في والملائكة بعد ذلك ظهير وفعيل على زنة
المصادر كالصهيل والذميق والصدر يخبر به عن المفرد والمثنى
والمجموع فأعطي حكم ما هو على زنته (و) الرابع منها (المثال)
ولو ثنى أو مجموعا (وهو ما) أي اسم (حول للمبالغة) والتكثير
في الفعل (من) صيغة اسم (فاعل) الثلاثي (الى) صيغة (فعال)
بتشديد العين كضراب (أو فعول) بفتح الفاء كضروب (أو مفعال)
بكسر الميم كمضراب والتحويل الى هذه الثلاثة (بكثرة) ولهذا وافق
جميع البصريين سيبويه على جواز اعمالها (أو فعيل) بكسر العين
وبعدها ياء كسميع (أو فعل) بكسر العين من غير ياء كحذر
والتحويل اليهما (بقلة) ولهذا منع بعضهم اعمالهما وأما الكوفيون
فمنعوا اعمال الخمسة نظرا الى أنها لا تجاري الفعل وزادت عليه
بالمبالغة فبعد شبهها منه وقدروا الناصب بعدها عاملا والصحيح
جواز اعمالها حملا على أصلها وهو اسم الفاعل لافادتها ما يفيده
مكررا ولورود السماع به (نحو) ما حكاه سيبويه (أما
العسل فأنا شراب) بنصب العسل وانه لمنحار بوائكها وقولهم
ان الله غفور ذنب العاصين وان الله سميع دعاء من دعاه وقوله
أتاني أنهم مزقون عرضي والمشهور أن هذه الامثلة لا تتفاوت
في المبالغة (و) الخامس منها (اسم المفعول) ولو مثنى
أو مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه ومثل له بقوله
(كمضروب ومكرم) اشارة الى أنه يصاغ من الثلاثي على زنة

مفعول ومن غيره على زنة المضارع بميم مضمومة فى أوله وفتح ماقبل آخره ولا يصاغ من اللازم الا بعد أن يعدى بحرف الجر اذ ليس له مفعول كممرور به أو بهما أو بهم أو بهن ولا يثنى حينئذ ولا يجمع كالفعل بخلاف المصوغ من المتعدى (ويعمل عمل فعله) المبنى للمفعول فيرفع نائب الفاعل تقول زيد مضروب عبده كما تقول ضرب عبده وماسواه مما يتعلق بالرافع ان كان منصوبا لفظا أو محلا (وهما) أى المثال واسم المفعول (كاسم الفاعل) فى جميع ما اشترط فيه لصحة عمله حتى فى عدم التصغير والوصف ولك فى اسم المفعول خاصة اضافته الى مرفوعه معنى اذا حول الاسناد الى ضمير موصوفه نحو زيد مضروب العبد والاصل مضروب عبده فحولت الاسناد ثم أضفت وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة (و) السادس منها (الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد) فى أمور ستأتى ولهذا عملت عمل النصب وان كان الاصل أن لا تعمل لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها مأخوذة من القاصر (وهى الصفة المصوغة) من فعل قاصر (لغير تفضيل لافادة) نسبة الحدث الى موصوفها على جهة (الثبوت) فاذا قلت زيد حسن فمعناه اثبات الحسن له واستمراره فى سائر أوقات وجوده لا انه متجدد حادث ويدل على ذلك تحويل الصفة على سبيل الاطراد الى صيغة اسم الفاعل عند قصد الحدوث كما يقال فى حسن حاسن وفى ضيق ضائق قال تعالى وضائق به صدرك ثم اعلم أن هذه الصفة تشارك اسم الفاعل فى الدلالة على الحدث وصاحبه وفى التذكير والتأنيث والتثنية والجمع والاعتماد على واحد مما مر لكن النصب هنا على التشبيه بالمفعول به بخلافه ثمت وتتميز عنه بأمور منها أنها

تصاغ من اللازم دون المتعدي وهو يصاغ منهما ومنها أنها للزمن الحاضر الدائم أي الماضي المستمر دون المنقطع والمستقبل بخلافه ومنها أنها تكون غير مجارية للمضارع في تحريكه وسكونه وهو الغالب في المبنية من الثلاثي (كحسن وظريف و) مجارية له نحو (طاهر وضامر) واسم الفعل لا يكون الا مجاريا (و) منها أنها (لا يتقدم معمولها) المنصوب عليها لانها فرع اسم الفاعل في العمل بخلاف منصوبه ومن ثم صح النصب في نحو زيدا أنا ضاربه وامتنع في نحو زيد أبوه حسن وجهه (و) منها أن معمولها (لا يكون أجنبيا) بل سببيا أي اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها ولو تقديرا كما في نحو زيد حسن وجها أي منه فلا يقال زيد حسن عمرا كما يقال زيد ضارب عمرا لانها مأخوذة من فعل لازم وقد جرت على الاسم فلا تقتضي حينئذ الا ضميره أو سببيه كما في اسم الفاعل اللازم والمراد بمعمولها ما عملها فيه بحق الشبه فلا يرد زيد بك فرح اذ عملها في الظرف وعديله لما فيها من معنى الفعل ومنها أن معمولها مشبه بالمفعول به ولا يراعى له محل بالعطف وغيره ولا يفصل بينه وبينها بفاصل ولو ظرفا وأنها لا تعمل محذوفة ولا تنصب الضمير ولا تتعرف بالاضافة دائما وأنها تؤنث بالالف وتخالف فعلها فتنصب مع قصوره وتجوز اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام وان أل الداخلة عليها حرف تعريف واسم الفاعل على الخلاف من سائر ذلك كله (و) لمعمولها بالنسبة لعملها فيه ثلاث حالات احداها أن (يرفع على الفاعلية) باتفاق بعد اخلائها ضرورة من ضمير موصوفها كزيد حسن وجهه (أو) على (الابدال) عند بعضهم من الضمير فيها (و) ثانيها أن (ينصب

على

على التمييز أو) على (التشبيه بالمفعول) به ان كان نكرة كزيد حسن وجها أو عليه فقط ان كان معرفة كزيد حسن الوجه ولهذا قال (والثاني متعين في المعرفة و) ثالثها أن (يخفض بالاضافة) أي بسببها كزيد حسن الوجه الا اذا كانت الصفة بأل وهو مجرد منها والاضافة كالحسن وجه أو مضاف للمجرد منها كالحسن وجه أب أو مضاف لضمير الموصوف كالحسن وجهه أو لمضاف لضميره كالحسن وجه أبيه لامتناع اضافة ما فيه أل لشيء من ذلك واذا خفض المعمول بالاضافة فلا تخرج بذلك عن كونها صفة مشبهة لان الخفض ناشيء عن النصب لا عن الرفع لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه اذ الصفة عين مرفوعها في المعنى وغير منه وبها واعلم أن الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها مع قطع النظر عن افرادها وتذكيرها واضدادها ست وثلاثون صورة لان الصفة اما نكرة أو معرفة وهي اما رافعة أو ناصبة أو جارة فهذه ست حالات من ضرب اثنين في ثلاثة ومعمولها له أيضا ست حالات لانه اما بأل كالوجه أو مضاف لما فيه أل كوجه الاب أو للضمير كوجهه أو مضاف لمضاف للضمير كوجه أبيه أو مجرد من أل والاضافة كوجه أو مضاف للمجرد منهما كوجه أب فالصور ست وثلاثون صورة من ضرب ست في مثلها الممتنع منها الاربع التي استثنيت والبقية جائزة الا أن فيها قبيحا وضعيفا وحسنا فالقبيح أربع صور والضعيف ست والباقي حسن وبيان ذلك يطلب من المبسوطات (و) السابع منها (اسم التفضيل) وأخره لان عمله في المرفوع الظاهر غير مطرد كما ستعرفه (وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة) لصاحبها على غيره في أصل الفعل

وشرط التفضيل أن يكون على وزن افعل سواء صيغ من فعل لازم (كاكرم) أم من متعد كاضرب واعلم ولا يرد خير وشر فانهما للتفضيل لان أصلهما أخير وأشر مخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وربما جاء على القياس وأما قوله وحب شيء الى الانسان ما منعا فضرورة ولا يصاغ الا مما صيغ منه فعل التعجب كما سيأتي في بابه (ويستعمل بمن) ولو تقديرا جارة المفضل عليه اذا جرد من أل والاضافة نحو أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا وهي لابتداء الغاية ارتفاعا وانحطاطا أو للمجاوزة ولا يفصل بينها وبين مجرورها بأجنبي ولا يجوز تقديمها معها على اسم التفضيل الا أن يكون اسم استفهام أو مضافا الى استفهام فيجب حينئذ كممن أنت أفضل ومن غلام من أنت أجمل (ومضافا لنكرة) مطابقة للمفضل وجوبا (فيفرد ويذكر) في هذه الحالة وكذا في التي قبلها وجوبا وان كان المفضل بخلاف ذلك فتقول في الحالة الاولى زيدا وهندا والزيدان والهندان أو الزيدون أو الهندات أفضل من عمرو وأما قوله كأن صغرى وكبرى من فواقعها فلحن أو لم يقصد به حقيقة المفاضلة وفي الثانية زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نساء وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به فالتقدير أول فريق كافر أو ولا يكن كل منكم أول كافر (و) يستعمل مقرونا (بأل فيطابق) وجوبا موصوفه افرادا وتذكيرا وفرعيهما فتقول زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون أو الافاضل وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات أو الفضل (ومضافا لمعرفة فوجهان) أي

المطابقة

المطابقة اجراء له مجرى المعرف بأل نحو أكابر مجرميها وعدمها وهو الغالب اجراء له مجرى المجرد نحو ولتجدنهم أحرص الناس نعم ان استعمل أفعل لغير تفضيل وجبت المطابقة كقولهم الناقص والاشج أعدلا بني مروان أي عادلاهم اذ ليس فيهم عادل غيرهما حتى يقصد التفضيل ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد وفي هذه الحالة والتين قبلها لا يستعمل بمن واعلم أنه ينصب التمييز والحال والظرف (ولا ينصب) المفعول له ولا معه ولا المطلق ولا (المفعول به) على الاصح (مطلقا) أي سواء كان ظاهرا أم غيره بل يصل اليه باللام كزيد أرعى للعلم وأبذل للمعروف أو بالباء كخالد أعرف بالنحو وأجهل بالفقه فان كان فعله يتعدى لاثنين نصبت الآخر بفعل مقدر كزيد أكسى للفقراء الثياب أي يكسوهم الثياب وأجاز بعضهم نصبه به مطلقا ونقله المصنف في حواشي التسهيل عن ابن مسعود وبعضهم ان أول بما لا تفضيل فيه قال الدماميني وهذا الرأي حسن فينصب حين التأويل كما أنه يضاف حينئذ الى ما ليس بعضه فيجري حكم النصب والجر على طريقة واحدة كما أنه اذا حل الفعل محله رفع الظاهر فقد استبان لك أن ما في الشرح من حكاية الاجماع على منع عمله فيه منظور فيه ويرفع الضمير المستتر في كل لغة (ولا يرفع في الغالب) اسما (ظاهرا) ولا ضميرا منفصلا لكونه ليس له فعل بمعناه (الا في مسئلة الكحل) فانه يرفع ذلك اجماعا لانه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه وضابطها أن يكون صفة لاسم جنس مسبوق بنفي أو شبهه ومرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد وبه عرفت المسئلة بمسئلة الكحل وافردت

بالتأليف والاصل أن يقع هذا الظاهر بين ضمير ين أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما فى المثال وقد يحذف الضمير الثانى وتدخل من اما على الظاهر نحو من كحل عين زيد أو محله نحو من عين زيد أو ذى المحل نحو من زيد ولم يقع هذا التركيب فى القرآن ولا يجوز أن يعرب المرفوع فيه مبتدأ وأفعل خبره لئلا يلزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبى وقد يرفع الظاهر مطلقا فى لغة حكاها سيبويه نحو مررت برجل أفضل منه أبوه وعنها احترز بقوله فى الغالب

(باب التوابع)

وهى جمع تابع وهو المشارك ماقبله فى اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر واطلاق التابع على الحرف والفعل الغير المعرب مجاز اذ لا اعراب فيهما تقع فيه التبعية والعامل فى التابع هو العامل فى المتبوع الا فى البدل فان العامل فيه مقدر خلافا للمبرد بدليل ظهوره فى بعض المواضع ولا يجوز الفصل بين التابع ومتبوعه بأجنبى ولا تقدمه عليه كما يفهمه قوله (يتبع ماقبله فى اعرابه خمسة) بالاستقراء نعت وتوكيد وعطف بيان ونسق وبدل ومن فصل فى التوكيد جعلها ستا ومن أطلق العطف وجعله شاملا للبيان جعلها أربعة والاولى أن يبتدأ منها بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق بل قيل هو الصواب لانها اذا اجتمعت فى التبعية رتبت كذلك كما فى التسهيل أحدها (النعت) ويرادفه الوصف والصفة (وهو التابع) هذا كالجنس (المشتق أو المؤول به) أخرج به غيره منها ماعدا التوكيد اللفظى المشتق فبقوله (المباين للفظ متبوعه) والمشتق مادل على حدث وصاحبه كأسماء الفاعل والمفعول والتفضيل والصفة المشبهة

والمأول به ما أقيم مقامه من الاسماء العارية عن الاشتقاق كاسم الاشارة وذى بمعنى صاحب والمنسوب كجاءنى زيد هذا أى الحاضر ورجل ذومال أى صاحبه ورجل دمشقى أى منسوب الى دمشق ومن المؤول به الجملة الخبرية فى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله وقوله ولقد أمر على اللئيم يسبنى وكذا المصدر الملتزم افراده وتذكيره فى نحو مررت برجل عدل أى عادل عند الكوفيين وذى عدل عند البصريين (وفائدته) حقيقيا كان أوغيره (تخصيص) لمتبوعه ان كان نكرة كجاءنى رجل تاجر أوتاجر أبوه والتخصيص تقليل الاشتراك فى النكرات (أوتوضيح له) ان كان معرفة كجاءنى زيد الفاضل والفاضل أبوه والتوضيح رفع الاشتراك فى المعارف (أو) مجرد (مدح) له نحو الحمد لله رب العالمين (أوذم) نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (أوترحم) عليه نحو اللهم الطف بعبادك الضعفاء (أوتوكيد) لما دل عليه متبوعه كضربت ضربة واحدة لانه قد علم من ضربة أنها ضربة واحدة فلم يفد النعت الا مجرد التوكيد ومنه قولهم مضى أمس الدابر له وقال بعضهم أوتعميم نحو ان الله يحشر عباده الاولين والآخرين أوتفصيل نحو مررت برجلين عربى وعجمى أوابهام نحو تصدق بصدقة قليلة أوكثيرة قال البدر الدمامينى عن بعضهم أواعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال من ذكر يقال لك أرأيت قاضى بلدنا فتقول رأيت قاضيكم الكريم الفقيه وليس هذا للتوضيح لان مرادهم به الايضاح للمخاطب وهو بالغرض فى مثالنا عالم بما ذكر غير محتاج الى ايضاحه له ولا للمدح فان غرض المتكلم اعلام السامع بأنه عالم بحال هذا الموصوف لا مجرد الثناء عليه

(و) النعت من حيث هو (يتبع منعوته فى) اثنين من خمسة (واحد من أوجه الاعراب) الثلاثة الرفع والنصب والجر (و) واحد (من التعريف والتذكير). سواء رفع ضميره أم اسما ظاهرا فلا تتبع معرفة بنكرة ولا عكسه نعم المعرف بلام الجنس يجوز أن يتبع بنكرة مخصوصة كقولهم ما ينبغى للرجل مثلك أو خير منك أن يفعل كذا ويجب فى النعت ان يكون مساويا لمتبوعه فى التعريف أو دونه نحو بالرجل أخيك بدل (ثم ان رفع) النعت (ضميرا مستترا) عائدا على المنعوت (تبع) منعوته ولو كان معناه لما بعده كما فى نحو جاءنى رجل حسن وجها (فى) اثنين أيضا من خمسة (واحد من التذكير والتأنيث و) واحد (من الافراد وفرعيه) من تثنية وجمع فيصير بهذا مع ما مر مطابقا له فى أربعة من عشرة مالم يمنع مانع من اتباعه كما فى الملتزم افراده وتذكيره كافعل من أو تذكيره كفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول كامرأة صبور وجريح أو تأنيثه كرجل ربعة وهمزة أو امرأة ربعة وهمزة (والا) أى وان لم يرفع ذلك بأن رفع ظاهرا أو ضميرا بارزا (فهو) بالنسبة الى الخمسة الباقية (كالفعل) الحال محله فيفرد لرفعه ذلك ويطابق فى التذكير والتأنيث المرفوع لا المنعوت كمررت برجلين قائمة أمهما وبرجال قائم آباؤهم كما فى الفعل الحال محله ويسمى حينئذ سببيا نعم ان رفع جمعا جاز أن يجمع جمع تكسير لجريانه مجرى المفرد بل يترجح على الافراد ولهذا قال (والاحسن نحو جاءنى رجل قعود غلمانه) بلفظ التكسير (ثم قاعد) غلمانه بالافراد الذى هو قياس الفعل لانك تقول قعد غلمانه لا قعدوا غلمانه فى اللغة الفصحى وقيل افراده أرجح

مطلقا

مطلقا الجريانه مجرى الفعل وقيل ان تبع مفردا أومثنى (ثم) يلى افراده باتفاق (قاعدون) غلمانه بجمعه جمع سلامة وهو ضعيف لانه خاص بلغة أكلونى البراغيث (ويجوز قطع الصفة) ولوتعددت عن التبعية (المعلوم موصوفها) بدونها (حقيقة أو دعاء) بأن ينزل منزلة المعلوم لامرما (رفعا بتقدير هو) فى حالة النصب والجر (ونصبا بتقدير) فعل فى حال الرفع والجر تقديره (أعنى) فى نعت التوضيح (أوأمدح) فى المدح (أوأذم) فى الذم (أوأرحم) فى الترحم أوغير ذلك مما يناسب الصفة ولايجوز اظهارالمقدرالافى نعت التوضيح والتخصيص واذاجرت الصفة على مشاربه أوكانت للتوكيدأوملتزمة الذكر كالجم الغفير امتنع قطعها كما يمتنع اذالم يعلم موصوفها الابها ولافرق حينئذبين تعددها واتحادها فلواحتاج فى حال تعددها الى بعضها فقط جازفيما عداذلك البعض القطع والاتباع والجمع بينهما بشرط تقدم المتبع وفى قوله رفعا الى آخره اشارة الى حقيقة القطع قال الشاطبى وجملة الصفة المقطوعة مع عاملها الامحل لها من الاعراب اذالقطع مقتضى للاستئناف (فائدة) اعلم أن الاسماء فى نعتها والنعت بها على أربعة أقسام قسم لا ينعت ولا ينعت به كاسم الفعل وكالمضمر ولولغائب لانه لما شابه الحرف من جهة افتقاره الى مايفسره لم ينعت ولكونه ليس بمشتق ولافى حكمه لم ينعت به وما أحسن قول القائل

أضمرت فى القلب هوى شادن * مشتغل بالنحو لايوصف
وصفت ماأضمرت يوماله * فقال لى المضمرلا يوصف

وقسم ينعت ولا ينعت به كالعلم وانما نعت لازالة الاشتراك ولم

ينعت به المار وقسم ينعت وينعت به وهو اسم الاشارة وقسم ينعت به ولا ينعت وهو أى كمررت برجل أى رجل (و) الثانى من التوابع (التوكيد) أى المؤكد بكسر الكاف من اطلاق المصدر مرادا به اسم الفاعل ويقال فيه التأكيد والاول أفصح وعرفه ابن مالك بأنه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره (و) هو قسمان لانه (اما لفظى) وهو اعادة اللفظ الاول أو موافقه ويجرى فى جميع الالفاظ فيكون فى الاسم (نحو) قوله

(أخاك أخاك ان من لا أخا له) * كساع الى الهيجا بغير سلاح

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل (و) فى الفعل وحده وفيه مع فاعله وقد اجتمعا فى (نحو) قوله

فأين الى أين النجاة ببغلتى * (أتاك أتاك اللاحقون) احبس احبس

(و) فى الحرف (نحو) قوله

(لا لا أبوح بحب بثنة انها) * أخذت على مواثقا وعهودا

ومنه قوله أجل جيران كانت أبيحت دعاثره ويشترط فى الحرف غير الجوابى أن لا يعاد الا مع ما اتصل به كعجبت منك منك وان زيدا ان زيدا أو انه قائم وما ورد بخلاف ذلك فشاذ ولك ان تقول من أين لهم ان التأكيد فى مثل هذا للحرف وحده ولم لا يجوز ان يكون لمجموع الحرف وما اتصل به واذا كان المؤكد جملة فالاكثر منه اقترانها بالعاطف حيث لا لبس وقيده فى الارتشاف والجامع بثم خاصة نحو أولى لك فأولى الآية فان حصل لبس وجب تركه كضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو جىء به لتوهم تكرار الضرب منك والغرض أنه لم يقع منك الا مرة واحدة (وليس منه) ما كرر فى قوله تعالى (دكا دكا) لانه لم يؤت به

للتاكيد

افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ليرتبط به وليدل على من هوله كما مثلنا واما قوله يا أشبه الناس كل الناس بالقمر فكل فيه نعت أى الكاملين فى الحسن كما فى مررت بالرجل كل الرجل (و) يكون (بأجمع) للمفرد المذكر (وجمعا) للمؤنثة (وجمعهما) فجمع أجمع أجمعون وجمع جمعا جمع ولا يؤكد بهذه الالفاظ فى الاكثر الا بعد كل ولهذا كانت (غير مضافة) لضمير المؤكد بجاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعا والقوم كلهم أجمعون والنساء كلهن جمع والظاهر أن التوكيد بها بعد كل توكيد بالمرادف وزعم بعضهم أن كلا ترفع احتمال التخصيص وأجمع ترفع احتمال التفرق وهو مردود بقوله تعالى لاغوينهم أجمعين اذ الاغواء لا يختص بوقت واحد فلا دلالة لاجمع على اتحاد الوقت وفهم من كلامه أن أجمع وجمعا لا يثنيان وان ما عداهما من الفاظ التوكيد معرفة وأما أجمع فصرح فى الشارح بأنه معرفة بنية الاضافة ومثله جمعا (تتمة) أكدوا بعد أجمع بأكتع فأبصع فأبتع وبعد جمعا بكتعا فبصعا فبتعا وشذ مجىء ذلك على خلاف هذا وتسمى توابع أجمع تقول جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون ولا يجوز فى ألفاظ التوكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب ولا عطف بعضها على بعض ولا اتباعها النكرة بخلاف النعت كما قال (و) هى (بخلاف النعوت) المتعددة لواحد نحو جاء زيد الفقيه الكاتب الشاعر يجوزان تتعاطف لاختلاف معانيها كقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى الآية و(لا يجوزان تتعاطف المؤكدات) بل تورد متتابعة دون فصل كما تقدم لاتحاد معناها فنزلت منزلة الشىء الواحد واذا نعت بمفرد وظرف

وجملة قال في الجامع فالارجح ان يبدأ بالمفرد فالظرف (ولا ان يتبعن نكرة) مطلقا عند البصريين لما تقدم من أنها معارف بالاضافة (وندر قوله)

لكنه شاقه ان قيل ذا رجب * (ياليت عدة حول كله رجب)

وأجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا وبعضهم ان أفادت النكرة وصححه في الاوضح وقال ابن مالك هو أولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولان من قال صمت شهرا قد يريد جميعه وقد يزيد أكثره ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد واستند في السماع الى شواهد من كلام العرب أوردها ومن الوارد قول عائشة رضي الله تعالى عنها ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كله الا رمضان وتحصل الفائدة بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الاحاطة كما في البيت ومن أنشد شهرا مكان حول فقد حرفه قاله في الاوضح (و) الثالث منها (عطف البيان) أى معطوف البيان سمي بذلك لانه تكرار لزيادة بيان فكأنك رددته على نفسه ولم يحتج الى حرف لانه عين الاول (وهو تابع موضح) لمتبوعه ان كان معرفة (أو مخصص) له ان كان نكرة كالنعت لكنه مخالف له في أنه (جامد غير مؤول) بمشتق وقد تقدم معنى التوضيح والتخصيص وخرج بقوله موضح أو مخصص بقية التوابع غير النعت وبما بعده النعت (فيوافق متبوعه) في أربعة من عشرة تقدمت في النعت (كأقسم بالله أبو حفص عمر) فعمر عطف بيان لابي حفص ذكر لايضاحه وقد تبعه في الرفع والافراد والتذكير والتعريف (وهذا خاتم حديد) فحديد عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه وقد تبعه في الثلاثة الاول والتنكير وأفهم

كلامه

كلامه ان عطف البيان لا يخالف متبوعه تعريفا وتنكيرا وأنه يكون فى النكرات ومنع بعضهم ذلك وخصه بالمعارف وأوجب البدلية فيما استشهد اليه المجيز محتجا بأن البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والاخص يعين غيره (ويعرب بدل كل) من كل لما فيه من تقرير معنى الكلام وتوكيده بكونه على نية تكرار العامل وذلك مطرد (ان لم يمتنع) الاستغناء عنه أو (احلاله محل الاول) فان امتنع ذلك تعين كونه عطف بيان كقولك هند قام زيد أخوها فأخوها عطف بيان على زيد لا بدل لان البدل فى نية تكرار العامل فهو من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط لها بالمبتدا وكقوله أى الشاعر

(أنا ابن التارك البكرى بشر) * عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر عطف بيان على البكرى لا بدل اذ لا يحل محله لانه يستلزم اضافة الوصف المفرد المقرون بأل الى الخالى عنها وعن الاضافة لتاليها وهو غير جائز كما تقدم وقوله

(أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا) * أعيذكما بالله ان تحدثا حربا

فعبد شمس ونوفلا عطفا بيان على أخوينا لا بدلان لانهما لو كانا كذلك لكانا فى تقدير حرف النداء فيلزم ضم نوفل لانه مفرد معرفة ومما يمتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث ويا أيها الرجل زيد وخالد أفضل الناس الرجال والنساء (تنبيــــه) تعين عطف البيان فيما ذكر مبنى على أن البدل لابد ان يكون صالحا للاحلال محل الاول قال المصنف فى حاشيته على التسهيل وفيه نظر لانهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الاوائل وقد أجازوا فى انك

أنت كون أنت توكيدا وكونه بدلا مع أنه لايجوز ان أنت وقال أبوسعيد على بن مسعود فى كتابه المستوفى أولى مايقال فى نعم الرجل زيدا ان زيدا بدل من الرجل ولا يلزم ان يجوز نعم زيد وقال الامام الرازى وهذا الاستثناء مبنى على أن المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض آخر كقولك زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو أسقطته لم يصح الكلام وعليه السعد وقد ذكروا فرقا آخر بين البيان والبدل يطلب من المطولات (و) الرابع منها (عطف النسق) بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام أنسقه أى عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه فى الاتباع أحد الحروف الآتية ثم العطف اما على اللفظ وهو الاصل وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف أو على المحل وله شروط ثلاثة امكان ظهور ذلك المحل فى الفصيح وكون الموضع بحق الاصالة ووجود المحرز أى الطالب لذلك المحل أو على المتوهم وشرطه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك وحروف العطف تسعة وهى قسمان مايقتضى التشريك فى اللفظ والمعنى وهو ستة الواو والفاء وثم وحتى وأو وأم ومايقتضى التشريك فى اللفظ فقط وهو ثلاثة بل ولكن ولا والعطف يكون (بالواو لمطلق الجمع) بين المتعاطفين فى الحكم لابقيد ترتيب ولامعية فتعطف الشئ على مصاحبه فى الحكم نحو فأنجيناه وأصحاب السفينة وعلى سابقه نحو ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحقه نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك فلو قيل جاء زيد وعمرو احتمل المعانى الثلاثة المذكورة وهى مختلفة فى الكثرة والقلة فمجيئها

للمعية أكثر وللترتيب كثير ولعكسه قليل فقد ظهر لك أن استعمالها في كل من هذه الثلاثة من حيث انه جمع استعمال حقيقي وقد ذكر والها أحدا وعشرين حكما تختص بها من بين أخواتها السنا بصدد ذكرها فعليك بالمطوّلات (والفاء) للجمع في الحكم مع (الترتيب) المعنوي والذكري وأكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلي الآية (والتعقيب) وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة لكنه في كل شيء بحسبه تقول قام زيد فعمرو اذ عقب قيام عمرو قيام زيد ودخلت البصرة فالكوفة اذا لم تقم في البصرة ولا بينهما وتزوج فلان فولدله اذا لم يكن بين التزوج والولادة الا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته وأما قوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا فمعناه اردنا اهلاكها فجاءها وقوله فجعله غثاء أحوى فمعناه فمضت مدة فجعله أو الفاء بمعنى ثم وقد تأتي للسببية فيلزمها التعقيب وهذا هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة نحو فوكزه موسى فقضى عليه وقول كعب بانت سعاد فقلبي اليوم متبول وقد تأتي الفاء لمجرد السببية والربط لا غير نحو ان جئتني فأنا أكرمك وحينئذ لا يلزمها التعقيب وعلى هذا يحمل اطلاق قول ابن الحاجب في أماليه ان الفاء السببية لا يلزمها التعقيب (وثم) للجمع مع (الترتيب) كما تقدم (و) المهلة أي (التراخي) في الزمان نحو ثم اذا شاء أنشره ونحو ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى وقد تأتي بمعنى الواو نحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبمعنى الفاء كقوله

كهز الرديني تحت العجاج * جرى في الانابيب ثم اضطرب

(وحتى لـ) لجمع مع (الغاية) بأن يكون مابعدها غاية لما
قبلها في زيادة أو نقص ينقطع الحكم عنده (والتدريج) بأن
ينقضي ماقبلها شيأ فشيأ الى أن يبلغ الغاية ولهذا اشترط
في المعطوف بها ان يكون بعضا مما قبلها ولو تقديرا كما في قوله

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

اذ المراد ألقى مايثقله حتى نعله أو شبيها بالبعض نحو أعجبتني الجارية
حتى كلامها او يمتنع حتى ولدها وشرط المعطوف بها أيضا أن يكون
اسما ظاهرا قال المصنف والضابط أن ماصح استثناؤه صح دخولها
عليه ومالا فلا (لا للترتيب) فلا تفيده بل هي كالواو للجمع لا كالفاء
خلافا للزمخشري لانك تقول حفظت القرآن حتى سورة البقرة
وان كانت أول ماحفظت ومات كل أب لي حتى آدم ومن ادعى أنها
للترتيب فراده الترتيب الذهني على سبيل التدريج كما أفصح به ابن
الحاجب والتفتازاني في المطول والكافيجي في شرح القواعد واذا
عطفت بها على مجرور فالاحسن اعادة الجار فرقا بينها وبين الجارة
وقال في التسهيل يجب مالم يتعين العطف كعجبت من القوم حتى
بنيهم واستحسنه المصنف والدماميني وجزم به في الجامع ورده
أبو حيان والعطف بها قليل ولذا أنكره الكوفيون (وأو لاحد
الشيئين) نحو لبثنا يوما أو بعض يوم (أو الاشياء) نحو فكفارته
اطعام عشرة مساكين الآية (مفيدة بعد الطلب) اما (التخيير)
بين المتعاطفين نحو تزوج هندا أو أختها (أو الاباحة) نحو تعلم
فقها أو نحوا والفرق بينهما جواز الجمع في الاباحة دونه قال الشمني
وليس المراد بها الاباحة الشرعية لان الكلام في معنى أو بحسب
اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسب العقل أو بحسب

أو ما عمرو إذ أي

من اعتقد أن الجائى أو المضروب زيد لا عمرو فهما القصر القلب لا غير

أو إيقاعه فى الذى ... الفم ... الحكم

... ات أو أمر

... أو غيرهما ... الأول ... لتلو بأن

... فى حرف ... (الحكم) عن المتلو بأن

ينقل (الى ما بعدها) ... (بل)

واقعة (بعد ايجاب) أو أمر كجاء زيد بل عمرو واضرب زيدا بل

... الحكم ... ثبات

لعمرو وأفهم كلامه أن لكن لا يعطف بها بعد الايجاب وهو

مذهب البصريين لانه لم يسمع وجوزه غيرهم قياسا على بل وأن بل

غير الايجاب لا تفيد صرف الحكم الى ما بعدها وجوزه المبرد

بعد الايجاب فعلى قوله يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على

نفى ما هو قاعدا واستعمال العرب على خلاف ذلك (تنبيه)

وز عطف الفعل على مثله ان اتحدا فى الزمان ولا يضر اختلافهما

اللفظ وعلى اسم يشبهه وبالعكس وعطف الاسمية على الفعلية

العكس والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل

... ولا تجب اعادة الخافض اذا أريد العطف على الضمير المجرور

... ما قال ابن مالك وجماعة خلافا للجمهور وقال جدى رحمه الله

الشواهد لما قاله كثيرة والاحتمالات لا تنفى الظهور فلا يقدح

المسئلة ليست قطعية فلينبغى المصير اليه لرفض القياس

البحث لغوى (و) الخامس منها (البدل وهو تابع مقصود بالحكم)

المنسوب الى متبوعه اثباتا أو نفيا (بلا واسطة) فخرج بمقصود

لانه معلوم للسائل وعلامتها صحة الاستغناء عنها بأى وتسمى حينئذ متصلة لان ماقبلها ومابعدها لايغنى أحدهما عن الآخر فتسميتها بذلك لامرخارج عنها ويقال لها المعادلة لمعادلتها الهمزة فى افادة الاستفهام وتسمى أيضا بذلك ان وقعت بعد همزة التسوية وهى الداخلة على جملة فى محل المصدر نحو ما أدرى أقمت أم قعدت سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون فان وقعت أم بعد غير همزة التسوية وهمزة يطلب بها وبأم التعيين كانت منقطعة بمعنى بل مختصة بالجمل نحو أم هل تستوى الظلمات أى بل هل وقد تتضمن مع ذلك الاستفهام الحقيقى نحو انها الابل أم شاء أى بل أهى شاء أو الانكارى نحو أم له البنات ولكم البنون اذلو جعلت للاضراب المحض لزم المحال وقد ترد محتملة للاتصال والانقطاع نحو أم تقولون على الله مالا تعلمون وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فمابعدها منقطع عما قبلها (وللرد) أى رد السامع (عن الخطأ فى الحكم) الى الصواب فيه (لا) فهى لنفى الحكم عن تاليها وقصره على متلوها اما قصرافراد أوقلب ولهذا لا يعطف بها الا (بعد ايجاب) أوأمر أونداء كزيد كاتب لاشاعر رداعلى من اعتقد اتصاف زيد بالشعر والكتابة أواتصافه بالشعر فقط وذكر السهيلى والآبدى أن من شرط العطف بها أن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءنى رجل لازيد بخلاف لا امرأة قال فى الاوضح وهو الحق ومنع الزجاجى العطف بها على معمول الفعل الماضى ويرده قولهم نفعك جدك لا كدك (و) للرد عن الخطأ فى الحكم (لكن وبل) واقعين (بعد نفى) أونهى فهما لتقرير حكم متلوهما واثبات نقيضه لتاليهما نحو ماجاء زيد لكن

عمرو أو بل عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا أو بل عمرا ردًّا على من اعتقد أن الجائي أو المضروب زيد لا عمرو فهما لقصر القلب لا غير ومن ثم وجب الرفع في نحو ما زيد قائما لكن أو بل قاعد وشرط العطف بلكن افراد معطوفها وقوعها بعد نفي أو نهي وعدم اقترانها بالواو فان تلتها جملة أو تلت واوا أو وقعت بعد اثبات أو أمر فهي حرف ابتداء للاستدراك (واصرف الحكم) عن المتلو بأن ينقل (الى ما بعدها) ويصير المتلو كأنه مسكوت عنه (بل) واقعة (بعد ايجاب) أو أمر كجاء زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا فقد أفادها نقل الحكم بالمجيء والامر بالضرب عن زيد واثبات ذلك لعمرو وأفهم كلامه أن لكن لا يعطف بها بعد الايجاب وهو مذهب البصريين لانه لم يسمع وجوزه غيرهم قياسا على بل وأن بل في غير الايجاب لا تفيد صرف الحكم الى ما بعدها وجوزه المبرد كما بعد الايجاب فعلى قوله يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى ما هو قاعدا واستعمال العرب على خلاف ذلك (تنبيه) يجوز عطف الفعل على مثله ان اتحدا في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ وعلى اسم يشبهه وبالعكس وعطف الاسمية على الفعلية وبالعكس والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف ولا تجب اعادة الخافض اذا أريد العطف على الضمير المجرور كما قال ابن مالك وجماعة خلافا للجمهور قال جدي رحمه الله والشواهد لما قاله كثيرة والاحتمالات لا تنفي الظهور فلا يقدح اذ المسئلة ليست قطعية فلينبغي المصير اليه ورفض القياس اذ المبحث لغوي (و) الخامس منها (البدل وهو تابع مقصود بالحكم) المنسوب الى متبوعه اثباتا أو نفيا (بلا واسطة) فخرج بمقصود

غيره من نعت وتوكيد وعطف بيان فانهـا متممات للمقصود بالحكم ومعطوف بلا وبل بعد نفي وبلكن وبنفي الواسطة المقصود بها وهو المعطوف ببقية أحرف العطف والغرض منه أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ماقبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولهذا يقولون البدل في حكم تكرار العامل (وهو ستة أقسام) أحدها (بدل كل) من كل وهو ما كان مدلوله مدلول الاول (نحو مفازا حدائق) وجاءني زيد أخوك وسماه ابن مالك البدل المطابق لوجوده فيما لا يطلق عليه كل ولا يحتاج الى ضمير يعود الى المبدل منه كالجملة التى هي عين المبتدأ (و) ثانيها بدل (بعض) من كل وهو ما كان مدلوله بعض مدلول الاول سواء كان ذلك البعض نصفا أو أقل أم أكثر على الصحيح ولابد من اتصاله بضمير يعود الى المبدل منه مذكور كأكلت الرغيف نصفه أو ثلثيه أو مقدر (نحو) ولله على الناس حج البيت (من استطاع اليه سبيلا) أى منهم فمن بدل بعض من الناس لان المستطيع بعض الناس لا كلهم وقال ابن الدهان بدل كل والمراد بالناس المستطيع فهو عام أريد به خاص لان الله لا يكلف الحج من لا يستطيع ومنع ادخال أل على كل وبعض هو مذهب الجمهور للملازمتهما الاضافة وهى لا تجامع أل كما مر وأجازه الاخفش والفارسي (و) ثالثها بدل (اشتمال) وهو ما كان بينه وبين الاول ملابسة أى تعلق بغير الكلية والجزئية وأمره في الضمير كأمر بدل بعض من كل (نحو) يسألونك عن الشهر الحرام (قتال فيه) فقتال بدل اشتمال من الشهر للملابسة له بوقوعه فيه ونحو قتل أصحاب الاخدود النار أى فيه أو الاصل ناره ثم نابت أل

عن

عن الضمير وشرط صحته امكان فهم معناه عند حذفه وحسن الكلام بتقدير حذفه ولهذا جعل نحو أعجبني زيد أخوه بدل اضراب اذ لا يمكن فهم المعنى عند حذفه وامتنع نحو أسرجت زيدا دابته لانه وان فهم معناه عند الحذف لا يحسن استعماله بل لا يستعمل وبتقدير وروده مثله يحمل على الغلط أو نحوه (و) رابعها بدل (اضراب) وهو ما يقصد ذكر متبوعه كما يقصد ذكره ولا علاقة بينهما ويسمى بدل البداء لان المتكلم يخبر بشيء ثم يبدو له أن يخبر بآخر من غير ابطال الاول ونفاه بعضهم وادعى أن ما استدلوا به على ثبوته محمول على اضمار بل (و) خامسها بدل (غلط) وهو ما لا يقصد متبوعه بل سبق اليه اللسان وخصه بعضهم بالشعر قال لوجوده فيه دون النثر وعكس بعضهم لان الشعر انما يقع عن ترو وفكر ونفاه بعضهم مطلقا وادعى أنه تطلبه فلم يجده وأنه طالب به من لقيه فلم يعرفه ومذهب سيبويه والاكثرين جوازه مطلقا (و) سادسها بدل (نسيان) وهو ما يقصد متبوعه ثم يتبين فساد قصده (نحو تصدقت بدرهم دينار) هذا يصلح مثالا للثلاثة الاخيرة اذ يحتمل أن يكون المتكلم قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم أضرب عنه الى الاخبار بالتصدق بالدينار وجعل الاول في حكم المتروك فيكون بدل اضراب وهذا معنى قوله (بحسب قصد الاول والثاني) وأن يكون قصد الاخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانه الى الدرهم فيكون بدل غلط أي بدلا عن اللفظ الذي ذكر غلطا وهو المبدل منه وهذا معنى قوله (أو الثاني وسبق اللسان) الى الاول وأن يكون قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم تبين له أن الصواب الاخبار بالتصدق بالدينار لظهور الخطأ في القصد الاول

فيكون بدل نسيان أى بدل شيء ذكر نسيانا وهذا معنى قوله (أو الاول وتبين الخطأ) فى قصده والاحسن أن يعطف التابع فى هذه الثلاثة ببل فيكون من عطف النسق (تتمة) اعلم أن البدل يوافق متبوعه فى واحد من أوجه الاعراب مطلقا وكذا فى واحد من التذكير والافراد وضديهما ان كان بدل كل مالم يمنع مانع من التثنية والجمع لكون أحدهما مصدرا أو قصد به التفصيل ويخالف فى التعريف والاظهار وضديهما فتبدل المعرفة من مثلها ومن النكرة والنكرة من مثلها ومن المعرفة لكن اتحد اللفظ فى ابدال النكرة من مثلها اشترط أن يكون مع الثانى زيادة بيان كما فى ابدال الفعل من مثله ويبدل الظاهر من مثله ومن المضمر والمضمر من مثله وكذا من الظاهر عند الجمهور ووافقهم فى شرح الشذور لكنه خالفهم فى الاوضح تبعا لابن مالك ولا يبدل ظاهر من ضمير حاضر بدل كل الا اذا أفاد الاحاطة وتبدل الجملة من مثلها ومن المفرد قال فى الجامع ويجوز قطع البدل ويحسن مع الفصل نحو بشر من ذلكم النار ويجب ان تبع متعددا ولم يف به نحو اتقوا الموبقات الشرك

(باب) فى ذكر حكم ألفاظ العدد تذكيرا وتأنيثا

وهو ما وضع لكمية آحاد الاشياء قاله ابن الحاجب فلواحد عنده عدد وهو المناسب لقول النحاة ان الواحد والاثنين وما وازن فاعلا يجرين على القياس (العدد من ثلاثة الى تسعة) جار على خلاف القياس لانه (يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث) ولو مجازيا مفردا كان العدد (نحو) ثلاثة رجال وتسع نسوة و (سبع ليال وثمانية أيام) أو مركبا مع العشرة نحو ثلاثة عشر رجلا

وتسع

سع عشرة امرأة (وكذا العشرة) تؤنث مع المذكر وتذكر مع
ؤنث (ان لم يركب) بأن كانت مفردة كعشرة رجال وعشر
سوة فان ركبت جرت على القياس وأما نحو ومن جاء بالحسنة فله عشر
ثالها فعلى حذف مضاف أى عشر حسنات أمثالها ولولاه لقيل
شرة لان المثل مذكر والمعتبر مع الجمع حال مفرده فى التذكير
التأنيث كما فى الالفية والتسهيل ومحل ماذكر اذا لم يحذف المعدود
ن حذف جاز حذف التاء مع المذكر نحو أربعة أشهر وعشرا
فى الحديث واتبعه بست من شوال (ومادون الثلاثة) من
احد واثنين (و) ماوازنه (فاعل) من ألفاظ العدد (كثالث
رابع) الى عاشر يجريان (على القياس) فيذكران مع
لمذكر ويؤنثان مع المؤنث (دائما) مفردا كان العدد أو مركبا
قول فى المذكر واحد واثنان والجزء الثالث أو الخامس عشر
والسادس والعشرون وفى المؤنث واحدة واثنتان وثالثة
المقالة الرابعة او الخامسة عشر أو السادسة والعشرون ولاسم
لفاعل المصوغ من اثنين فما فوق الى العشرة أربعة أحوال (فيفرد
اعل) عن الاضافة فيفيد حينئذ الاتصاف بمعناه مجردا كثالث
رابع ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة قال النابغة

توهمت آيات لها فعرفتها * لستة أعوام وذا العام سابع

أو يضاف لما اشتق منه) فيفيد حينئذ أن الموصوف به بعض
لك العدة المعينة لاغير كرابع أربعة أى بعض جماعة منحصرة
ى أربعة وهذه الاضافة واجبة عند الجمهور كاضافة بعض الى كله
أو) يضاف (مادونه) أى تحته من العدد فيفيد حينئذ معنى
التصيير والتحويل كهذا رابع ثلاثة أى جاعل الثلاثة بنفسه

أربعة قال تعالى مايكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم وتتعين اضافته ان كان بمعنى الماضي والا جاز تنوينه والنصب به كما قال (أو ينصب مادونه) لكونه اسم فاعل حقيقة لكن بشرط الاعتماد على واحد مما مر في اسم الفاعل فيقال هذا رابع ثلاثة كما يقال هذا ضارب زيدا ويستثنى من اطلاقه ثان فلا تجوز اضافته لما دونه ولا اعماله نص عليه سيبويه وأجازه الكسائي وحكاه عن العرب

(باب) في ذكر موانع الصرف

اعلم أن الاسم ان أشبه الحرف بني وسمي غير متمكن والا أعرب وسمي متمكنا ثم المتمكن ان لم يشبه الفعل صرف وسمي أمكن والا منع الصرف وسمي غير منصرف وغير أمكن والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف كون الاسم فيه فرعيتان احداهما لفظية والاخرى معنوية أو فرعية تقوم مقامهما لان في الفعل فرعيتين عن الاسم احداهما لفظية وهي اشتقاقه من المصدر والاخرى معنوية وهي افتقاره الى الفاعل والفاعل لا يكون الا اسما فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم الا اذا وجدت فيه الفرعيتان أو ما قام مقامهما وحينئذ يثقل كالفعل فلا يدخله كسر ولا تنوين (موانع صرف الاسم) وتسمى عللا (تسعة) عند الجمهور وهي وزن الفعل وهو فرع وزن الاسم اذ وزن كل منهما مخالف لوزن الآخر فاذا وجد في الاسم وزن الفعل كان فرعا بالنسبة الى وزنه والتركيب وهو فرع الافراد والعجمة وهي فرع العربية لا اصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة الى ما يأخذونه من غيرها والتعريف وهو فرع التنكير والعدل وهو فرع المعدول عنه

والوصف

وصف وهو فرع الموصوف والجمع وهو فرع الواحد وزيادة
لف والنون وهى فرع المزيد عليه والتأنيث وهو فرع التذكير
سمية كل واحدة منهما نعاوعلة مجازا اذ كل منها جزء مانع وجزء
ة والمانع التام والعلة التامة انما هو مجموع اثنين منها او واحدة
وم مقامهما وهذه القسع بجمعها
ـع ووزن وعدل وصف معرفة * تركيب عجمة تأنيث زيادتها
، وأحسن مما فى الشرح ومن قوله
زن المركب عجمة تعريفها * عدل ووصف الجمع زد تأنيثا
كرها كلها بصرائح أسمائها من غير اشتقاق وأشار الى أمثلتها
لى الترتيب (كأحمد) فيه الوزن والعلمية (وأحمر) فيه
زن والوصف (وبعلبك) فيه التركيب والعلمية (وابراهيم)
يه العجمة والعلمية (وعمر) فيه العدل والعلمية (وأخر) بضم
وله وفتح ثانيه فيه العدل والوصف (ومساجد ودنانير) فيهما
جمع أى صيغة منتهى الجموع (وسلمان) فيه العلمية وزيادة
الالف والنون (وسكران) فيه الوصف والزيادة (وفاطمة)
يه التأنيث بالتاء والعلمية (و) مثله (طلحة) وفائدة ذكره التنبيه
لى أن مسمى التأنيث يكون مذكرا أيضا (وزينب) فيه العلمية
التأنيث المعنوى (وسلمى) فيه التأنيث بالالف المقصورة
وصحراء) فيه التأنيث بالالف الممدودة ثم ان هذه الموانع قسمان
ا يستقل بالمنع من الصرف من غير مجامعة مانع آخر وما لابد فيه
ن مجامعة مانع آخر ثم ما فيه مانعان قسمان قسم يمتنع صرفه معرفة
قط وهو ما كانت العلمية احدى علتيه والاخرى التركيب
والتأنيث أو العجمة أو الزيادة أو وزن الفعل أو العدل وقسم يمتنع

صرفه مطلقا وهو ما وضع صفة وكان وازنا للفعل أو معدولا
أو في آخره ألف ونون وقد شرع في بيانها بعد ذكرها اجمالا فقال
(فألف التأنيث) مطلقا كجرحى وأصدقا (والجمع الذي لا نظير له
في الآحاد) العربية أي لا مفرد على وزنه وهو ما أوله مفتوح
وثالثه ألف غير عوض بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن
وما يلي الالف مكسور لا لعارض كمصابيح ودواب (كل) واحد
(منهما) على انفراده (يستأثر) أي يستقل (بالمنع) من
الصرف من غير مجامعة مانع آخر لقيامه مقام علتين اما الالف
فلانها زيادة لازمة لبناء ما هي فيه دالة على تأنيثه بخلاف غيرها
في المؤنث بها فرعية لفظية وهي لزوم الزيادة حتى كأنها أصلية
وفرعية معنوية وهي دلالته على التأنيث واما الجمع فلان فيه
فرعية لفظية من جهة عدم النظير وفرعية معنوية من جهة الجمع
واذا سمي به كحضاجر منع الصرف نظرا الى أصله وكذا لو طرأ
تنكيره بعد التسمية لذلك وأما منع سراويل فاما لانه أعجمي حمل
على موازنه في العربية اعتدادا بشبه الجمع أو لانه عربي جمع
سروالة تقديرا (والبواقي) من الموانع (لا) يستأثر كل منهن
بالمنع بل لا (بد) في تحققه (من مجامعة كل علة) المناسب
مانع (منهن) أحد أمرين اما (الصفة) وهي ما وضع لذات
مبهمة باعتبار معنى معين مقصود بالوضع (أو العلمية) وهي المراد
بالمعرفة وانما وجب ذلك لما مر من أنه يعتبر في المنع ان يكون
احدى العلتين لفظية والاخرى معنوية والصفة والعلمية معنويتان
والست البواقي كلها لفظية وافهم كلامه أن الصفة والعلمية
لا يجتمعان وهو كذلك (وتتعين العلمية مع التركيب) أي المزجي

المختوم

المختوم بغير ويه كمعدى كرب اذهو المانع من الصرف بخلاف ما ختم
بويه وما ركب من الاعداد والظروف والاحوال فمبنى والاضافى
فمصروف والاسنادى فمحكى والافصح فيه ان يعرب ثانى جزئيه
اعراب ما لا ينصرف ويبنى الاول على الفتح ما لم يكن آخره ياء
فيسكن (و) مع (التانيث) اى بغير الالف لاستقلالها بالمنع
كما مر سواء أكان علما لمؤنث أم لمذكر زائدا على ثلاثة أحرف
أم لا محرك الوسط أم لا أعجميا أم لا منقولا من مذكر الى مؤنث أم لا
لكن شرط تحتم التأنيث المعنوى فى منع الصرف أحد أمور أربعة
أما زيادة على ثلاثة أحرف كزينب لتنزيل الزائد منزلة التاء
أو تحرك الوسط كسقر لتنزيل الحركة منزلة الزائد أو العجمة
كبلخ اسم بلد لتنزيلها منزلة الحركة أو النقل من مذكر الى مؤنث
كزيد اسم امرأة لانه بنقله الى المؤنث حصل ثقل عادل خفة اللفظ
وما عدا ذلك من الثلاثى كهند يجوز فيه الوجهان كما سيجىء واذا
سمى بالمؤنث المعنوى مذكر فشرطه فى منع الصرف الزيادة على
ثلاثة أحرف ولو تقديرا (فائدة) أسماء القبائل والبلاد والكلم
وحروف الهجاء صرفها ومنعها مبنيان على المعنى الذى يقصده
المتكلم فان أراد أبا أو حيا أو مكانا أو لفظا أو حرفا صرف ذلك أو أما
أو قبيلة أو بقعة أو سورة أو كلمة منع ذلك (و) مع (العجمة) وهى
كون الكلمة من أوضاع غير العرب (وشرط العجمة) فى المنع
(علميته فى) اللغة (العجمية) بأن تنقل الكلمة وهى علم
فى العجم الى لسان العرب بخلاف ما نقل من لسانهم وهو نكرة
كلجام وما كان نكرة فى لسانهم ثم نقل فى أول أحواله علما
كبنداز فيصرف أيضا لانتفاء علميته فى لغة العجم (وزيادة على

الثلاث) كابراهيم بخلاف الثلاثي فيصرف وان كان علما في العجمية كشتر وتعرف عجمة الاسم بأمور منها خروجه عن أبنية العرب كاسماعيل ومنها نقل الائمة ومنها أن يجتمع فيه مالا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان أو والقاف كمنجنيق أو والكاف كسكرجة وجميع أسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام أعجمية الا أربعة محمدا صلى الله عليه وسلم وصالحا وشعيبا وهودا وألحق بها في الصرف نوح ولوط وشيث فهذه السبعة منصرفة ويجمعها

تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا * وهودا ولوطا ثم شيثا محمدا

وأفهم كلامه أن هذه الموانع الثلاثة لا يؤثر شيء منها في المنع مع غير العلمية وهو كذلك فتصرف صنجة وقائمة وان وجد فيهما علة أخرى مع التأنيث وهي العجمة في صنجة والصفة في قائمة ويصرف اذربيجان اذا نكر وان وجد فيه العجمة والتركيب والزيادة وان غيرها من العدل والوزن والزيادة لا تتعين العلمية معه وهو كذلك أيضا فيمنع مع العلمية تارة ومع الصفة أخرى فمثال العدل مع العلمية عمرو زفر معدولين عن عامر وزافر تقديرا وطريق العلم بعدل ماجاء على فعل علما سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع فان ورد مصر وفا فغير معدول وكذا ان ورد ممنوعا وفيه مع العلمية مانع آخر كطوى فان فيه مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة فلا حاجة الى تكلف العدل مع امكان غيره ومثاله مع الصفة مثنى وثلاث ورباع فهذه معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة تحقيقا وجوز بعضهم العدل الى عشار ومعشر ومثال الوزن مع العلمية أحمد ومع الصفة أحمر ولا يكون مانعا من الصرف مع الصفة

الا

الا فى أفعل بخلاف الوزن المانع مع العلمية وشرط تأثيره اختصاصه بالفعل كشمر وضرب علمين أو كونه بالفعل أولى كاصبع وأحمر علمين ومثال الزيادة مع العلمية عثمان وعمران ومع الصفة عطشان وسكران ولا تكون مانعة من الصرف الا فى وزن فعلان بفتح الفاء بخلاف الزيادة مع العلمية وأما حسان وشيطان فان جعلا من الحس والشيط منعا أو من الحسن والشطن صرفا (و) شرط (الصفة) أى تأثيرها (التى على) وزن (أفعل أو) على وزن (فعلان) أمران (اصالتها) بأن تكون الكلمة فى الاصل صفة (وعدم قبول) ها (التاء) اما لانه لا مؤنث لها كأكمر لكبير الكمرة ولحيان لكبير اللحية أولها مؤنث على فعلى بالضم كأفضل أو فعلى بالفتح كسكران وغضبان وجميع أبنية فعلان مؤنثاتها على فعلى الا أربع عشرة لفظة جاءت مؤنثاتها على فعلانة فتصرف ويجمعها

أجز فعلا لفعلانا * اذا استثنيت حبلانا
ودخنانا وسخنانا * وسيفانا وصحيانا
وصوجانا وعلانا * وقشوانا ومصانا
وموتانا وندمانا * واتبعهن نصرانا
وزدفيهن خمصانا * على لغة واليانا

وفهم من كلامه أن الصفة العارضة أو القابلة للتاء لا أثر لها فى المنع ولهذا قال (فعريان وأرمل وصفوان وأرنب) اذا كان صفوان (بمعنى قاس و) أرنب بمعنى (ذليل) أى ضعيف (منصرفة) لقبول الاولين التاء تقول عريانة وأرملة ولعروض وصفية الاخيرين اذ صفوان فى الاصل وضع اسما للحجر الاملس وأرنب

وضع اسما للدابة معروفة فلا أثر لطروّ الوصفية كما لا أثر لطروّ
الاسمية كأبطح وأدهم وأرقم (ويجوز في) نحو (هند) مما هو
ساكن الوسط (وجهان) الصرف لانتفاء شرط وجوب تأثير
التأنيث المعنوي وعدمه وهو أولى نظرا الى وجود العلتين فهما
يؤثران جواز منع الصرف لا تحتمه وأوجب السيرافي الصرف
نظرا الى أن سكون الوسط قابل احدى العلتين فتساقطتا فبقي
بلا سبب وأجرى المبرد والجرمي الوجهين في نحو زيد اسم امرأة
(بخلاف زينب وسقر وبلخ) وزيد اسم امرأة فانها ممنوعة الصرف
حتما لوجود العلتين فيها مع وجود شرط تحتم منع صرفها كما تقدم
(وكعمر) في منع الصرف للعلمية والعدل (عند) جمهور بني
(تميم باب حذام) وهو ما كان على وزن فعال علما لمؤنث وهو
معدول عن فاعلة (ان لم يختم براء) فان ختم بها (كسفار) بني
على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا (وأمس
لمعين) بأن يراد به اليوم الذي قبل يومك وهو معدول عما فيه أل
وهو الامس (ان كان مرفوعا) نحو مضى أمس بالرفع من غير
تنوين فان كان منصوبا أو مجرورا بني على الكسر عندهم
كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا (وبعضهم) أي تميم (لم يشترط)
ما اشترطه الجمهور منهم (فيهما) أي في باب حذام وفي أمس بل
ذهب الى اعرابهما اعراب ما لا ينصرف مطلقا وقد مر الكلام
عليهما في صدر المقدمة (و) كعمر (سحر عند الجميع) من
العرب (ان كان) ظرفا (معينا) بأن يراد به سحر يوم بعينه
وهو معدول عما فيه أل وهو السحر نحو جئت يوم الجمعة سحر فان
كان مبهما أي نكرة صرف نحو نجيناهم بسحر أو مستعملا غير ظرف

وجب تعريفه بأل أو بالاضافة نحو طاب السحر سحر ليلتنا وان كان بأل أو مضافا صرف أيضا نحو جئتك يوم الجمعة السحر أو سحره

(باب) في ذكر صيغتي التعجب

وما يبنى منه فعلا التعجب واسم التفضيل التعجب انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفى سببه وخرج عن نظائره ولهذا يقال اذ ظهر السبب بطل العجب فلا يطلق على الله تعالى أنه متعجب لانه لا يخفى عليه شيء وما ورد منه في كلامه العزيز كقوله فما أصبرهم على النار مصروف الى المخاطب أي يجب أن يتعجب العباد منه وله صيغ كثيرة دالة عليه منها ما هو بالقرينة نحو كيف تكفرون بالله وسبحان الله ان المؤمن لا ينجس ولله دره فارسا ومنها ماهو بالوضع وهو ثلاث صيغ اقتصر منها هنا على صيغتين لاشتهارهما فقال (التعجب له صيغتان) وضعا لانشائه أحدهما (ما أفعل زيدا) نحو ما أحسن زيدا (و) هذا اللفظ (اعرابه ما مبتدأ) لانها مجردة عن عامل لفظى للاسناد اليها وحكى عن الكسائى أنها لا موضع لها من الاعراب وهى عند سيبويه نكرة تامة (بمعنى شيء) وسوغ الابتداء بها تضمنها معنى التعجب (وأفعل فعل ماض) غير متصرف للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما أفقرنى الى عفو الله وأما قوله يا ما أميلح غزلانا شدن لنا فشاذ (وفاعله ضمير) مستتر مفرد مذكر غائب لا يتبع بعطف ولا توكيد ولا بدل عائد على (ما) ولهذا أجمعوا على اسميتها (وزيدا) منصوب بأفعل على أنه (مفعول به) لتعدى أفعل بهمزة النقل (والجملة) الفعلية في محل رفع (خبرها) وعند الاخفش ما معرفة ناقصة بمعنى الذى والجملة صلة لها أو نكرة

ناقصة بمعنى شيء والجملة صفة لها وعليهما فالخبر محذوف وجوبا أي شيء عظيم وعند بعضهم ما استفهامية كأنه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه والفعل خبرها والتقدير أي شيء أحسن زيدا أي جعله حسنا قال ابن الحاجب وهذه التقديرات باعتبار الاصل قبل نقلها الى التعجب لأنها الآن بهذا المعنى وانما معناها الانشاء كما تقول في بعت فعل ماض وفاعل يعني في الاصل اذا كنت مريدا به معنى الانشاء فكذلك هذا (و) الثانية (أفعل به) كأحسن بزيد (وهو بمعنى ما أفعله) فدلولهما من حيث التعجب واحد وأفعل فعل تعجب لازم لصيغة الامر وليس بأمر حقيقة اذ لا معنى له (وأصله) عند سيبويه (أفعل) بصيغة الماضي وهمزته للصيرورة (أي صار ذا كذا كأغد البعير أي صار ذا غدة) وأبقلت الارض أي صارت ذات بقل وأثمرت الشجرة أي صارت ذات ثمرة (فغير اللفظ) من صيغة الماضي الى صيغة الامر (وزيدت الباء في الفاعل) قصدا (لاصلاحه) لان أفعل لما غيرت صيغته قبح اسناده للظاهر لكونه على صورة الامر فزيدت الباء صونا للفظ من الاستقباح (فمن ثم) أي من أجل ذلك (لزمت) الباء هنا فلا يجوز حذفها الا ان كان الفاعل أن وصلتها (بخلافها في فاعل كفى) فيجوز تركها كقوله كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا وذهب جماعة الى أن المجرور بالباء في محل نصب على المفعولية اذ هو المتعجب منه والباء للتعدية وعلى هذا يكون أفعل أمرا حقيقة لا خبرا وفيه ضمير مستتر هو الفاعل لكن ذلك الضمير ضمير المصدر عند بعضهم كأنه قيل يا حسن أحسن بزيد وعند بعضهم ضمير المخاطب أي أمر لكل واحد بأن يجعل زيدا حسنا بأن يصفه

بالحسن

بالحسن ثم أجرى مجرى الامثال فلم يغير عن لفظ الواحد تقول يا رجل ويا هند ويا رجلان ويا رجال أحسن بزيد ولما شارك أفعل التفضيل فعلى التعجب فيما يبنيان منه ضمه اليه ما حفظا على الاختصار فقال (وانما يبنى) قياسا (فعلا التعجب وأفعل التفضيل من فعل) متصرف فلا يبنى من اسم ولا من فعل غير متصرف كنعم وبئس (ثلاثى) مجرد فلا يبنى من رباعى مطلقا ولا من ثلاثى مزيد كدحرج وتدحرج وانطلق واستخرج (مثبت) فلا يبنى من منفى وان لم يكن ملازما للنفى نحو ماضرب زيد وما عاج بالدواء أى ما انتفع به (متفاوت) فى المعنى أى قابل للتفاضل بالنسبة لمن يقوم به فلا يبنى من غيره كمات وفنى لان حقيقتهما لا تفاوت فيها (تام) فلا يبنى من ناقص ككان وكاد (مبنى للفاعل) فلا يبنى من مبنى للمفعول كضرب زيد خوف الالتباس بالفاعل فان أمن اللبس بأن كان ملازما للبناء للمفعول جاز ذلك وقد سمع من كلامهم ما أشغله وما أعجبه برأيه وما أعناه بحاجتك من شغل وأعجب وعنى بالبناء للمفعول وجرى على ذلك ابن مالك وولده (ليس اسم فاعل على) وزن (أفعل) ويعبر عن هذا بأن لا يدل على لون أو عيب فلا يبنى مما هو كذلك كعور وشهل لئلا يلتبس اسم التفضيل منه باسم الفاعل وقيس عليه فعل التعجب لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما مجرى واحد فى أمور كثيرة قاله ابن مالك (تنبيه) اذا أردت التعجب أو التفضيل من فعل عدم بعض هذه الشروط فتوصل اليه بأشد او اشدد او شبههما واجعل مصدر العادم منصوبا بعد أشد ونحوه فيهما ومجرورا غالبا بعد اشدد ونحوه تقول زيد أشد بياضا وما أشد بياضه

وأشدد ببياضه وما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب وأما الجامد وما لا تتفاوت معناه فلا يتعجب منه ألبتة قاله في الاوضح واذا علم المتعجب منه جاز حذفه كقوله تعالى أسمع بهم وأبصر أى بهم وقول على رضى الله تعالى عنه

جزى الله عنى والجزاء بفضله * ربيعة خيرا ما أعف وأكرما

أى ما أعفها وما أكرمها ولا يجوز تقدمه على الفعل وان قيل ان المجرور بالباء مفعول لعدم تصرف الفعل ولا الفصل بينهما بغير ظرف أو مجرور متعلقين بالفعل

(باب) في الوقف وبعض مسائل الخط

(الوقف) قطع النطق عند اخراج آخر اللفظة وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل وهى أحد عشر بالاستقراء الاسكان المجرد الروم الاشمام ابدال تاء التأنيث الاسمية هاء زيادة الالف الحاق هاء السكت اثبات الواو والياء أو حذفهما ابدال الهمزة التضعيف نقل الحركة اذا علمت ذلك فيوقف (فى الافصح) من اللغتين (على نحو رحمة) من كل اسم آخره تاء التأنيث قبلها متحرك ولو تقديرا كحياة وقناة فان أصل هذه الالف حرف علة متحرك انقلبت عنه (بالهاء) أى بابدال التاء هاء فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل ولم يعكسوا لانهم لو قالوا فى ضربت ضربة لالتبس بالضمير المفعول فان كان ما قبل التاء ساكنا صحيحا كأخت وبنت وقف عليها من غير ابدال كاللاحقة للفعل والحرف ويوقف فى الافصح (على نحو مسلمات) مما هو جمع مؤنث سالم وان سمى به (بالتاء) من غير ابدال لدلالتها على التأنيث والجمعية جميعا فكرهوا ابطال صورتها بخلاف التاء فى المفرد فانها تدل على

التأنيث

أنيث المحض وكمسلمات هيهات وأولات (وعلى) نحو (قاض) ما هو منقوص منوّن غير محذوف العين (رفعا وجرا بالحذف) أى حذف الياء لان التنوين باق تقديرا وهو الموجب للحذف تقول هذا قاض ومررت بقاض وفهم من كلامه أنه اذا وقف عليه نصبا لا تحذف ياؤه كما سيأتى ومثله فى الحذف عند سيبويه المنادى المقصود منه كياقاض لان النداء باب حذف وتغيير مع عدم اختلال الكلمة هنا واختار الخليل اثبات الياء لانها انما تسقط للتنوين وهو منتف فى المنادى المقصود (وعلى) نحو (القاضى) مما هو منقوص مقرون بأل (فيهما) أى فى الرفع والجر (بالاثبات) للياء اذ لا موجب لحذفها فان الوقف يقتضى السكون وذلك حاصل مع اثباتها وأما المعرف منه بالاضافة نحو قاضى مكة فكلامهم قد يشعر بأن الحذف فيه أرجح من الاثبات (وقد يعكس) الامر (فيهن) فيوقف فى غير الافصح على نحو رحمة بالتاء من غير ابدال فيقال رحمت قال الراجز

الله أنجاك بكفى مسلمت * من بعدما وبعدما وبعدمت
كادت نفوس القوم عند الغلصمت * وكادت الحرة ان تدعى أمت

قال أبو حيان وعلى هذه اللغة كتب فى المصحف ألفاظ بالتاء نحو ان شجرت الزقوم أهم يقسمون رحمت ربك وعلى نحو مسلمات بالهاء سمع دفن البناه من المكرماه وحكى عن طى كيف البنون والبناه وكيف الاخوه والاخواه وعلى نحو قاض رفعا وجرا بالياء نظرا الى زوال موجب حذفها فى الوقف وقد روى عن ابن كثير وورش فى أحرف من القرآن وعلى نحو القاضى فيهما بالحذف فرقا بين الوصل والوقف وعليه قراءة غير ابن كثير وهو الكبير المتعال

لينذر يوم التلاق (وليس لك فى نصب) نحو (قاض) منونا (و) نحو (القاضى) غير منون (الا) اثبات (الياء) لكن المنون يبدل تنوينه الفا فيقال رأيت قاضيا وغيره تسكن ياؤه فيقال رأيت القاضى وأما ما فقط تنوينه لمنع الصرف كرأيت جوارى فكالمنصوب المنون ومقتضى عبارة التسهيل جواز الوجهين وأن الاثبات أجود (ويوقف على اذن) الجوابية بالالف أى بابدال نونها الفا تشبيها النونها بتنوين المنصوب لان صورتها صورته لفظا (و) على (نحو لنسفعا) مما آخره نون توكيد خفيفة بالالف أيضا كذلك ولئلا يكون للفعل على الاسم مزية (و) على (نحو رأيت زيدا) مما هو منصوب بالفتحة منون مجرد من التاء (بالالف) أى بابدال تنوينه ألفا لان التنوين حرف جىء به للدلالة على الامكنية وليس فى ابداله ألفا ثقل بخلاف المرفوع والمجرور المنونين فلا يبدل التنوين فى الاول واوا ولا فى الثانى ياء بل يحذف لثقل الواو والتباس الياء بياء المتكلم وقيل يبدل حرف مد فى الاحوال الثلاثة فيقال جاء زيدو ورأيت زيدا ومررت بزيدى لانه يجرى مجرى حركة الاعراب لانه تابع لها فكما لا يوقف عليها لا يوقف عليه وقيل يحذف من غير ابدال فى الثلاثة فيقال فيها زيد تبعا لحذف حركة الاعراب وكما فى غير المنون وقوله بالالف متعلق بالمسائل الثلاثة ويوقف عليهن بالالف (كما يكتبن) بها اذ الاصل فى كتابة كل كلمة ان تكتب كما قال ابن الحاجب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك كتب من ابنك بهمزة وصل لانك لو ابتدأت بابنك لم يكن بد منها وكتب أنا زيد بالالف لان الوقف عليه كذلك ونحو رحمه بالهاء

لان لوقف عليها كذلك ونحو أخت ومسلمات وقامت بالتاء
لان الوقف عليها كذلك ونحو رقاض رفعا وجرا بغير ياء ونحو اتماضى
فيه ما بالياء لان الوقف عليه ما كذلك ومن النحاة من يكتب اذا
بالنون لانهما من نفس الكلمة كنون من وعن وهو الاولى للفرق
بينها وبين اذا التى هى ظرف ومحل كتابة النون الخفيفة بالالف
عند عدم اللبس اما ان حصل لبس نحو لاتضربن زيدا واضربن
عمرا فتكتب بالنون على الاصح لئلا يلتبس أمر الواحد أو نهيه
بأمر الاثنين أو نهيهما فى الخط (وتكتب ألف) زائدة فى الخط
(بعد واو الجماعة) المتطرفة المتصلة بفعل ماض (كقالوا) أو أمر
كقولوا أو مضارع كلن يقولوا فرقا بينها وبين واو العطف فى
الجار بردى فانه وان لم يحصل التباس فى نحو كلوا واشربوا لان واوه
تكتب متصلة بخلاف واو العطف لكن قد يجيء من الافعال
ما لا تتصل به الواو صورة نحو جادوا وسادوا فيحصل الالتباس فجعلوا
الباب كله واحدا طرداله (دون) الواو (الاصلية) فى أبنية
الكلمة فلا يكتب بعدها ألف (كزيد يدعو) ويغزو ولعدم
الالتباس وان قدر الانفصال لان المفرد ليس يدع ويغز ودون
واو الجماعة غير المتطرفة كضربوك وضربوهم لانه لا يلتبس
بواو العطف الذى يجيء بعد تمام الكلمة وان أعربت هم توكيدا
لواو الجمع زدت ألفا لان الواو حينئذ متطرفة لان المؤكد ليس
كالجزء مما قبله مع أنه ضمير منفصل وأما الواو المتصلة بالاسم
كضاربوا زيد فمنهم من يكتب بعدها ألفا كما فى الفعل والاكثر
يحذفونها لقلة اتصال واو الجمع بالاسم فلم يبال فيه بالالتباس ان
وقع ومنهم من يحذف الالف فى الفعل والاسم وان لزم التباس

الصدور وزواله بالقرائن (وترسم الالف) المتطرفة فى الخط (ياء) عند الجمهور (ان تجاوزت) الالف (الثلاثة) الاحرف بأن كانت رابعة فصاعدا ولم يكن ماقبلها ياء سواء أكانت زائدة لالحاق أم لتأنيث أم لغير ذلك وسواء كان ماهى فيه فعلا (كاستدعى) واستقصى أو اسما كالمستقصى (والمصطفى) فان كان قبلها ياء رسمت ألفا كدنيا ومحيا واحياء كراهة اجتماع ياءين فى الخط الاعجمى وربى علمين غير سمان ياء فرقا بينه ما علمين وبينهما فعلا وصفة ولم يعكس والثقل الفعل والصفة وكون الالف أخف من الياء (أو) لم تجاوز الثلاثة ولكن (كان أصلها الياء) بأن كانت منقلبة عنها سواء أكان ذلك فى فعل (كرمى) وهدى أم اسم كالرجى (والفتى). فان اتصل بالالف ضمير متصل فالمختار رسمها ألفا كرماه واستدعاه ومصطفاه (و) ترسم الالف (ألفا) على حالها (فى غيره) أى غير مامر بأن كانت ثالثة منقلبة عن واو وسواء اتصل بها ضمير متصل أم لا وسواء أكان ماهى فيه فعلا (كعفا) ودعا أم اسما كالقفا (والعصا) ثم أشار الى ما يتعرف به الواوى من اليائى بقوله (وينكشف أمر ألف الفعل بالتاء) أى باتصال تاء الفاعل به فيهما ظهر فهو أصله (كرميت وعفوت) فعلم بالاول ان ألف رمى منقلبة عن ياء وبالثانى ان ألف عفا عن واو ولو قال بالضمير المرفوع المتحرك لكان أعم لشموله نحو رمين وعفون وينكشف أيضا بالمضارع كيرمى ويعفو لان الناقص اليائى مكسور العين والواوى مضمومها وبكون الفاء واوا والوعى لان اللام حينئذ ياء لا واوا اذ ليس فى كلامهم مافاؤه ولامه واو وبكون العين واوا كسوى لان اللام حينئذ ياء لا واوا اذ ليس فى كلامهم

ماعينه

ما عينه ولامه واو (و) أمر ألف (الاسم بالتثنية) فهما ظهر فيها فهو أصله (كعصوين وفتيين) فعلم أن ألف عصا عن واو وألف فتى عن ياء وينكشف أيضا بالجمع بالالف والتاء كالفتيات والفتوات وبكون الفاء أو العين واوا لما مر وشذ نحو القوى والصوى فان جهل حال الالف أمنقلبة عن واو أو ياء بأن لم يكن معها شيء من العلامات المذكورة فان أميلت كتبت بالياء كمتى والا بالالف وانما كتبوا الذى بالياء لانقلاب ألفه ياء مع الضمير فى لديك وكلا يكتب بالالف اذا لم يضف الى مضمر لان ألفه منقلبة عن واو عند البصريين وامّا الحروف فلم يكتب منها بالياء غير بلى لامالة ألفه والى وعلى لانقلاب ألفهما ياء مع الضمير فى اليك وعليك وحتى حملا على الى لانها بمعناها *(فصـــل)* فى الكلام على مواضع همزة الوصل من الكلام وبتمامه تتم المقدمة فنسأل الله تعالى حسن الخاتمة وهى همزة سابقة موجودة فى الابتداء مفقودة فى الدرج سميت بذلك لان المتكلم يتوصل بها الى النطق بالساكن ويسميها الخليل سلم اللسان لذلك وقيل لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها ومذهب الجمهور أنها زيدت ساكنة لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر كما هو الاصل وظاهر مذهب سيبويه أنها زيدت متحركة بالكسرة التى هى أعدل لانا نحتاج الى متحرك السكون أول الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه قاله التفتازانى وقد تفتح تخفيفا وتضم اتباعا ولا تكون فى مضارع مطلقا ولا ماض ثلاثى ولا رباعى ولا حرف غير لام التعريف ولا اسم غير ما سيجىء بل تكون فى مواضع أشار اليها

والى بيان حركة الهمزة بقوله (همزة اسم) مبتدأ خبره سيأتى وأصله عند البصريين سمو كقنو لتكسيره على أسماء وتصغيره على سمى حذفت لامه للثقل بتعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون الميم الى السين لتتعاقب تلك الحركات عليها ثم أتى بالهمزة فى أوله (بكسر) لها (وضم) وهو قليل والمجرور فى محل نصب على الحال (و) همزة (است) وهو الذى أصله سته بفتح أوله وثانيه لتكسيره على استاه وتصغيره على ستيه (وابن) أصله بنو بفتح أوله وثانيه أيضا لتكسيره على ابناء بوزن افعال حذفت لامه تخفيفا وسكنت فاؤه لتكون الهمزة عوضا عن المحذوف ثم أتى بها للتوصل الى النطق بالساكن (وابنم) هو ابن زيدت فيه ميم المبالغة سمع فحفظ ولم يقس عليه ونونه تابعة لميمه فى الاعراب كما فى امرء وليست الميم بدلا من اللام كما هى بدل من العين فى فم لان ذلك يقتضى سقوط الهمزة لانها عوض (وابنة) أصلها بنوة كشجرة لانها مؤنثة ابن فالتاء للتأنيث بخلاف تاء بنت وأخت فانها بدل من اللام لا للتأنيث لسكون ماقبلها ولانه لوسمى بهما رجلان وانما استفيد التأنيث من صيغتهما (وامرء وامرأة) أصلهما مرء ومرأة وهما لغة أخرى سكن أولهما ثم زيدت فيه همزة الوصل وان كان على ثلاثة أحرف لان لامهما همزة ويلحقهما التخفيف فيقال مر ومرة فجريا مجرى ابن وابنة (وتثنيتهن) أى السبعة المذكورة بخلاف جمعهن فان همزاته همزات قطع (واثنين واثنتين) أصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان لانهما من ثنيت فحذفت اللام وأسكنت الفاء وجىء بهمزة الوصل (والغلام) ونحوه مما بدىء

بلام التعريف وكلام التعريف ميمه فى لغة طىء وحمير واللام الموصولة والزائدة وقدمر أن الخليل يقول ان الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال (وايمن الله) بناء على أنه مفرد لا جمع يمين اذ لو كان جمعا لم يصح كسر همزته ولم يتصرف فيه بحذف بعضه كما سيأتى وهو مشتق من اليمن بمعنى البركة ولا يستعمل الا (فى القسم) فاذا قال المقسم ايمن الله لافعلن فكأنه قال بركة الله قسمى لافعلن والضمير فى قوله (بفتحهما) عائد الى الغلام وايمن وهو واجب فى نحو الغلام لكثرة الاستعمال جائز فى أيمن الله برجحان كما أفهمه قوله (أو بكسر فى أيمن) وفيه اثنا عشر لغة جمعها ابن مالك فى قوله

همز أيم وأيمن فافتح واكسر أو أم قل
أو قل م أو من بالتثليث قد شكلا

وأيمن اختم به والله كلا أضف * اليه فى قسم تستوف ما نقلا

(همزة وصل) خبر المبتدأ ودخولها فى هذه الاسماء سماعى ويطرد قياسا فى لام التعريف وميمه وفيما ذكره بقوله (وكذا همزة) الفعل (الماضى المتجاوز أربعة أحرف) من الخماسى والسداسى همزة وصل (كاستخرج) وانطلق (و) كذا همزة (أمره) كاستخرج وانطلق (و) همزة (مصدره) تبعا لفعله وهو منحصر فى أحد عشر بناء الافتعال كالاكتساب والانفعال كالانطلاق والاستفعال كالاستخراج والافعلال كالاحمرار والافعيلال كالاحميرار والافعيعال كالاعشيشاب والافعوال كالاجلواذ والافعنلال كالاقعنساس والافعنلاء كالاسلنقاء من مزيد

الثلاثى والافعنلال كالاحرنجام والافعلال كالاقشعرار من مزيد الرباعى (و) همزة (أمر) الفعل (الثلاثى) اذا كان ثانى مضارعه ساكنا لفظا عند حذف أوله والا فلا يحتاج الى الهمزة كما فى هب وعد وقل ويستثنى من ذلك خذ وكل ومر اذ يصدق عليها أن ثانى مضارعها ساكن لفظا مع أنه لا يحتاج فيها عند الاكثر الى الهمزة (كاقتل واغز واغزى بضمهن) أى بضم همزاتهن مراعاة لعين الفعل اذ هى مضمومة وان كانت الضمة فى الثالث مقدرة ولا اعتداد بعروض الكسرة فيه مع أن بعضهم جوز فيه كسر الهمزة وأصله اغزوى فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين (واضرب وامشوا واذهب بكسر) أى بكسر همزاتهن وجوبا مراعاة لعين الفعل فى الاول وكذا فى الثانى اذ ضمة شينه عارضة وأصله امشيوا فاستثقلت الضمة على الياء فنقلت الى الشين ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وأما الثالث فانما تركوا فيه المراعاة فأوجبوا الكسر لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة حالة الوقف وفهم من المثل أن الهمزة فى الامر من الثلاثى للوصل سواء أكان عين مضارعه مفتوحة أم مضمومة أم مكسورة وأنه لا اعتداد بعروض الكسر أو الضم (كالباقى) أى كما يجب الكسر فى الباقى من الفعل الماضى المتجاوز أربعة أحرف ومصدره واست واثنين وما بينهما من الاسماء المتقدمة واذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ما لم تكن مفتوحة فتبدل الفا على الافصح نحو الحسن عندك وأيمن الله يمينك لئلا يلتبس

الاستفهام

الاستفهام بالخبر لاتحاد حركتها او حركة همزة الاستفهام وليكن هذا آخر ما أردنا ايراده على هـذه المقدمة والمسؤل من فضل من اطلع فيه على خلل أن يبادر الى اصلاحه ان لم يمكن الجواب عنه على وجه حسن ليكون ممن يدفع بالتى هى أحسن لكن بعد مطالعته فى ذلك ما يحقق به الخلل و بعد مشاورته فيه أهل فنه فان واضعه معترف بقصر الباع وكثرة الزلل ولولا طمعه فى أن يكون من الثلاثة التى اذا مات ابن آدم انقطع عمله الامنها ماكشف فضائحه ولاعرض نفسه لتكليم الالسنة الجارحة والحمد لله الذى هدانا لهذا وماكنا لنهتدى لولا أن هدانا الله رب أوزعنى أن أشكر نعمتك التى أنعمت على وعلى والدى وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلنى برحمتك فى عبادك الصالحين وصلى الله وسلم على أشرف المرسلين

م

يقول أسير الجناح * كسير الجناح * محمود العالم * بلغه الله المآرب ووقاه كل ظالم * ان أجل ما تتسابق فيه الهمم * ويسعى في ميدانه القلم * التصدر لحمد ذي الآلاء التي توجهت نحو كل انسان * والنعم التي أعربت أنه الواحد الديان * والصلاة والسلام على مصدر كل فعل جمل وجم * وظرف تنزل الرحمات التي ما غادر صيبها أحدا الا وعم * وآله المنتصبين لجزم كلمة البهتان بخفض أعلام ذويها * وأصحابه الذين صرفوا هممهم في استثناء كل عات تحقيرا به لا تنويها * أما بعد فان علم النحو من أجل العلوم قدرا * وأعظمها محاسن وفخرا * يستقيم به النطق دون الخطا * ولاجله يمتد باع الافهام وتتسع الخطا * وان من أنفس ما ألف فيه قطر الندا * لامام هذا الفن المتفنن في سائر أبوابه * الواقف على حقيقة خطائه وصوابه * الامام جمال الدين بن هشام ولقد اعتنى بشرحه أمه * من أكابر الائمه * ومن أحسن ما كتب عليه سبكا وصناعه * وأبهج ما وضع له بلاغة وبراعه * شرح الامام المدقق الفهامه * والمحقق العلامه * الامام الفاكهي رحمة الله عليه ما ورضوانه * فلما حاز من المزايا ما لا يحصره عد * ولا يحيط به حد * أحب كل من السيد النبيل * والكامل الاصيل * محمد أفندي شاهين * وحضرة المكرم ذي الاتقان * أحمد أفندي عسيران * أن ينجز طبعه * ليكثرا باشهاره نفعه * رغبة منهما في الخير * وقاهما الله تعالى من كل ضير * فطبع على منوال عجيب * وأسلوب غريب * مصححا على يدي الفاضل

الالمعي

الالمعى * والكامل اللوذعى * الفهامة السيد أحمد قاسم *
بلغه الله المغانم * فاعتنى بتصحيحه حسب الطاقة البشريه *
والاعمال على قدر النيه * ولما فاح منه مسك الختام *
قلت مؤرخا له بعد التماسه منى فى هذا العام

قل لمن فى النحو رام السبقا * ورأى المهمة فيه أرقى
ارتشف قطر الندا تجل الصدا * وارشق الفكرة فيه رشقا
فهو سفر وجهه أسفر عن * جمل النحو وأبدى فرقا
وكتاب جل قدرا وسما * عم غربا نفعه والشرقا
زانه ابن الامام الفاكهى * بطرر وس سهلت ماشقا
اعتنى فيها اعتناء زائدا * أوضح المصدر والمشتقا
سادة النحو عليها أقبلت * فغدت شرحا به يستسقى
وسقوا أذهانهم لما رأوا * علمه جما كثيرا وسقا
فجزى الله امرءا كثره * برقيق الطبع خيرا حقا
فالتزمه نحو منه طرفا * عشق الطبع حلاها عشقا
ثم قل للناس فى تاريخه * ان شرح القطر طبعا رق

٣٠٠ ٨٢ ٣٤٠ ٥٠٨ ٥١

١٢٨١

*(فهرست كتاب مجيب الندا الى شرح قطر الندا
تأليف الشيخ الفاكهي)*

٢٩ فصل عقده لانواع الاعراب
٤٦ فصل في الاعراب التقديري
٦٥ فصل في تقسيم الاسم
٩٨ باب في ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر
١٢٥ باب في ذكر الفاعل وأحكامه
١٣٣ باب في ذكر النائب عن الفاعل
١٣٦ باب الاشتغال
١٤٠ باب التنازع
١٤٢ باب في ذكر المنصوبات
١٤٥ فصل في الكلام
١٤٦ فصل في أحكام توابع المنادى
١٤٨ فصل في ترخيم المنادى
١٥٠ فصل في الاستغاثة
١٧١ باب في ذكر المخفوضات
١٧٨ باب في ذكر الاسماء العاملة
١٩٠ باب التوابع
٢٠٨ باب في ذكر حكم ألفاظ العدد تذكيرا وتأنيثا
٢١٠ باب في ذكر موانع الصرف
٢١٧ باب في ذكر صيغتي التعجب
٢٢٠ باب في الوقف وبعض مسائل الخط
٢٢٥ فصل في الكلام على مواضع همزة الوصل